

كتاب

إكليل التاج وجوهرة الوهاج

تأليف

الإمام أحمد بن يحيى المرتضى
المتوفي سنة ٨٤٠ هـ



دراسة وتحقيق
د. فطوم علي حسن الأهدل
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الحديدة

١٤٣٧ - ٢٠١٦ م

كتاب
إكليل التاج وجوهره الوهاج

كتاب إكيل التاج وجوهره الوهاج

تأليف
الإمام أحمد بن يحيى المرتضى
المتوفى سنة ٨٤٠هـ

دراسة وتحقيق
د. فطوم علي حسن الأهدل
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الحديدة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



دار الكتب العلمية



مكتبة دار الفوائد

يُحَقِّقُ الطَّبْعُ مَحْفُوظَةً

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع ()

لعام ٢٠١٦م

مركز خالد بن الوليد
للتجارة والتسويق
صنعاء الدائري الغربي
أول شارع الرياضات، 215699

للطباعة والنشر والتوزيع
الجمهورية اليمنية - صنعاء
جوار وزارة العدل ص.ب. (2370)
تلفاكس: 224694 - 227855



فرع صنعاء
جوار براكو سير
تلفون
01 617661

مكتبة خالد بن الوليد
للطباعة والنشر والتوزيع - فرع عدن
كرنتر - جوار فندق العامر
تلفون، 265706 - 269810 / 02

مكتبة خالد بن الوليد
للطباعة والنشر والتوزيع
ع.ي. - صنعاء - الدائري الغربي
تلفون، 215243 - ص.ب. (2370)



مقدمة

تزخر المكتبة اليمنية بالعديد من صنوف التأليف اللغوية لعلماء كثر من بينهم عالما الجليل الذي نحن بصدد دراسة كتابه، وقد تميزت تصانيفه في علوم اللغة عن غيره من علماء اليمن بتنوعها فألف في النحو والصرف وشرح كل المقدمات النحوية التي انتشرت في العالمين العربي والإسلامي ومن بينها اليمن، ولخص ما ألفه وكتب في اللغة شعراً ونثراً لذلك استحق أن يعنى الباحثون بدراسة مصنفاته وتحققها لما له من منزلة رفيعة في قلوب أهل اليمن كافة، وإن كان زبدي المذهب فإنه لم يقصر دراسته على علماء الزيدية، وإنما أخذ عن علماء الشافعية فكبير معلميه في الحديث والفقه هو العلوي الذي يتبع مذهب الشافعية، لذلك حظيت مصنفاته بالاهتمام والدراسة في اليمن قاطبة، وأصبح كتابه الأزهار مرجعاً علمياً لعلماء الزيدية والشافعية معاً.

ورغبة من الباحثة في الفائدة حاولت جاهدة أن تحصل على مخطوط لأحد مصنفاته فأكرمها الله بهذا المصنف الجليل (إكليل التاج وجوهره الوهاج) الذي يعتبر ملخصاً لكتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، فاجتهدت في دراسته وإخراجه إلى النور ليستفاد منه علماً ومعرفة ولتساهم مع غيرها من أبناء العربية في إخراج تراث هذا العالم الجليل إلى النور لتتدارس مصنفاته الأجيال وليأخذ حقه من المنزلة العلمية والشهرة كغيره من علماء العربية في العالمين العربي والإسلامي.

قسم الدراسة

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى

- حياته

- مصنفاته

- وفاته

التعريف بالمؤلف

اسمه وكنيته

هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل بن الحجاج ابن عبدالله بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن يحيى بن أحمد ابن الإمام الهادي⁽¹⁾ ويمتد نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

مولده ونشأته

اختلفت المصادر كثيراً في تحديد سنة مولده، وأرى أن أقربها إلى الصواب وأكثرها دقة ما ورد عن ابنه أن ولادته كانت سنة 764هـ ، والذي يرجح هذه الرواية ما قاله من أن والده أدخله لحفظ القرآن، وله من العمر سبع سنوات، وقد ذهبت الأسرة إلى دمار لزيارة خاله الإمام علي بن محمد إمام الزيدية الذي توفي بعد معاناة مع مرض الفالج سنة 773هـ ، وكان الإمام المهدي بصحبته حيث أجمعت الروايات على سنة وفاة الإمام علي بن محمد، وهذا يرجح القول إن مولده كان قبل سنة 775هـ التي رواها الشوكاني⁽²⁾.

شيوخه

نشأ الإمام المهدي في بيت علم فقد أخذ العلم وهو صبي على يد والده يحيى المرتضى، ثم عن والدته وأخيه ثم عن خاله الإمام علي بن محمد، وابنه الإمام صلاح الدين بن علي بن محمد⁽³⁾.

(1) أئمة اليمن ص311 ، البدر الطالع 122/1 ، مصادر الفكر ص583.

(2) أئمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، فرجة المسوم 196، مصادر الفكر 583.

(3) أئمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، كنز الحكماء ص58.

وتروي المصادر أن شيوخه من غير أسرته هو القاضي العلامة محمد بن يحيى المذحجي الذي سمع عليه الخلاصة وشرحها، وشرح الأصول وكتاب الفرر والحجول.

ثم سمع عليه تذكرة ابن متويه، وقرأ التذكرة على الشيخ العلامة علي بن عبد الله ابن أبي الخير ثم قرأ عليه المحيط والمعتمد لأبي الحسن البصري.

وفي الفقه سمع عليه كذلك الجوهرة للرصاص، وكتاب منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب.

وفي السيرة سمع على الشيخ العالم علي بن صلاح العدوي، وسمع عليه في اللغة نظام الغريب ومقامات الحريري.

وفي الحديث أجز على كتب البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن الشيخ سليمان بن إبراهيم العلوي، ثم قرأ الكشاف للزمخشري على أحمد بن محمد النجري.⁽¹⁾

تلاميذه

من تلاميذه أخته الدهماء، وابنته فاطمة وابنيه الحسن وشمس الدين. أما من غير أسرته فأشهرهم الإمام المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي ت 789 هـ والفقيه علي بن محمد النجري 822 هـ والقاضي يحيى بن أحمد المظفر ت 875 هـ والفقيه يحيى بن أحمد مرغم ت 875 هـ والفقيه عبد الله بن أبي القاسم ابن مفتاح ت 877 هـ.

وقد كانت كتبه في الفقه معتمد المذهب الزيدي في اليمن.⁽²⁾

(1) أمة اليمن ص 312، البدر الطالع 122/1، مصادر الفكر 155.

(2) أمة اليمن 312، البدر الطالع 122/1، مصادر الفكر 115.

مصنفاته

ورثت المكتبة اليمنية والعربية مصنفات كثيرة في فنون العلم والمعرفة للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ ، وساقصر على ذكر ما اشتهر عنه وتبّت من نسبتها إليه.

مصنفاته في الفقه: أشهرها:

– كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وهذا الكتاب هو عمدة المذهب الزيدي.⁽¹⁾

– البحر الزخار لمذاهب علماء الأمصار، وقيل لم يؤلف في بلاد اليمن مثله.⁽²⁾
– الغيث المدرار المفتاح لكلمات الأزهار.⁽³⁾
– معيار العقول في علم الأصول⁽⁴⁾، وغيرها.
في الفرائض: الفائض في علم الفرائض.⁽⁵⁾

في علم الكلام وأصول الدين: دامغ الأوهام بشرح رياضة الأفهام، والدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد، والملل والنحل وشرحها، ونكت الفرائد في معرفة الملك الواحد⁽⁶⁾ وغيرها.

في المنطق: القسطاس المستقيم في الحد والبرهان القويم.

في الحديث: عماد الإسلام في شرح أحاديث كتاب الأحكام المتضمن لفقه أئمة الإسلام، وغيره.

(1) البدر الطالع 123/1،

(2) البدر الطالع 378/1.

(3) فرجة الموسم 198.

(4) فرجة الموسم 198.

(5) مصادر الفكر 266، 591.

(6) أئمة اليمن 306.

وله مصنفات في التاريخ والسير والتصوف وفي الأدب شرح مقامات الحريري.⁽¹⁾
أما في النحو: فله: إكليل التاج وجوهره الوهاج، وهو كتابنا هذا مختصر لكتاب
تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، الشافية في كشف معاني الكافية، الكوكب
الزاهر في شرح مقدمة طاهر، المكمل بفرائد معاني المفصل.⁽²⁾

وفاته

توفي الإمام أحمد بن يحيى المرتضى بالطاعون في (حجة) في شهر صفر سنة
840هـ بعد معارك وحروب طويلة مع الإمام المنصور بالله علي بن صلاح الدين
الذي توفي في العام نفسه 840هـ.⁽³⁾

(1) كنز الحكماء 58.

(2) كنز الحكماء 58، وينظر البدر الطالع 123/1، فرجة الموم 198.

(3) البدر الطالع 487/1، فرجة الموم 198.

قسم التحقيق

كتاب: إكليل التاج وجوهره الوهاج

- توثيق نسبة الكتاب
- النسخ المعتمدة في التحقيق
- منهج الباحث في التحقيق

التحقيق

ويشمل توثيق نسبة الكتاب، ووصف لسخه، ومنهج الباحثة في التحقيق.

توثيق نسبة الكتاب:

يعتبر كتاب إكليل التاج اختصاراً وإيجازاً لكتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، وذلك يؤكد ويثبت أن الكتاب ينسب إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ، يضاف إلى ذلك أن نسخ المخطوط كلها نسبت إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ، وقد بلغت عشر مخطوطات في مكتبة الأوقاف في الجامع الكبير، وكذا نسختين في مكتبة دار المخطوطات، إحدى هاتين النسختين كتب فيها من اختطها أنها من تأليف المؤيد بالله يحيى بن حمزة ت 749هـ، وبمراجعة النسخة وقراءتها كاملة تأكد للباحثة أنها المخطوط ذاته إكليل التاج وجوهره الوهاج التي اختصرها الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ لكتابه تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب. وناسخ هذه المخطوطة غير معروف وقد كتب على لوحة العنوان إكليل التاج وجوهره الوهاج تأليف المؤيد بالله يحيى ابن حمزة ت 749هـ نسخ في ذي الحجة سنة 832هـ من (146 - 175) (م 19س 20 × 13) مجاميع.

واعتبر هذا خلط من الناسخ؛ لأن المخطوط منسوب إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ من خلال النسخ التي أجمع نساخها على نسبتها إليه، كذا جميع من ترجم للإمام نسبوا إليه هذا المخطوط، وكذا محقق تاج علوم الأدب الدكتور نوري ياسين الهيتي قد نسب المخطوط إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت 840هـ، وبعد مقارنة وتحقق تأكدت أن الكتاب للإمام المرتضى فاستعنت الله واخترت نسخة دار المخطوطات لتكون أصلاً للتحقيق وقارنتها

بالنسخة التي نسبت إلى الإمام المؤيد يحيى بن حمزة، والذي دعاني إلى اعتمادها أصلاً أن خطها كان واضحاً، ولا يوجد فيها حواشٍ أو سقط أو تلف، والمخطوط من ميراث الإمام المتوكل يحيى بن الإمام المنصور بالله وهذا يؤكد قيمتها العلمية ونسبتها إلى الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت840هـ، وقد توارثها العلماء جيلاً بعد جيل حتى وصلت إلى الشيخ صلاح بن محمد آل عقيل .

النسخ المعتمدة في التحقيق:

1: النسخة الأصل: ورقمها 1803 في فهرس دار المخطوطات كتب على اللوحة الأولى بعض الآيات والجمل في الاستثناء ورقم المخطوط، وفي اللوحة الثانية قصيدة نسبت إلى الشيخ عبد الله العراس بلغت ثلاثاً وخمسين بيتاً في مدح أمير المؤمنين لعلة مالك المخطوط المتوكل بن الإمام المنصور .
وتعلوها آيات خمسة مطلعها:

إنَّ المسحائبَ لا تجدي بوارقها . . نفعا إذا هي لم تمطرَ على الأثرِ

وفي اللوحة الثالثة نسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم كاملاً وتفسير وشرح لبعض الأسماء والألقاب للرسول صلى الله عليه وسلم من أبي القاسم إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام.

وفي اللوحة الرابعة بعض الطرائف والآيات والشروح.

وفي اللوحة الخامسة وصف للمخطوط وأبيات شعرية في الشاء على المؤلف وكتابه، ثم ذكر اسم الناسخ، وسنة النسخ، وهي كالتالي:

هذا الكتاب من خزنة سيدي أمير المؤمنين المتوكل يحيى بن الإمام المنصور بالله حفظه الله.

كتاب إكليل التاج وجوهره الوهاج تأليف تاج العترة الكرام وبهرهم الزخار
وشمسهم المضيئة في جميع الأقطار لسان الحق وفيصل القضاء أمير المؤمنين
أحمد بن يحيى المرتضى قدس الله روحه ونور ضريحه آمين...

ثم كتب هو التاج بحر النحو فاجعل حوضه شغلاً لقلبك بكرة وأصيلاً إلى أن
يقول: وتصير في دُنُجُورِه قنديلاً، ثم من تداوله من كبار العلماء إلى أن صار إلى
ملك الشيخ صلاح بن محمد آل عقيل سنة 1132هـ.

وفي اللوحة السادسة موضوعات المخطوط التي بدأت بمقدمة موجزة قال فيها
الإمام: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين وصلواته على سيدنا محمد الأمين
وعلى آله الطاهرين باسمك اللهم وبحمدك نستنزل شتى المطالب، ونستمطر هنيئ
المواهب، وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك نستزق المزيد من آلائك، ونخص
سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم للمنة منك بأكملها، وبعد:

فإن من أكمل النعم وأشرف المواهب والقِسَم ما ألهمنا الله إليه ويسرّه وبعثنا إليه
وقدّره من جمع شذور هنيئة، ولآلى كوكبية أحاطت بمسائل أصول علوم العربية
أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع، ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا
أثراً صالحاً يصير به ميزاننا عنده راجحاً، فهو وليّ تبليغ الآمال الموفق لصالح
الأعمال، وجملة عشرة أبواب، وعلى اللوحة ختم مكتبة الجامع الكبير صنعاء.

والمخطوط عدد أوراقه سبع وأربعون ورقة، وعدد صفحاته أربع وتسعون صفحة
كل صفحة تحتوي على ثلاثة عشر سطراً، كل سطر يحتوي على ست كلمات
كتب بخط أسود كبير واضح فيه بعض الحواشي بخط جميل، والحواشي تحتوي
على تفسير وتوضيح لبعض الأوزان والكلمات ومصطلح فصل وفرع كُتِبَ بخط
أسود غامق. وقد انتهى المخطوط بذكر ناسخه وسنة نسخه، حيث قال ناسخه:

تم الكتاب عن الملك الوهاب وكان الفراغ من رقمه ضحوة يوم الأربعاء ليلة 12 من شهر صفر الخير سنة ثماني سنين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الكرام بخط مالكه الفقير إلى عفو الله علي محمد عز الدين بن الحسن الشامي، وفقه الله لصالح العمل وعصمه من الخطل والزلل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين وانتهى المخطوط بقصائد وأشعار، وذكر من امتلك هذا الكتاب وكيف تم تداوله.

2: النسخة الثانية: وهي النسخة التي نسبت خطأ إلى الإمام يحيى بن حمزة ت 749هـ، وقد سبق تفصيل الشرح عنها.

منهج الباحثة في التحقيق

قامت الباحثة بنسخ المخطوط وأعدت كتابته بأساليب الإملاء الحديثة، وقابلت بين نسختي المخطوط المعتمدة في الدراسة والتحقيق، ووثقت الآراء، والأقوال منسوبة كانت أو غير منسوبة إلى أصحابها وشرحت وفسترت ما يحتاج إلى الشرح والتفسير، وخزجت الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية على قلتها، وقد ختمت الكتاب بفهارس عامة للموضوعات والمراجع.

نسخه (۱)



نسخه (۱)



[illegible][illegible]

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

وصلواته على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين باسمك اللهم وبحمدك
نستزل شئى المطالب، ونستمطر هنيء المواهب وبالصلاة على أنبيائك وأوليائك
نسترزق المزيد من آلائك، ونخص سيدنا محمداً وآله بأفضلها، ونستشفع بهم
للمنة منك بأكملهاوبعد:

فإن من أكمل النعم، وأشرف المواهب والقيسم ما ألهمنا الله إليه وسره ونفعنا
إليه وقدره من جمع شذور هنية ولآلى كوكبية أحاطت بمسائل أصول علوم العربية
أرجو من الله أن يعظم بها الانتفاع ويكمل بنقلها التحقيق والاطلاع، ويكتبها لنا
اثراً صالحاً يصير به ميزاننا عنده راجحاً، فهو مولى الأنام الموفق لصالح الأعمال
وجملته عشرة أبواب.

الباب الأول

باب علوم العربية

النحو واللغة والتصريف والمعاني، وأصلها الكلام، وهو النطق بمفيد مستقل⁽¹⁾.
والكلمة لفظ وضع لمعنى غير إسناد⁽²⁾، فإن الأدوات معنى غير إضافي ولا مؤقت
بأحد الثلاثة فاسم⁽³⁾ والمؤقت الفعل⁽⁴⁾، والإضافي الحرف⁽⁵⁾.
وانما يتم الكلام باسمين، أو اسم وفعل، أو متضمن له⁽⁶⁾.

(1) قال ابن عقيل: الكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه.

ينظر شرح ابن عقيل، 17/1.

أما ابن جني في محصائه فقد عزّنه بأنه: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون
الجملة". ينظر المحصائص، 17/1.

وبراه الزعشمري "المركب من كلمتين أُنشدت إحداهما إلى الأخرى".

ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 20/1.

وتعريف المصنف للكلام مختصر مفيد.

(2) تعرف الكلمة عند ابن عقيل: "هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد".

ينظر شرح ابن عقيل 18/1.

وقد يعبر عن الكلام بأنه كلمة قال تعالى: "وكلمة الله هي العليا" وهي لا إله إلا الله، ومن ذلك كلمة ليبدأ
التي وردت في قوله صلى الله عليه وسلم: "غير ما قاله العرب كلمة ليبدأ: ألاكل شيء ما خلا الله باطل"
فقد سمي الكلام هنا كلمة. انظر ديوان ليبدأ 256.

(3) الاسم: هو الموضوع للدلالة على المعنى الإفرادي، والأسماء تدل على معاني في نفسها من غير حاجة
إلى انضمام كلمة أخرى إليها

ينظر شرح الرضي 9/1.

(4) الفعل: مؤقت بأحد الأزمنة الثلاثة: "ماضي ومضارع وأمر".

(5) الإضافي: هو المعنى التركيبي الحاصل من تركيب الشيء مع غيره وهي الحروف.

ينظر شرح الرضي 9/1.

(6) المتضمن له: أي للفعل كالعصفة الواقعة بعد حرف نفي أو استفهام.

الباب الثاني

باب الاسم

بلغاته واشتقاقه: لفظ وضع لمعنى مستقل غير مؤقت بأحد الثلاثة يختص

بالحرف والتونين والحكم عليه، والتعريف ونحوها.⁽¹⁾

والإعراب: رفع، ونصب، وجر⁽²⁾، ومقتضيه الفاعلية والمفعولية والإضافة.⁽³⁾

(1) علامات الاسم ذكرهما ابن مالك في ألفيته فقال:

بالجر والتونين والنداء، و (أل) . ومنسب للاسم تميز حصل

ينظر شرح ابن عقيل 19/1-23.

والجر يكون بالحرف، والإضافة والتبعية ك: " مررت بفلام زيد الفاضل ". والتونين، يقصد به تونين التنكين ك(زيد وعمر) والتكسر ك(مررت بسيويه وسيويه آخر)، وكذا تونين للقابلية والموض، أما تونين التثنية والفاثي فيدخل على الاسم والفعل والحرف، أما الحكم عليه، يعنى الإسناد إليه، ويقصد به الحكم عليه بالجر أو بالفعل والتعريف خاص بالأسماء، لأن الأفعال لا تقبل دخول آل عليها إلا ما ورد في بيت الفرزدق:

ما أنت بالحكم الرضوي حكومته . ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

من دخول (أل) على الفعل (ترضى).

ينظر شرح ابن عقيل 143/1، الإنصاف 521/2، التصحيح 38/1، شرح ابن يعيش 155/3.

(2) الإعراب: الإبانة. اللسان (عرب) 588/1. وقد عرّفه ابن حني بأنه: الإبانة عن المعاني بالألفاظ.

ينظر الخصائص 35/1.

(3) قيل: إن سبب اختصار النحاة على ذلك أن الأصل في الإعراب هذه الثلاثة، واستعماله فيما عداها

على سبيل الفرعية والإلحاق.

ينظر القوائد النضائية ص 38، شرح ابن يعيش 49/1.

وهو أصل في الاسم بشرط التركيب النسبي⁽¹⁾، ومحلّه آخره، وعامله ما به يتقوم مقتضيه⁽²⁾، وقد يكون بحرف، وكلّ لفظي وتقدير. (3)

فصل العرب

والعرب: ما قام فيه المقتضى، ولم يشبه مبنى الأصل، والمبني يقتضيه، ولا ثالث. والعرب أنواع: نوع يستوعبها⁽⁴⁾، ويتّون وصلأ وهو المفرد المنصرف الصحيح اللام وأشباهها⁽⁵⁾، ولا يتّون مع لام التعريف أو الإضافة والوقف، لكن يبدل في النصب منه ألف غالباً ولا يحرك وفقاً غالباً. (6)

وأصول أبنية المجرد: ثلاثي ورباعي وخماسي، أوزانها منحصرة لا مزيدة في قول⁽⁷⁾ وتعرب تقديرأ مع يا النفس في الأصح. (8)

(1) يرى الزعزعي: أن الاسم إذا رُكِب جرى عليه الإعراب، بينما اشترط ابن الحاجب في الإعراب الصلاحية القرينة لجران الإعراب من التركيب. ينظر شرح الرضي 17/1، الكشف 87/1.

(2) للمقتضى يعني: مقتضى الإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة.

(3) أي الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف.

(4) يستوعب الضمة والفتحة والكسرة.

(5) شبه المنصرف المضاف وما دخلته اللام.

(6) ولا تنوين في الوقف، إلا في النصب فيبدل ألفاً. ينظر التاج 184/1.

(7) أوزان الثلاثي المستعمل منها عشرة: فُعَل ك(كَلَس) وفُعَل ك(كُرِس) وفُعَل ك(كُف) وفُعَل ك(عُضِد) وفُعَل ك(فُعَل) وفُعَل ك(جُر) وفُعَل ك(عَب) وفُعَل ك(إِبِل) وفُعَل ك(سَرَد) وفُعَل ك(عُثِد). وأوزان الرباعي خمسة: فُعَلَل ك(خَفَض) وفُعَلَل ك(قَبِط) وفُعَلَل ك(نَزَج) وفُعَلَل ك(بُزِن) وفُعَلَل ك(دُزِم). وأوزان الخماسي أربعة: فُعَلَل ك(سَفَزَجَل) وفُعَلَل ك(زَمَلَب) وفُعَلَل ك(خَفَرُث) وفُعَلَل ك(فَدَعِيل).

ينظر المتع في التصريف 161-163، شرح الشافية 49/1. الكتاب 286/4 - 303.

(8) "وذلك لأن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكسر ما قبلها لُغِبَت في الرفع وأوَأ في إعراب من أسكنها، فلما كان إعراب ما قبلها يؤدي إلى تغييرها وانتقالها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة". ينظر شرح ابن يعيش 32/3.

المصنوع من الصرف

ونوع يمنع الجر والتنوين، حيث فيه اثنان من علل تسع فرعية، أو واحدة ينوب عنهما يجمعها قولنا:

عَرَفَ وَأَعْجَمَ وَأَثَّ بَعْدَ عَدْلِكَ زَيْدٌ .: زَيْنٌ لَمْ رَكَّبْ وَصِفٌ وَاجْمَعُ وَذِي الْعِلِّ (1)
فالتعريف شرطه العلمية، والعجمة كذلك، وتعدي ثلاثة أحرف⁽²⁾، أو تحرك الحشو⁽³⁾، والتأنيث ثالثاً شرطه العلمية⁽⁴⁾، ويُزاد في المعنوي التعدي أو التحرك أو المُجْمَعُ⁽⁵⁾.

(1) اللل التسع عزتها النحاة بقولهم:

عَدْلٌ وَوَصَفٌ وَتَأْنِيثٌ وَغُرْفَةٌ .: وَغُخْتَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ

والنون زائدة بين قلبها ألف .: وَوَزْنٌ فَعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقَرُّبٌ

ينظر شرح ابن عقيل 321/3، والأشعري 121/2، شرح الرضي 35/1.

(2) وبذلك يصير للمعجمي شرطان: كونه علماً في المحجمة، وكونه زائداً على ثلاثة أحرف.

ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن الحاجب على الكافية ص 14، شرح الرضي 50/1، الوافية ص 28.

(3) تحرك الحشو كـ(شَرَّ) لأن حركته كالزائدة، أما ساكن الوسط فقد قال الرضي: "وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كـ(زَيْدٌ) و (يَحْيَى) يسمى يمثلها امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمتنعونه الصرف متحتماً كـ(ماه) و(حور) لظهور أمر التأنيث بالطران، وأبو زيد وعميسو والجزمي يجعلونه مثل (هَنْدٌ) في جواز الأمرين ويرجحون صرفه على صرف هَنْدٌ نظراً إلى أصله ."

ينظر شرح الرضي 52/1، وشرح ابن يعيش 70/1.

(4) قال الرضي: " وإنما شرط فيه العلمية لأن للفتنة عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية.

ينظر شرح الرضي 52/1، وشرح ابن الحاجب على الكافية ص 14، والوفية ص 28.

(5) أي: المعنوي الزائد على ثلاثة أحرف كـ(زَيْتٌ) ومتحرك الوسط كـ(شَرٌّ) والأعجمي كـ(ماه) و (حور) تمتنع من الصرف.

ينظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص 14، شرح الرضي 51/1. الوافية ص 29.

ولو غير حقيقي كاسم (قبيلة) أو (جماعة) أو (سورة) أو (بقعة) فإن سمي به مذكر تحتمت الزيادة.

(فَقَدَم) منصرف⁽¹⁾، و(عَقْرَب) ممتنع.⁽²⁾

والعدل تغيير صيغة الاسم دون معناه تخفيفاً⁽³⁾، ك(ثلاث) و (أخضر) و (جَمْعُ)⁽⁴⁾ أو تقديرأكرعُمرَ و (قِطَام)⁽⁵⁾، في تميم.

(1) لأنه إذا سمي فإنه يعتد حينئذ بحركة الدال لأنها كالرابع.

ينظر البصرة 553/2. شرح ابن يعيش 71/1. المنفصل ص 16. الكتاب 457/3.

(2) لأنه زائد على الثلاثة، ولأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

ينظر شرح الرضي 52/1. منهاج الطالب ص 44. الرواية ص 30.

(3) يأتي العدل لإزالة معنى إلى معنى، فأحاد فيه عدل في لفظه ومعناه، فاللفظ من واحد إلى أحاد، وللمعنى

من واحد إلى واحد واحد، وكذا متى وثلاث ورباع، ويرى أبو علي الفارسي أن العدل لا يكون في للمعنى.

ينظر الأصول 73/1. شرح ابن يعيش 62/1.

(4) هذا العدل الحقيقي وهو ثلاثة: عدد وصفة وتوكيده.

ينظر تاج علوم الأدب 199/1. شرح الرضي 43/1. الرواية ص 40.

(5) قال ابن هشام في شذور الذهب 94 - 96: "ما كان على فعال، وهو علم مؤنث، نحو: حذام وقطام

ورقاس وسجاح للعرب فيه ثلاث لغات: أحدها لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً. الثانية لبعض

بني تميم ويعربونه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً. الثالثة: بلهمهورهم وهو التفصيل بين أن يكون مخنوماً بالراء

ثني على الكسر، أو غير مخنوم بما فينبع الصرف".

والحجازيون ينون ما كان على وزن فعالي على الكسر مطلقاً، وذلك لشبهه ب(نزال) وزناً وتعرباً وتأنثاً

وعدلاً، وقيل لتضمنه معنى البناء، قال المررد: والأول هو المشهور.

ينظر ابن عقيلاً 336/2، 337. الأشعري 265/2. التسهيل 223. شرح الرضي 46/1. شرح ابن يعيش

6/11. ما ينصرف وما لا ينصرف 75 - 76. للقتضب 368/3-376. الكتاب 270/3 - 275.

وزيادة الألف والنون في العلم مطلقاً أو الصفة مع انتفاء فعلاية⁽¹⁾، والوزن المختص بالفعل أو الذي كمضارعه غير قابل التاء، والتركيب المزجي لا غير في العلم والوصف الأصلي فلا تضر غلبة الاسمية ويضعف لضعف الوصفية، والنائبه عنهما التائيت بالألف وجمع صيغة منتهى الجموع، وإن نقل إلا مع التاء أو ياء النسب ونحو: (جوار) رفعاً وجزاً (قاضي).⁽²⁾

وقد تصرف ضرورة أو لمناسبة لا العكس غالباً⁽³⁾، وإذا نُكِّر ما علميته مؤثرة صُرف لأنه ما وضع صفة ثم نقل إلى علم صُرفَ ثم نُكِّر، وما أضيف أو عُرِف باللام من الباب انجر بالكسرة، ونوع نصبه كجِزْء، وهو ما لحق آخره ألف وتاء للجمع، ولا تغير من مفرد.

(1) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص 17: " من أجل الاختلاف في الشرط اختلفوا في (رحمان) فمن زعم أن الشرط انتفاء فعلاية منعه من الصرف إذ ليس له فعلاية، ومن زعم أن الشرط وجود (فعلى) صرفه، لأنه ليس له فعلى والأول الأوجه من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون كانتا ما تعين لامتناع وصول تاء التائيت عليهما لنوره فقد حصل المقصود. الثاني: أنه لو قدر استواء الأمرين فهما أول، لأنه الأكثر في كلامهم فينبغي أن يحمل على الأكثر ألا ترى أن باب سكران أكثر من باب ندمان، وإذا احتمل أن يكون كل واحد منهما فحمله على ما هو الأكثر أول ولم يختلف في ندمان؛ لأنه لم تنتف فيه فعلاية، ولم توجد به فعلى، ولذلك لم يختلف في سكران في أنه مجتمع من الصرف بخلاف ندمان لانتفاء فعلاية ولوجود فعلى.

ينظر شرح الرضي 60/1، 61. الفوائد الضيائية ص 46 - 50.

(2) لأن التوين في (جوار) عوض عن ذهاب الحركة فأصله (جوارى) فيحذف التوين لعدم انصرافه، ثم تحذف حركة الياء لاستقلالها.

ينظر الإيضاح 140/1.

(3) هنا رأي البصريين، أما الكوفيون فينتهون الصرف للضرورة.

ينظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف 493/2.

المعنوي⁽¹⁾: رباعية وثلاثية متحرك الحشو مطلقاً ألف وتاء⁽²⁾، وتفتح ساكنة الصحيح، مفتوح الفاء إلا ضرورة، وفي مكسور الفاء ومضمومها السكون والفتح والاتباع.⁽³⁾

واللفظي بالتاء كذلك غالباً بعد حذف تاء مفردة.⁽⁴⁾
ومعتل الثلاثي فاءً أو لاماً مفتوح الفاء كصحيحه⁽⁵⁾، وعيناً يسكن حشوه غالباً⁽⁶⁾
ومعتل مكسور الفاء فاءً كصحيحه، وعيناً أو لاماً بالواو يسكن حشوه ويفتح وبالياء كصحيحه.⁽⁷⁾

ومعتل مضموم الفاء فاءً وعيناً ولاماً وبالياء كمكسورها إلا الاتباع في الآخر فقالوا
الفتح لا غير ولا تغير الصفة والمدغم ك(خذله ويزه)⁽⁸⁾ وبالألف مقصورة تقلب ياء.
وتلحق ألف وتاء إلى ما لا يجمع مذكروه تصحيحاً ك(فُغلي)⁽⁹⁾، والممدودة واو
كذلك.⁽¹⁰⁾

(1) هو الملوث بغير علامة التأنيث.

(2) ك: عقربات وسفريات.

(3) ينظر أوضح المسالك 305/4.

(4) لأن التاء تحذف لإغناء تاء الجمع عنها. ينظر تاج علوم الأدب 223/1.

(5) في النسخة ب كالصحيح.

(6) إلا هذيل فهي تفتح الحشو وشاهدهم:

أحو يَهْضَات رائج متاوت.

(7) هي من المجموع النادرة.

ينظر الكتاب 581/3.

(8) في ب ولا تغير المشددة ولا الصفة ك: براتٍ وعذلات.

(9) في تاج علوم الأدب كرسكي. 223/1.

(10) أي الممدودة تقلب همزة راواً فرقاً بينهما ك(صحراوات ونساوات).

وما جَرَد مفردة من علامة التأنيث جَرَد جمعه (كـحائض) ويعرّف العلم في هذا الجمع حتماً.⁽¹⁾

ونوع يقدر رفعه وجره استقلالاً ويظهر نصبه وينون وهو ما آخره ياء قبلها كسرة قياسية وسماعية⁽²⁾ ونوع يعرب تقديراً وينون نكرة وصلأ لا وقفأ، وهو ما آخره من المنصرف ألف قياسية وسماعية⁽³⁾، ونوع يقدر فيه ولا ينون وهو ما آخره ألف تأنيث مقصورة فلا تلحقه تاء.⁽⁴⁾

وفي الوقف عليه لغات⁽⁵⁾، والمقصورة قد تختص التأنيث ويشرك بينه وبين الإلحاق.⁽⁶⁾

(1) لأنه إذا جمعت علماً عزّته بلام أو إضافة عوضاً عن العلمية الذاهبة بالجمعية.

ينظر تاج علوم الأدب 228/1. وشرح الرضي 136/2.

(2) السماعية هي الثلاثية كـ "عم" أو "شج". القياسية رباعية فصاعداً كـ (معطى) و(مستدع).

(3) القياسية: كـ (معطى، ومثنى، ومستدعى) والسماعية ما لا يعرف له نظير كـ (المعا وموسى).

(4) يقدر فيه الإعراب كله إذ لا مقتضى لبنائه ولا ينون ولا تلحقه تاء حتى لا يجمع بين آلي تأنيث.

(5) أشهرها تقرير الألف، وطىء تقلبها وأوأ، وقيس وفزارة ياء، وشذ قلبها همزة.

ينظر تاج علوم الأدب 223/1.

(6) المشتركة بين التأنيث كـ (سَلَمَى) والإلحاق كـ (أَرْطَى).

الاسماء الستة

فصل

وعرب بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جزأً أسماء ستة حذفت لا ماتها فعوضت إذا أضيفت⁽¹⁾ وهي: أخ، وأب، وحـم، وفـم، وهـن، وذو مالٍ، وبالحركة إن قطعت أو كسرت أو صغرت.⁽²⁾

وتقديرأ مع ياء النفس⁽³⁾، وفيها لغات مختلفة، ولا ماتها واو غالباً⁽⁴⁾، و (ذو) لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع غالباً.⁽⁵⁾

(1) ينظر الإنصاف للمسألة الثانية 17/1 وما بعدها لبيان أوجه الخلاف في إعراب الأسماء الستة ولغاتها وانظر شرح الرضي 27/1، والمغني ص288. والمص 126/1.

(2) في حال قطعها عن الإضافة أو تصغيرها أو جمعها جمع تكسير تعرب بالحركات، فنقول: هذا أبٌ ورأيت أباً ومررت بأب، وكذلك الباقية،

ينظر منهاج الطالب إلى تحقيق كافة ابن الحاجب 272/1، والكافية ص55.

(3) إذا أضيف إلى ياء للتكلم بعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء.

(4) لام أخ وأب وحـم وهـن، واو بدليل (إعوان) ولام (فم) هاءٌ بدليل (أنواء) ولام (ذو) ياءٌ، ويرى ابن الحاجب أن حروف العلة بدل من لام الكلمة في (أخ) و (أب) و (حـم) و (هـن) وبدل من عنها في (فو) و (ذو).

ينظر الإيضاح في شرح للمفصل 119/1.

(5) يعني ولا يقطع عن الإضافة غالباً، وذلك لأن (ذو) إنما وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولما لم يصح الوصف باسم الجنس توصل إلى ذلك بـ(ذو) فقيل: (ذو مالٍ) و (ذو عقلٍ) و (ذو علمٍ).

ينظر منهاج الطالب 273/1.

المثنى

فصل

وبالالف رفعاً والياء نصباً وجرأ المثنى، وهو ما لحق آخره ألف أو ياء قبلها فتحة مع نون مكسورة لتدل على أنّ مع مدلوله مثله من جنسه⁽¹⁾، وفي حكمه (كلاً وكلتا) مضافين إلى مضمّر و(اثنان) و(هذان) و(الذان) و(اللتان).⁽²⁾ والمفرد المقصور إن أتت ألفه عن واو، وهو ثلاثي فبالواو وإلا فبالياء.⁽³⁾ والممدودة إمّا أصلية أو للتأنيث قلبت واواً، وإلا فبالوجهان.⁽⁴⁾ وتدخل التثنية والتغليب، ويعرّف فيها العلم حتماً، وتكسر نونها غالباً، وتحذف للإضافة. قيل: قد يثنى الجمع، ولا تحذف تاء المؤنث غالباً، وترد اللام المحذوفة إن عوضت لا المنسية غالباً.⁽⁵⁾

(1) ينظر المسألة الثالثة من الإنصاف 33/1. وقوله لتدل على أنّ مع مدلوله مثله من جنسه، لأن التثنية في اللغة المعطف والمصنف أخذ تعريف ابن الحاجب في التثنية.

ينظر شرح الرضي 171/2.

(2) وقد تضاف كلا وكلتا إلى ظاهر، فتعرب إعراب للمقصور بتقدير الحركات على الألف، وقد تعرب إعراب للمثنى فيقال جاء كلا أخويك، ورأيت كلي أخويك، ومررت بكلي أخويك، وهذه اللغة أثبتها القراء كما صرح بذلك ابن يعيش. ينظر شرح ابن يعيش 54/1.

(3) لأن الألف للمقصورة في الثلاثي ترد إلى أصلها واواً أو ياء، والرابعة فأكثر إلى ياء.

(4) والأصلية تبقى كحناوين والإحالية البقاء والقلب للشبهين ك(علياوين) و(حرباوين) والمقلبة على أصلي كالأصلية أو ترد إلى أصلها كالثالثة ك(كساوين) وما لم يعرف له أصل فبالواو ك(ألوان) فإن أميل فالياء ك(ميتان).

ينظر تاج علوم الأدب 248/1. وينظر اختلاف النصرة ص59.

(5) النسبة التي لا ترد في الإضافة ك(بذك) و (دسك) واللام المحذوفة ترد عند الإضافة نحو: (أحوك) و (حوك).

الجمع

فصل

وبالواو رفعاً والياء نصباً وجراً جمع المذكر السالم وهو لفظ مفرد الحق واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة مع لون مفتوحة لتدل على أنَّ مع مدلوله أكثر منه من جنسه⁽¹⁾ وفي حكمه (أولو) مضافاً⁽²⁾ وعشرون) وأخواته⁽³⁾، وإنما يجمع بذلك لفظ مذكر علم بعلم غالباً أو صفة مذكر بعلم ليس بأفعل فعلاء ولا فعلان فعلى⁽⁴⁾ ولا مستوي فيه المذكر والمؤنث ك(جريح) و(صبور)⁽⁵⁾، ولا تاء التانيث ك(علامة)⁽⁶⁾.

(1) ينظر الإنصاف 36/1.

(2) لأن (أولو) يلحق بالجمع وليس بجمع هو اسم جمع وهو ملازم للإضافة.

(3) ويلحق بجمع المذكر من عشرين إلى تسعين، وهي اسم جمع وليست بجمع.

(4) يشترط في الصفة كونها المذكر يعقل ك(مسلمين) وألا يكون على وزن أفعل فعلاء ك(أحرى) ولا فعلان فعلى ك(سكران) فلا يجمعان فرقاً بينهما وبين باب أصغر ونعمان.

ينظر تاج علوم الأدب 257/1.

(5) قال الإمام أحمد المرتضى: "وألا تستوي فيه صفة للمذكر والمؤنث ك(جريح) و (صبور) لإلحاق جمعهما مفردهما في الاستواء فيقال: "جرحى وصُتِرَ فيهما".

ينظر تاج علوم الأدب 258/1. وينظر شرح ابن يعيش 60/5. والجمع 45/1.

(6) لا يؤنث بالياء ك(علامة) وهذا مذهب البصريين، لأن في واحده علامة التانيث والواو والتون علامة تذكير فتحويته يؤدي إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد. أما الكوفيون فيحوز عندهم جمع كل اسم منتهى بياء تانيث بالواو والتون فيقولون في(طلحة) (طلحون) إذ كان في الأصل جمع (طلح) لأن الجمع تستعمله العرب على تقدير حذف حرف، ويرون أن كل ما في آخره ألف تانيث مقصورة أو مدودة إذا سمى به رجل يميز جمعه بالواو والتون إجماعاً، ولا خلاف أنَّ ما في آخره ألف تانيث أشدَّ تمكناً مما في آخره ثناء. ينظر التلaff النصرية ص 30. وينظر الأشعري 92/1.

فروع:

فالصحيح ونحوه لا يغير، والمعتل يُقلّ كـ(مصطفى) و (قاضي) و (يغزو)
ويتحتم تعريف العلم والمركب الجملي يتوصل إلى جمعه بـ(ذو)⁽¹⁾، والمبني في
رأى⁽²⁾ والمضاف يجمع صدره وتحذف النون للإضافة أو قصر الصلة لشبهه
المفرد كـ: ﴿عَلَيْتَ﴾⁽³⁾ ويدخله التغليب، وقد يلزم الياء⁽⁴⁾، ويعرب على النون.

جمع التكسير

فروع:

ويعرب المكسر بالحركة، وهو ما تغير فيه لفظ واحده تحقيقاً كـ(رجال) أو
تقديراً كـ(فلك).
وللقلّة صيغ محصورة⁽⁵⁾ لا الكثرة⁽⁶⁾، وقد يتعارضان⁽⁷⁾، ويرد الاسم إلى أصله⁽⁸⁾

(1) المركب إن كان جملة يتوصل إلى جمعه بـ(ذو) نحو: "ذو تابط شرأ".

(2) للبنّي كـ(تقطوبه) و (خمسة عشر). للمرد يميز في نحو سيويه: السيويّهات، والسيويّهون، وكذا يلزم
تحويزه في خمسة عشر علماً.

ينظر للمقتضب 31/4.

(3) للطغفين: 18.

(4) كـ(مسلمتي). انظر كافي ابن الحاجب ص22.

(5) كل جمع على وزن المِثْل، أو فِثْل، أو ثَمَل، وهو يدل على ثلاثة إلى العشرة.

ينظر ابن عقيل 94/4.

(6) الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، وهناك قول إن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا
نهاية. ينظر شرح ابن عقيل 94/4.

(7) يعني قد يستغنى بعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كـ(رِجُل) و (أَرْجُل) و (عُشْر) و (أَعْتَقَال) و (قلب
وقلوب). ينظر شرح ابن عقيل 95/4.

(8) التكمير يرد المفرد إلى أصله كـ(أفواه) و(أستاه) إلا (أعياد) لتلا ياتس بمجمع (عود).

ينظر تاج علوم الأدب 263/1.

وربما جمع الجمع تصحيحاً⁽¹⁾، أو تكسيراً أو جاء ولا مفرد له⁽²⁾، ومفرد لا تكسير له.⁽³⁾

فصل

والمبني⁽⁴⁾ ما لزم حركة أو سكوناً لا يعامل ولا لتعذر أو استئصال، ويلقب فتحاً وضماً وكسراً ووقفاً⁽⁵⁾، وهو أصل في الفعل والحرف، كالإعراب في الاسم، وسببه في الاسم شبه مبني الأصل وإضافته إليه أو يضمن معناه أو وقوعه موقع مشبهة وأصله السكون⁽⁶⁾، والتحريك لعارض.⁽⁷⁾

(1) يجمع تصحيحاً كـ (خبرات).

(2) ما لا مفرد له كـ (أرايط، وأباطيل، وأقاطيع، وأهال).

ينظر تاج علوم الأدب 264/1.

(3) ما لا تكسير له جمع تصحيحاً كـ (سرادقات) و(مبغلات).

ينظر تاج علوم الأدب 263/1.

(4) البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات، وإنما سمى بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً ولم يتغير تغير الإعراب سمى بناء مأخوذاً من بناء الطين والآجر، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره. ينظر شرح ابن يعيش 80/3.

(5) هذا رأي سيويه وجماعة البصريين. ينظر شرح ابن يعيش 84/3.

(6) البناء على السكون هو القياس، والمعدل عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب للهرب من التقاء الساكنين ولعلا يتبدأ بساكن لفظاً أو حكماً ولعروض البناء.

ينظر شرح ابن يعيش 83/3.

(7) لأن المبني من الأسماء يكون على ضربين ضرب له حالة يكون معرباً فيها وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال نحو: (يا زيد) في النداء وما كان مثله فإنه يكون في غير النداء معرباً، وإنما عرض البناء في النداء ومثله (لا رجل) في النفي، فإن البناء عرض له في حال النفي، وفي غير النفي يكون معرباً.

ينظر شرح ابن يعيش 83/3.

المضمر

وهو أنواع: الأول: المضمر ⁽¹⁾ صيغ وضعت للمتكلم والمخاطب والغائب الذي تقدم ذكره حساً أو حكماً⁽²⁾، وينقسم إلى مرفوع منفصل كـ(أنا) إلى (هُنَّ) وإلى متصل يستكن له آخر الفعل كـ(التاء) في (فعلتُ) إلى (فعلنَ) وإلى منصوب منفصل كـ(إياي) إلى (إياهنَّ)⁽³⁾، ومتصل كلواحق (نفعني) إلى (نَفَعْنِي)⁽⁴⁾ ومجرور متصل أبداً كلواحق (عملي) و (لي) إلى (لهنَّ).⁽⁵⁾

(1) للمضمر: يسميه الرصاص بالمختفي. انظر منهاج الطالب 307/2. ويقال في اللغة: أضمره أي أخفاه. ينظر أسس البلاغة (مختصر) ص 387. القاموس المحيط (أضمر) 78/2.

(2) حساً يعني: معنى، كقوله تعالى: "أعدلوا هو أقرب للتقوى" أي: العدل أقرب للتقوى لدلالة أعدلوا عليه، أو حكماً أي: ثابتاً في الذهن في جعل ضمير الشأن متقدماً من نحو: "هو زئد قائم" ضمير الشأن والقصة، وفي ضمير نعم وبلى ورب.

ينظر الكافية لابن الحاجب ص 65. والوافية في شرح الكافية ص 184.

(3) مذهب سيويه والأخفش والملازمي وأبي علي أن الاسم للمضمر هو: (إِذَا) إلا أن سيويه قال: ما يتصل به من حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والمخاطب والنية، وذهب الخليل والأخفش والملازمي إلى أن ما يتصل به أسماء أضيف إليها، ومذهب الكوفيين أن (إِذَاكَ) و (إِذَاهُ) و (إِذَايَ) أسماء بكماها ومذهب ابن كيسان وبعض الكوفيين أن الضمائر هي اللاحقة بـ(إِذَايَ) و (إِذَاكَ) دعامة لها.

ينظر الإنصاف 695/2. وشرح الرضي 12/2، 13. الكتاب 327/2. الوافية في شرح الكافية 65. وما بعدها.

(4) يقصد أن الضمير المتصل بالفعل كـ(نفعني) يكون في محل نصب على المفعولية، ولا يقتصر على ذلك فقد يدخل على إِنْ وأحوالها كـ(إني) و (كأنني).

(5) الضمير المجرور لا يكون إلا متصلاً كما مثل للمعنف.

فصل

فالأول من كل نوع مفرداً، والثاني له مع غيره، والثالث للمخاطب المنفرد والرابع لمشأه، والخامس لجماعة الذكور، والسادس لجماعة النساء، وفي تعيين الضمير من المنفصل خلاف (أنا) و(هو) لغات⁽¹⁾، وميم الجماعة عن واو⁽²⁾ ومنفصل المرفوع قد يأتي فصلاً بين معرفتين مطابق لسابقه ولا إعراب له، وقد يجعل مبتدأ، وتجب بعد صفة المبتدأ، ويمنع أن يقدم الخبر⁽³⁾. والمفرد من غائبه قد يراد به الشأن فيفسر بجملة بعده، ويتصل وينفصل ويستتر مرفوعاً ومنصوباً⁽⁴⁾، ويجب مع (أن) المخففة المفتوحة مستراً⁽⁵⁾.

(1) مذهب البصريين أن الاسم من (أنا) المزة والنون، والألف يجيء بما لبيان الفتح وحتى لا يلتبس ب(أن) ومذهب الكوفيين أن (أنا) كله ضمير. انظر شرح الرضي 9/2. أنا (هو): وأحواله فعند الكوفيين أن الاسم هو المهاء فقط، والواو حرف إشباع، أما عند البصريين فهو ضمير مستقل بنفسه.

ينظر الإنصاف 677/2. شرح الرضي 10/2. ابن عبيش 96/3.

(2) يقصد بهم (أنتم) إذ أن أصلها وأو فكرهوا تطرّف الواو مع ضم سابقها فقلبت إلى مناسبها في المخرج وهو الميم.

(3) يسمى فصلاً لأنه يفصل بين كون ما بعدها نعتاً لما قبلها أو خبراً عنه فإذا أوجدت هذه الصيغة علم أن ما بعدها خبر لا نعت لا متناع الفعّل بين النعت والنموت، ولا موضع له من الإعراب، وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبراً وهو على هذا الوجه اسم.

ينظر الواقية في شرح الكافية ص 191-192.

(4) يسمى هو ضمير الشأن إن لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة إن كان فيها مؤنث يجب أن يفسر هذا الضمير في الجملة، لأنها هي المرادة عن ذلك الضمير، وإن كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعد الشيء. ويكون منفصلاً ومتصلاً نحو: (هو زيد قائم)، ويكون عاملاً معنوباً متصلاً ومستتراً إن كان عاملاً فعلاً، وهو مرفوع نحو (كان زيد قائم) لوجوب استكان الضمير الغائب المرفوع للمفرد في الفعل بلا فعل، ومتصلاً بارزاً إن كان منصوباً سواء كان عاملاً حرف نحو: (إنه زيد قائم) لامتناع استكان الضمير في المحرف، أو فعلاً نحو: (ظننته زيد قائم) لعدم استكان الضمير المنصوب.

ينظر الواقية في شرح الكافية 191 - 193.

(5) أي يجب حذفه مع أن المخففة، لأنها أكثر مشابة للفعل لفظاً، ولكنها مثل: (منذ ومنذ) وعلى لفظ (أن ين أنبأ)، ومعنى لدلائنها على معنى زائد على التأكيد الذي هو معنى الزوائد.

ينظر الواقية في شرح الكافية ص 194.

التحذير

فصل

ومنصوب المنفصل قد يرد تحذيراً متحتماً حذف ناصبه يتوسط بينه وبين المحذّر منه (واو) أو (من) ومع (أنّ) كان فعلاً، ويغني عنه تكرار المحذّر منه وعن الواو تكراره.⁽¹⁾

الإغراء

ونقيض التحذير الإغراء كـ(إليك) و(عليك) و (دونك) وتكرار المغري به يغني عن آله ولام الجر مع المضمر مفتوحة إلا مع (ياء) النفس.⁽²⁾

فصل

وأصل الضمائر الاستار⁽³⁾ ويجب في الغائب المفرد، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً والمخاطب المفرد المذكر وفي المؤنثة خلاف⁽⁴⁾، وفيه للغائب المفرد، وفي الأسماء المشتقة غالباً⁽⁵⁾، فإن تعذر استاره لزم اتصاله كـ(قطعت) فإن تعذر لسبقه

(1) أي يحذف عامل التحذر منه ويتوسط بينه وبين المحذر منه واو أو من فإن أتى تحذيراً من فعل لزمّت معه (أنّ) ليسبك منها ومن الفعل مفعولاً ويغني عن إياك تكرار المحذر منه ويغني تكرار إياك عن الواو. ينظر تاج علوم الأدب 288/1 – 289.

(2) يجوز في الياء الفتح والسكون فمن فتحها فلائها اسم على حرف واحد فتقوي بالحركة ومن أسكن فلائها استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التثنية فيها. ينظر ابن يعيش 392. وشرح الرضي 183/1.

(3) يقصد الضمائر المرفوعة لأنه لا يجب الاستار إلا فيها.

(4) هذه المواضع التي يجب فيها استار الضمير.

(5) كـ(أسماء الفاعلين، والمفعولين والصفة للشبهة بمها).

العامل أو حذفه أو كونه معنوياً أو حرفاً، والضمير للرفع أو جازياً على غير من هو له، أو أريد الحصر فالانفصال غالباً⁽¹⁾،
وتخير في ضميري فصل قدّم أعرفهما⁽²⁾ بين فصل الثاني ووصله، وفي غير ذلك يتحتم الفصل إلا نادراً⁽³⁾، ويختار في خبر الناقصة الانفصال⁽⁴⁾، والمرفوع بعد (لولا) غالباً⁽⁵⁾.

(1) يعني: يجب الانفصال في ستة مواضع: - إذا تقدم على عامله لقصد اختصاص أو اهتمام نحو: "إياك نعيد" - إذا أريد الحصر نحو: "ما ضحك إلا أنا" - إذا حذف عامله وجوباً نحو: "إياك والشر" - إذا كان معنوياً نحو: "أنا زيد" - إذا كان العامل حرفاً والضمير مرفوع نحو: "ما أنت قائماً" - إذا كان صفة حارّة على غير من هي له نحو: "زيدٌ هندٌ ضارباً هو" فحري ضاربٌ مبرأً لهند، وهو وصف لزيد فلم يبرز الضمير قرينة لذلك.

ينظر الإنصاف 57/1. تاج علوم الأدب 293/1 - 294.

(2) ضمير للتكلم أحص من ضمير المخاطب وضمير للمخاطب أحص من ضمير الغائب.
ينظر شرح ابن عقيل 99/1.

(3) إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أحص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقدم الأحص منهما فنقول الدرهم أعطيتك وأعطينته، بتقدم الكاف والياء على الهاء لأنهما أحص من الهاء، ولا يجوز تقدم الغائب مع الاتصال، فإن فصل أحدهما كتبت بالخيار، فإن شئت قدمت الأحص فقلت: الدرهم أعطيتك إياه، وإن شئت قدمت غير الأحص فقلت: أعطيتك إياك.

ينظر شرح ابن عقيل 99/1 - 100.

(4) هو مذهب سيويه، حيث اختار سيويه في غير كان إذا كان ضمير الانفصال فتقول: كنت إياه. وقد ورد الأمران كثيراً في كلام العرب على ضمير الانفصال قول عمر ابن أبي ربيعة:

لئن كان إيتاء لقد حال بعدنا عن العهد

ومن جواز الاتصال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن العيص: "إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله".

ينظر شرح ابن عقيل 97/1 - 98.

(5) لأن الاسم الواقع بعد (لولا) إما مبتدأ أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بـ (لولا) وعلى الأوجه الثلاثة يجب انفصال الضمير.

ينظر شرح الرضي 20/2.

وكلها معارف مبنية يفتر غائبها إلى تقدم مفسر له غالباً. ⁽¹⁾

أسماء الإشارة

الثاني: أسماء وضعت للمشار إليه (ذا) للمذكر القريب أو المحقر، و(تا) بلغاتها للمؤنثة ⁽²⁾، و(ذان) و(تان) لثنيتهما، و(أولاء) لجماعتهما ⁽³⁾، فمدلولاتها ستة والمخاطب مثلها في كل فرد صارت ستة وثلاثين ⁽⁴⁾، وصيغ البعد وما في حكمه ذلك وتلك وأولي وتشديد نوني المثني والمتوسط ذاك ونحوه ولواحقها حروف وتليها هاء التنبيه إلا مع اللام، وقد يستعار المفرد للجمع كالمخاطب ⁽⁵⁾، ويشار إلى المكان قريباً وتوسطاً وبعداً ب(هنا) و(هناك) و(هناك) و(ثم) و(هنا) إلى الوقت قليلاً. ⁽⁶⁾

الموصول

الثالث الموصول: وهو ما لا يتم أحد جزأي كلام إلا بصلة وعائد ⁽⁷⁾، وهي: الذي

(1) لا بد للغائب من مفسر متقدم تحقيقاً ك(زيد ضربته) أو تقديرأ نحو (ضرب غلامه زيد).

(2) جاء في (تاء) لغات هي: (ق) و (ته) و (نهي) و (ذي) و (ذه) و (ذهي).

ينظر تاج علوم الأدب 299/1 - 300.

(3) لأن في أولاء المد والقصر.

(4) لأنه يسأل كل مخاطب عن كل واحد من مدلولات صيغ الإشارة فتنتهي إلى ستة وثلاثين لضربك ستة

في ستة. ينظر شرح الأخفوي 151/1 وما بعدها.

(5) قد يستعار المفرد للجمع نحو: "كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً"

(6) كقول الشاعر:

حَتَّ نَوَارٍ وَلاَ تَ هَئَا حَتَّيْ.

ينظر شرح ابن عبيش 15/3 وما بعدها.

(7) إنما بنيت الموصولات لمشاغبتها الحرف من حيث احتياجها إلى الغير، وهو الصلة، وحد الموصول اسم لا

يصير جزءاً تاماً من الكلام من مسند ومُسند إليه إلا مع صلة وعائد.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 196.

والتي، وتثنيتهما وجمعهما بلغاتها⁽¹⁾، و(مَنْ) و(مَا) و(أَيَّ) في أحد أقسام كل منها⁽²⁾ والألف واللام في أسماء الفاعل والمفعول⁽³⁾، و(ذُو) بلغتها⁽⁴⁾، و(ذَا) بعد(ما) في نحو: (ماذا صنعت) فمعنى(ما) الذي يجاب بالرفع، و(أي) تبنى بالنصب⁽⁵⁾ كـ: (مَنْ وَمَا تِلْكَ يَبَيِّنُكَ يَتُوسَّىٰ) ⁽⁶⁾، وهذا تحملي⁽⁷⁾ موصول.

- (1) لأن في جمع المونث لغات: اللامي واللاتي واللواطي واللامد والمهزة واللاتي بالياء للكسورة أو الساكنة من غير المهزة، وكل هذه الأسماء مشتركة بين أولي العلم وغيره، إلا الأولى والذين فإنه مخصوص بأولي العلم. ينظر الوافية في شرح الكافية ص197
- (2) تَنْ وَمَا يستعملان للمفرد ولثنى والمضوع والمذكر والمؤنث، وأي للمذكر بمعنى الذي وأبه للمؤنث بمعنى التي. ينظر الوافية في شرح الكافية ص198.
- (3) الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي لما يعلم ولما لا يعلم.
- (4) ذو الطائفة بمعنى الذي، وهي ملازمة للواو مبنية وقد تعرب كالتي بمعنى صاحب فهناك من يصرفها تصرف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب.
- ينظر شرح الرضي 42/2. والوفاية في شرح الكافية ص98.
- (5) ذا بعدها الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيقع ذا بمعنى مطلقاً. وحواب ماذا صنعت؟ حيث هو بمعنى الذي مرفوع ليكون الجواب جملة اسمية كالمبتدأ، وحذف المبتدأ فيه لدلالة السؤال عليه، وحيث هو بمعنى (أَيَّ شيء) منصوب لطابق السؤال إذ يصح تسليط الفعل للتأخر عليه بخلافه موصولاً إذ لا يعمل ما بعد الموصول فيما قبله إذ الصلة كالجزم منه وبعض الكلمة لا يعمل. وإذا صح تسليط التأخر ففي النصب يجب كونها فعليتين ليتطابقا.
- ينظر تاج علوم الأدب 319/1، 320. ينظر الوافية في شرح الكافية ص198.
- (6) طه: 17. الشاهد فيها استعمال تلك بمعنى الذي.
- (7) جزء من عجز بيت لعمامة:

عَدَسٌ مَا لِقَاتُوا عَلَيْكَ إِمَارَةً .. أَيْتَبْتُ وَهَذَا تُحْمِلِينَ طَلِيحُ.

الشاهد فيه استعمال هذا بمعنى الذي فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة، أما البصريون فيعترون(تحمليين) في موضع الحال.

ينظر الإنصاف 717/2. وشرح ابن يعيش 16/2، 23/4 وما بعدها. التبصرة 519/1.

فصل

وصلة ما عدا اللام جملة إما محذوفة الصدر وليس إلا مع (أي) فبني أو تامة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية أو حرفية مع ضمير عائد إلى الموصول⁽¹⁾، إما مرفوع فلا يحذف إلا مبتدأ للطول أو منصوب فيجوز حذفه أو مجرور مضاف فلا يحذف إلا المشتق أو بحرف جاز الحذف إن دخل على الموصول واتحد معنى متعلقها ولا يسبقه الصلة ولا يتفصل عنه ولا تحذف غالباً فيهما.⁽²⁾

ولا الموصول، وإذا أردت تعيين المتصف بالصلة صدرت موصولها وجعلت موضع المراد تعيينه ضميراً عائداً إليه وأخترته خبراً نحو: "الذي ضربته زيد"⁽³⁾ فلا يصح

- (1) الصلة الجملة إما اسمية نحو: (الذي أبوه منطلق) أو فعلية نحو: (الذي قام أبوه) أو شرطية نحو: (الذي إن تمعليه يشكره) أو ظرفية نحو: (الذي عندك) أو حرفية نحو: (الذي في الناس). وشرطها تقدم علم للمخاطب بمضمونها وكونها خبرية أو في حكمها، وحصول عائد منها إلى الموصول ليربط بينهما الذي قام فيمتنع الذي قام زيد، ويجوز (الذي قام أبوه). ينظر تاج علوم الأدب 323/1.
- (2) العائد المرفوع يمتنع حذفه إلا للابتداء للطول، وإن كان منصوباً يجوز حذفه مطلقاً نحو: "وما عملت أبديهم" حيث قرأ أبو بكر وحرزة والكسائي (وما عملت) وقرأ الباقون (وما عملته). وأما المجرور فإما بإضافة معنوية امتنع حذفه نحو: (الذي غلامه زيد) أو لفظية فيجوز قليلاً نحو: "فالض ما أنت قاضي" أي قاضيه.
- وإذا بحرف جر جاز حذفه إن دخل على الموصول واتحد معنى متعلقهما كقوله: "تصلي للذي صلت قبره" فإن لم يتحد امتنع نحو: "مرت بالذي مرت به".

ينظر تاج علوم الأدب 323/1 - 324. معاني القرآن للفراء 377/2.

- (3) الإخبار بالجملة هو أن تصدّر الجملة بالموصول، وينزع الاسم الذي يراد الإخبار عنه من الجملة ويوضع موضعه ضميراً يعود إلى الموصول، ويكون في الملقى هو ذلك الاسم المنزوع، ثم يؤتى بالاسم للمؤخر فيجعل ضميراً عن الموصول ك(زيد منطلق) إذا أريد الإخبار عن (زيد) بالذي، فيقال: (الذي هو منطلق زيد) فقد نزع (زيد) من الجملة وجعل بدله ضميراً وهو مبتدأ كما كان (زيد) مبتدأ قبل تأخيره، و(منطلق) خبره على ما كان أولاً، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي، و(زيد) خبر عن الاسم الموصول، أما إن أريد الإخبار عن (منطلق) من (زيد منطلق) فيقال: (الذي زيد هو منطلق).

ينظر شرح ابن عثيق 49/4 وما بعدها. شرح ابن عيسى 157/3. شرح الرضي 44/2 - 45. الوافية في شرح الكافية ص 199.

في متصدره⁽¹⁾، أو مصدر عامل أو موصوف أو صفة⁽²⁾، أو ضمير غير عائد إلى الموصول⁽³⁾، أو المشتمل عليه⁽⁴⁾.

المجنبي من الظروف

الرابع: بعض ظرفي الزمان والمكان (إذ) و(إذا) و(أمس) و(الآن) و(قط) والغايات و(مُذ) و(منذ) وما أضيف منه إلى غير متمكن، وتلحقها (بين ومع وحيث ولدى) والاستفهاميات⁽⁵⁾ (فإذا) للماضي تردف بأي الجملتين ويقبح (إذ زيد قام)⁽⁶⁾.

(1) بمنع لوجوب تصدرة.

(2) الصفة التي نحو (قائم) من (زيد قائم) فيحوز الإخبار عنه إذا لم يعمل في الضمير المستتر نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل.

ينظر شرح الرضي 46/2.

(3) كالضمير في (زيد ضربته) و(زيد ضرب) و (زيد قائم) إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأعيان.

ينظر شرح الرضي 47/2.

(4) هو الاسم الذي أحد جزأيه ضمير مستحق لغیر الموصول نحو: "زيد ضربت غلامه" فإن (غلامه) مشتمل على ضمير وهو الهاء الذي استحق المبتدأ.

ينظر شرح الرضي 47/2. والوافية في شرح الكافية ص 64، 65.

(5) بني إذا لاحتياجه إلى الغير وهو المضاف إليه، وهو للزمان المستقبل سواء دُخل على الماضي أو غيره وفيه معنى الشرط. أما (إذ) فهو للزمان الماضي سواء دُخل على الماضي أو غيره، ويقع بعده الجملتان اسمية وفعلية نحو: (إذ قام زيد وإذ زيد قام)، لعدم معنى الشرط فيه، وبني لاحتياجه إلى المضاف إليه. ومن الظروف المبينة (مُذ) و (منذ) وهما لمعتين أحدهما: بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً حتى يدل على أول المدة. والثاني: جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد، لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهي الزمان الذي يصلح أن يكون جواباً ل(كم) وإنما بنيا لكونهما اسميين مثل كونهما حرفين في اللفظ. ومن الظروف المبينة (لدى ولدن) وفيهما لغايات غيرهما، وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال، وإنما بنيت لأن من لغاتنا لدى وضعه وضع الحروف، ثم حمل عليها أحوالها وحكمها أن ما بعدها تجهها على الإضافة. ومن المبنيات (قط) لتشديد الطاء للزمان الماضي لتنفى على سبيل الاستفراء.

ينظر الوافية شرح الكافية ص 120 - 213.

(6) لأن (إذ) ظرف زمان ماضي، فإذا كان معه فعل ماضي استحبوا إبلاءه إياه لتشاكل معناها.

ينظر شرح ابن يعيش 96/4.

مفعول فيه أو له أو عليه^(٤)، وقد تعارض بالجملة أو ينون أو يعمل إذ أضيفت إليه^(٥).

و (إذا) للمستقبل فيها معنى الشرط فلزمت الماضي ولو تقديرية فبنيت ولمعنى الشرط بالفاء^(٦)، وللقطع بالشرط فيها صَغَفَ الجزم بها^(٧)، وماضيها الجزاء، وقد تجرد عن الشرطية، وتفيد المفاجأة فينصبها معناها^(٨)، و (أمسي) مبني لتضمنه التعريف مكسور للساكنين لليوم الذي قبل يومك فكان معرفة ويعرب إن عُرِفَ أو صَغُرَ أو جمع^(٩).

-
- (١) يعني تلزم النصب محلاً بالظرفية أو للمفعولية نحو: "واذكر أمة عاد إذ أنذر قوتة" لبدليتها منه.
ينظر تاج علوم الأدب 331/1.
- (٢) وقد يضاف إليها نحو: "بعد إذ بَخَّأَ اللَّهُ" وقد تَمَوَّضَ عما تضاف إليها تنويناً نحو (يومئذٍ وحيتل) وقد يعمل بها نحو: "جئت إذ أنت كريم" ولا يعمل فيها ما يليها إذ هو كالجزم منها.
ينظر تاج علوم الأدب 331/1.
- (٣) لمعنى الشرط دخلت الفاء في جوابها في نحو قوله تعالى: "إذا جاء نصر الله..... فسيخ محمد ذلك.." (٤) لا يجزم بما لعدم تقرير معنى الشرط فيها بالقطع ولشرط ينافيه، ولا يجزم بما عند ابن يعيش إلا في الشعر نحو قوله:

إذا قُصِرَتْ أسيافنا كان وصلها .: عطائنا إلى أعدائنا قُضَارِب.

ينظر ابن يعيش 97/4. شرح الرضي 109/2 - 111.

- (٥) عند الجمهور ناصبها الحيز المقدر في "فلذا السبع" أي حاضراً، وعند الزمخشري فعل مشتق من لفظ المفاجأة. ينظر شرح ابن يعيش 96/4 - 98.

(٦) إنما بني لتضمنه لام للمعرفة وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ وكان حقه تسكين الأمر على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى ساكنان فكسرت السين لاتقاء الساكنين، واختلفوا فيه، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وبنو قيس يبنونه على الصرف.
ينظر شرح ابن يعيش 106/4.

و (الآن) الوقت الحاضر بُني لتضمنه الإشارة في الأصح. (1)

و (قط) بلغاتها لاستغراق الماضي تضمنت التعريف فبنيت، و (عوض) مثلها الاستقبال. (2)

الغايات: قبل وبعد وأسماء الجهات الست بنيت حيث لويت فيها الإضافة لتضمن حرفها، وتعرب إن قطعت أو أضيفت ويناسبها لا غير وليس غير و (حسب) (3) و(مد) و (منذ) للابتداء في الماضي أو استيعاب الحاضر.

(1) قال ابن يعيش 103/4: " وفي علّة بنائه إشكال، فذهب قوم إلى أنه بني لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يميزها من إضافة وألف ولام، فلما عاينت أحوالها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها، وهذا رأي أبي العباس المبرد "

ينظر شرح ابن يعيش 103/4.

(2) (قط) بمعنى الزمان الماضي، يقال ما فعلته قط، وهي مبنية على الضم، لأنها قطعت عن الإضافة. أمّا (عوض) فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله في القسم تقول: (عوض لا أنأرك، أي: لا أنأرك أبداً).

ينظر شرح ابن يعيش 108/4.

(3) سميت غايات، لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه، لأن به يتم الكلام، وهو غايته فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات، وهي مبنية على الضم، أمّا بناؤها فلأن هذه الظروف حقها أن تكون مضافة، لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة. وأما (ليس غير) و (حسب) فقد ألحق بها لنية الإضافة.

ينظر شرح ابن يعيش 86/4.

أما معنى الابتداء فإليهما المعرفة، أو جميع المقصود بالعدد، وهما مبتدأ في الأصح، وبأيتان حرفين فنيا، و(منذ) مفردة في الأصح.⁽¹⁾
وأما ما أضيف إلى الجملة وإذ فيجوز بناؤه على الفتح⁽²⁾، وأما (بين) فبني مع الجملة وتكمل بالف⁽³⁾، وإلا أعربت وفي إضافتها إلى المصدر وجهان⁽⁴⁾، ومع ما تُعين الجملة⁽⁵⁾، و (منح) إن سكنت بنيت لكنه قليل، وإلا أعربت وهي بمعنى أمام.⁽⁶⁾

(1) قال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى و(نُذ) و (منذ) للزمان للابتداء في الماضي نحو: "ما رأيته نُذ يوم الجمعة"، وللظرفية في الحاضر نحو: "مد شهرنا" أو (يومان). لها في الاسمية معنيان: أحدهما: بمعنى أول للمدة إليهما المفرد والمعرفة نحو: "مد يوم الجمعة" جواب "متى فقدته" أي أول وقت فقده يوم الجمعة. وثانيها: بمعنى جميع المدة إليهما للمقصود بالعدد نحو: "مد يومان" جواب "كم مدة فقده" أي: جميع مدة فقده يومان. وقد جاءت حرقى حر وللعينان بحالهما، لكن يُقدَّر مكان (أول) (من) ومكان (جميع) (في) وتعني الحرفية في الحاضر، وتعني في نحو: (مد حين) أو زمان لتعذر تقدير (أول) أو (جميع) و (منذ) مفردة حركت للساكنين وضمت للإتياع".

ينظر تاج علوم الأدب 341/1 - 342.

(2) ما أضيف إلى الجملة هو ما أضيف إلى غير متمكن يجوز بناؤه على الفتح وكذا ما أضيف إلى (إذ) نحو: (يومئذ).

(3) أي تلحقها ألف لتتمكنها في البناء.

(4) إذا أضيفت إلى مصدر جاز حره ورفع كقوله: بين تُعْقُو الكُفَاة .

ينظر تاج علوم الأدب 343/1.

(5) إذا لحقتها (ما) تعين الرفع نحو: "بينما زهد قائم طلع فلان".

ينظر تاج علوم الأدب 344/1. وينظر ابن عيش 99/4.

(6) يقول الإمام أحمد بن يحيى المرتضى: "وأما (منح) فهي معربة لكنها ظرف أشبه الظروف المبينة بملازمة الإضافة للذكرت معها وهي ظرف مكان، وعند التحليل بمعنى أمام وإن سكنت حرف بمعنى برز وبمعنى في وإذا قطعت تكون بمعنى جيماً".

ينظر تاج علوم الأدب 344/1 - 345.

و (لدى) بلغاتها بمعنى عند بيت كزغن⁽¹⁾، و (حيث) بلغاتها تلزم الجملة غالباً
فبنيت وترد مفعولاً⁽²⁾.

الاستفهاميات⁽³⁾

بنيت لتضمنها معنى الحرف تصدّر لإفادتها قسماً من الكلام وهي:
(مَنْ) سؤال عَمَّنْ تعلم تُنصب وتجر وترفع ابتداء لا بالفاعلية، ويجوز فيها الحكاية
لفظاً وإعراباً مع القَلَم والنكرة غالباً⁽⁴⁾.

(1) (لدى) ظرف من ظروف الأكنة بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فرط إمامه
بوقوعه على كل جهة من الجهات الست، فليس في ظروف الأكنة أهم من لدى وعند ولذلك لزم
الظرفية فلم تتمكن غيرها من الظروف فحرت بحرف في إمامه، ولما كان لغات هي: لَدَى وَلَدَى وَلَدَى
وَلَدَى وَلَدَى وَلَدَى وَلَدَى وَلَدَى وَلَدَى.
ينظر ابن يعيش 100/4.

(2) من الظروف للبنية (حيث) بني لمشاغته الحرف من حيث احتياجه إلى جملة توضحه ولا يضاف إلا
إلى جملة لأنه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وقد يضاف إلى المفرد كقوله: أما ترى حيث سهيلاً طالماً ولما
أربع لغات بالضم والفتح وعوْثٌ وعوْثٌ.

ينظر شرح ابن يعيش 91/4. الرواية في شرح الكافية ص 209 - 210.

(3) الاستفهاميات هي: "مَنْ، ما، أي، كم، كيف، أين، أَيْنَ، أَقَى، متى".

(4) إذا قيل: "من يفعل هذا إلا زيد؟" فهي مَن الاستفهامية أشرت معنى النفي ومنه "مَنْ يغفر الذنوب
إلا الله" ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو خلافاً لابن مالك بدليل: "مَنْ ذا الذي يشفع عنده إلا
بإذنه"، وإذا قيل: "مَنْ ذا لقيت؟" فمن مبتدأ، وإذا غير موصول والمالذ عذوف، ويجوز على قول الكوفيين
في زيادة الأسماء كون ذا زائدة ومَنْ مفعولاً.
ينظر المغني ص 431 - 432.

و (ما) عما لا تعلم أو صفة من يعلم استفهاماً أو تعظيماً أو تحقيراً وقد تحذف
ألفها وقد تقلب هاء وقفاً⁽¹⁾

و (أي) تصلح لمعنيين (مَنْ) و (ما) لزمّت الإضافة فأعربت فحكى بها الإعراب
فقط ك(مَنْ).⁽²⁾

و(كم) اسم مفرد كناية استفهام أو خبر عن عدد⁽³⁾، ويكتى به (كذا) عن العدد
خبراً فقط ك(كيت) و (ديت) عن الحديث⁽⁴⁾، وقد تصحب (كم) الخبرية (مَنْ)
الاستفهامية تُمَيِّز بمفرد منصوب ولو منفصلاً بخلاف نحو عشرين وإعراب جوابها
كإعرابها.⁽⁵⁾

(1) معناها أي شيء نحو: ما هي؟ ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليها
نحو: فِيمَ وَالْأَمِّ وَعَلَامَ وَمَ، وربما تمت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر قوله: يا أبا الأسود
لَمْ خَلَفْنِي. وإذا ركبت (ما) الاستفهامية مع (ذا) لم تحذف ألفها نحو: (لماذا جئت؟) لأن ألفها قد صارت
حشواً، وقد تقلب هاء في الوقف كقول أبي ذؤيب: " فقلت مه ".
ينظر للغني 393 - 395.

(2) يجوز أن يحكى بها إعراب لفظ المعبر كمن يقول
(أَيُّ) و(أَيَّةُ) و (أَيَّان) و (أَيَّان) و(أَيون) و(أَيَّان) معرباً لها مثل إعراب ما سألت عنه من التكرات.
ينظر تاج علوم الأدب 356/1 - 357.
(3) كم اسم فاعل مفعوله نحو (كم ضربت) وبمرورة نحو (بكم ضربت) بنيت لتضمنها معنى حرف
الاستفهام أو رُبْتُ، وقد ذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد، وذهب الكوفيون إلى أن (كم)
مركبة. ينظر الإنصاف 298/1.

(4) (كم) كناية عن المدة استفهاماً ومبرأً و(كذا) كناية عن العدد خبراً فقط و(كيت وديت) كناية عن
الحديث بنى لوقوعهما موقع الجمل وخُزَّك آخرهما للمساكين وفتح مخفياً.
ينظر شرح الرضي 93/2. الواقعة 206.

(5) إعراب جوابها كإعرابها فتقول: (عشرون) (جواب) (كم مائة) و (عشرين) جواب (كم ضربت؟).

فصل

والخبرية تصدّر وتميّز بمجرور لا منفصل إلا مع نصبه أو من غالباً، وقد يرفع ما يليها وتنصب وتجر، وفي معناها كراي) بلغاتها لكنها معرفة لازمة ل(من).⁽¹⁾

فروع:

وإذا لم يسبقها جار فمرفوعان ابتداءً أو خبراً أو منصوبان بما بعدهما.

فصل

و (كيف) ظرفية يسأل بها عن حال⁽²⁾، و(أين) عن المكان⁽³⁾، و (أَيَّان) عن زمن لحادث عظيم⁽⁴⁾، و(أَيَّا) عن الجهة، و (متى) عن الزمان ولا تقع مبتدأ بل أخبار.⁽⁵⁾

اسم الفعل

السادس: اسم الفعل: وهو ما أفاد فائدة الأمر، أو الماضي من الفعل لا لتقديره فبنيت كرسنة) و(هيات) محلها الرفع بالابتداء⁽⁶⁾، وما كان على (فَعَالٍ) صح من

(1) في معنى (كم) الخبرية (كأنّي) لكنها معرفة لازمة ل(من).

ينظر الوافية في شرح الكافية ص206.

(2) بنيت لتضمنها همزة الاستفهام، وحركت للساكنين وفتحت تخفيفاً.

ينظر شرح الرضي 115/2 - 116. الوافية ص211.

(3) أي من الظروف المبنية (أين) سواء كانت للاستفهام أو الشرط لتضمنها حرف الاستفهام أو الشرط.

(4) بُنِيَتْ (أَيَّان) لتضمنها همزة الاستفهام.

(5) متى بني لتضمنه همزة الاستفهام ومتى للزمان اللبهم ولما يتحقق وقوعه.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص211.

(6) أسماء الأفعال تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناه وفي عملها، وتكون بمعنى الأمر وهو الكثير فيها

ك(نه) و(أمين). فتكون بمعنى الماضي ك(هيات) وبمعنى المضارع ك(أزّه) و (وؤيّ).

ينظر شرح ابن عقيل 250/3.

كل فعل ثلاثي مجرد ك(نزأل)⁽¹⁾، وإلأ فسماع ك(صه) و (مه) و (رويد) و (أف) بلغاتها⁽²⁾، و(هلم) و (بله) و(وبهأ) وفعال اسم لفعل ك(نزأل) وللمصدر ك(فخأر) أو صفة عدل بها عن فاعله يلزم النداء ك(يا فسأق) أو لا ك(حضرأ) وعَلَم ك(قظأم) في لغتيه⁽³⁾.

المركب

السابع: المركب المبني، وهو كلمتان ليس بينهما نسبة إن تضمنت حرفاً ك(خمسة عشر) بنيا غالباً وإلأ فإعرابهما ك(بعلبك)⁽⁴⁾، إلأ مع صوت ك(سيويه) فالبناء.

الأصوات⁽⁵⁾

الثامن: الأصوات: هي ما عَبرَ به عن صوت حكاية أو معنى الأمر في الأصح ك(غأق) و (نخ)⁽⁶⁾.

(1) ينقاس استعمال (نُزَال) اسم فعل مبنياً على الكسر من كل فعل ثلاثي وما عدأ يُقال فهو سماعي.

ينظر شرح ابن عقيل 251/3.

(2) في (أف) لغات: تثليث الفاء منونة وغير منونة مع التشديد وضم الهزرة وكسرها ولا بتوين، وتخفيف الفاء ساكنة مع ضم الهزرة و (أفئ) بضم الهزرة وفتح الفاء وتخفيفها، و(أفئة) و(ثقة) منصوتين منونتين وغير منونتين.

ينظر تاج علوم الأدب 370/1.

(3) هي مبنية عند المحاذين، ومعربة في تميم.

ينظر شرح ابن يمش 64/4.

(4) بعلبك يعني الأول ويعني الثاني.

(5) أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بما دألة على خطاب ما لا يعقل أو على حكاية صوت من الأصوات وهي جميعها مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

(6) (غأق) للغراب و (نخ) صوت يقال عند إنساعة البحر.

ينظر شرح ابن عقيل 254/3.

المبني والمعرب⁽¹⁾

فصل

والمبني والمعرب إمّا نكرة تفيد مسمّى غير معين أو معرفة وهي نقيضه، وكل منهما مراتب على خلاف في المعرفة.⁽²⁾

العلم⁽³⁾

فصل

والعلم ما وضع لمداول بعينه لا يتجاوز بذلك الوضع⁽⁴⁾، وقد توضع للجنس عيناً كـ(أسامة)⁽⁵⁾، أو معنى وكناية كـ(الفلان والفلانة) والأوزان.⁽⁶⁾

(1) الاسم ينقسم إلى قسمين: المعرب: وهو ما سلم من شبه الحروف، والمبني: وهو ما أشبه الحروف.

ينظر شرح ابن عقيل 30/1.

(2) اختلفوا في مراتب للمعرفة وهي عند غالب البصريين مرتبة بحسب أعرفها ك: المضمر، العلم، اسم الإشارة، الموصول، وأهمل بالآلف واللام، وما أضيف إلى واحدٍ منها.

ينظر الإنصاف 707/2-709.

(3) العلم هو: الاسم الذي يعيّن مستواه مطلقاً بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

ينظر شرح ابن عقيل 109/1.

(4) هو تعيين الشيء للمعنى أولاً.

ينظر شرح الرضي 131/2.

(5) وهو كعلم الشخص في حكمه اللفظي فمنعه من الصرف وتأتي بالحال بعده ولا تدخل عليه الآلف واللام، وهو لا يخص واحداً بعينه فكل (أسد) يصدق عليه (أسامة).

ينظر شرح ابن عقيل 117/1.

(6) يوضع العلم لمعنى كـ(سبحان) وقد يجيء كناية عن أعلام الأناسي كـ(فلانة) و(فلان) وأعلام غيرهم كالفلان والفلانة، والأوزان كـ(فُعلة) وزن (فُعْلة) كـ(فعلل) وزن (جهنم).

ينظر تاج علوم الأدب 385/1-386.

وقد تدخله اللام لازمة (كـالنجم) وجوازاً (كـالفضل) وشدّ فيما ليس بصفة أو مصدر (كـاليزيد).⁽¹⁾

التنوين

فصل

والتنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر أمانة تنكير أو تمكين أو عوض عن محذوف أو لتقابل نوناً أو لترنم⁽²⁾، ويحذف التنوين من الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم ولا صورة له في الخط غالباً ويكسر للمساكين.⁽³⁾

(1) تدخله اللام لازمة كالنجم، النجم الثريا وأصله نجم لواحد النجوم، ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا النجم لأي نجم ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال وجائزة كالفصل لأن تعريفها بالوضع والعلمية دون اللام أدخلت (أل) على (اليزيد) شذوذاً.

ينظر شرح ابن يعيش 41/1-43.

(2) تنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبينة فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيويه وبسيويه آخر. وتنوين التمكن: وهو اللاحق للأسماء المعربة (كـزيد) و (رجل). تنوين للمقابلة: وهو اللاحق لجميع المألوث السالم (كـمسلمات) في مقابلة النون في جمع المذكر السالم. تنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام: - عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: "وأنتم حيتلّ تنظرون". - عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ(كُلُّ) عوضاً عما تضاف إليه نحو (كل قائم). - عوضاً عن حرف: وهو اللاحق لـ(جوار) و(غواشي) ونحوهما رفعاً وجرّاً. - تنوين الترتم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. أفكي اللوم عاذل - والمضائق - وتولي إن أمبث - لقد أصابتن.

وهناك تنوين الغالي ولم يذكره ابن مالك أنه الأخفش وهو الذي يلحق القوافي المقيدة بقوله:

وقام الأعصابي خاوي للمعترن

ينظر شرح ابن عقيل 20/1-23.

(3) حذف التنوين لانتفاء الساكنين ضرورة عند أكثر النحويين. ويحذف التنوين من الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم، وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وتعللاً بحذف ألف ابن.

ينظر تاج علوم الأدب 395/1-396. شرح ابن يعيش 34/9. الكتاب 169/1. المقتضب 191/1.

الباب الثالث

باب الفعل

والفعل: لفظ وضع ليدل على حدث ووقته، وهو ماضٍ ومستقبل اتفاقاً وحال في الأصح⁽¹⁾، فالماضي: ما دل على حدوث أمر قبل زمانك، وهو مجرد وزيادة للإلحاق وغيره حروفها سالتمونيها ودليلها إما الاشتقاق أو فقد النظير لو كان أصلاً أو أغلبية الزيادة في محلها أو الترجيح عند التعارض، ويعبر عنها بلفظها غالباً⁽²⁾.

فصل

وحكم آخره وأوله الفتح غالباً، وضم أول ما في المفعول، وكسر ما قبل آخره غالباً، وإذا لحقته ياء النفس وجب قبلها نون لتقيه من الكسر وهو يتحتم فيه وفي أمر أو مضارع لم يعرب بالنون، ويختار في (ليت) و (من) و (عن) و (قد) ويكره في (لعل)⁽³⁾، ويستوي الأمران في (لَدُنْ)⁽⁴⁾، والمعرب بالنون وإن وأخواتها النولية⁽⁵⁾.

(1) قال للمصنف: وحال في الأصح لأن الكوفيين أنكروا فعل الحال، بعضهم أنكروه وأنكر زمانه، وبعضهم أنكروه وأثبت زمانه. ينظر شرح ابن يعش 2/7-3.

(2) يعرف الزائد إما بالاشتقاق ك(أعلم) أو بعدم النظم لو حكيم بالأصالة ك(تشتغل) بفتح التاء، فلو كانت أصلاً كان مُضَلَّلاً بفتح التاء وضم اللام، ولا نظير له، فحكم بزيادتها ليكون مُضَلَّلاً ك(تخرّج) ويكونه في موضع زيادته فيه أغلب من أصالته كباب (عشّان) وبالترجيح عند التعارض كميم (موسى) وألفه هل هو من (أوسيث) أم من (ناس) ويعبر عن الزائد بلفظه، تقول: وزن يَبْغُزُ فَيُخَلِّإِ إلا المكرر فكالأصلي تقول: وزن يُخَلِّبُ تَفْخَلُ لا تَفْخَلُ، وفي أَفْخَسْنَ: أَفْخَلُ لا أَفْخَلْنَ.

ينظر تاج علوم الأدب 404/1 - 406.

(3) يكره في لعل كراهة اجتماع النونات إذ من لغاتها لعل، عل، عئ، آن، عل، لعل، لعل.

ينظر الإنصاف 224/1.

(4) لأن نون الوفاة مع لدن عند سيويه لازم لا يحذف إلا للضرورة وعند غيره بثبوته راجع.

ينظر شرح الرضي 22/2.

(5) ك: (إنّ) وإنّ ولكن وكأنّ.

الفعل المضارع

فصل

والمضارع: ما زيد في أوله ليدل على فاعله همزة أو نون أو تاء أو ياء، والهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقاً والأنثى والاثنتين غيبة والياء للغائب وها، ويعرب لشبهه الاسم⁽¹⁾، وهو حقيقة في الحال⁽²⁾، ويضم في أول الرباعي، ويفتح في غيره⁽³⁾، وقد تتفق عينه وعين ماضيه⁽⁴⁾، والاختلاف أكثر. وإعرابه الرفع والنصب والجزم، وتقدر للتعدّل والاستقلال، وجزمه سكون لامه صحيحة، وحذفها معطلة، ويرفع بالنون بعد ضمير المخاطبة، والاثنتين والجماعة مطلقاً ونصبه وجزمه حذفها، ويكسر في الاثنتين، ويفتح في غيرها ويبني مع نوني النساء والتاكيد.

(1) عند الكوفيين علة إعراب للمضارع أن تعدله للمعاني المختلفة، واعتقلوا في رافعه، فمذهب البصريين أنه يرتفع لحلولة عمل الاسم، ومذهب بعض الكوفيين أنه يرتفع بتعربه عن الناصب والجازم، ومذهب الكسائي أنه يرتفع بالزائد في أوله.

ينظر الإنصاف 549/2 وما بعدها. التصريح 289/2. الوافية في شرح الكافية ص 256 وما بعدها.

(2) لأنه لا يعصرف إلى المستقبل إلا بقرينة.

(3) الأصل الفتح لكونه أخف، وإنما شُكَّت في الرباعي، وهو ما كان على أربعة أحرف نحو: أكرم، وأخرج وقابل وكرم، فرقاً بينه وبين الثلاثي.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 257.

(4) تتفق حركة عين المضارع والمضارع فتفتح فيهما حين تكون العين أو اللام حرف حلق وحروف الخلق هي: الهمزة والماء، والحاء، والعين، والحاء، والغين كززار، ذهب، طعن... الخ، وتكسر فيهما في أربعة عشر فعلاً منها صحيحة ك(عس) و(نقم) و(حسب)... الخ، ومنها معطلة الفاء ك(وَقَى) و(وَقَى) و(وَقَى)... الخ. وتضم في أفعال الطابع ك(شرب) و(كَمْ) و(طَرَف) وتختلف حركة عينهما أكثر ك(قَدَد - يَشُد) و(عَلِمَ - يَعْلَم) و(ضَرَبَ - يَضْرِب).

ينظر تاج علوم الأدب 413/1 - 415.

فصل

وينقسم إلى متصرف⁽¹⁾ وغيره وإنشاء وغيره وأمر وغيره وإذا بنيت أمراً من فعل يلي حرف مضارعه ساكن غير همزة أتيت بهمزة وصل أو قطع ليتمكن النطق بالساكن.

ويختص الفعل بالثلاثي أمراً والخماسي والسادسي أمراً وخبراً، ومن الاسم مصدرهما والتسعة⁽²⁾، وأيمن⁽³⁾ في الأصح ومن الحرف آلة التعريف ويكسر في الاسم غالباً والفعل إلا ما قبل آخره ضمة لازمة فيضم ويفتح في الحرف⁽⁴⁾ ويحذف في الدرج حتماً، ومع همزة الاستفهام جوازاً⁽⁵⁾، والقطعية أصلية وزائدة في اسم أو فعل أو حرف يختلف تحريكها ولا يحذف في الدرج⁽⁶⁾.

(1) قال الإمام أحمد المرتضى: "كل فعل فإنه يصح تصرفه ماضياً ومستقبلاً وأمرأً وغياً (كقالم) (يقوم) (قم) لا (تقم) إلا ستة شُكَّتْ التصرف إشعاراً بمعانيها وهي: (نعم) و (بلى) و (حيث) و (عسى) و (ليس) وفعل التعجب".

ينظر تاج علوم الأدب 417/1 - 418.

(2) التسعة من الأسماء هي: ابن وابنة وابنم وأمرؤ وامرأة واسم واست واثان واثتان.

(3) وإيمن الله هناك خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يرون أنه جمع بين كزأفلس) فهمزته قطعية إذ لا مفرد على (أفعل) وذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جر لا اسم.

ينظر الإنصاف 408/1.

(4) وحركتها الكسر في الاسم غالباً، لأنها في (أيمن) مفتوحة لشبهها بالحرف في أنها لا تتصرف والفتح في الحرف والضم في الفعل الذي قبل آخره ضمة لازمة نحو (أفعل) ليناسب أول الكلمة آخرها إلا مع الضمة العارضة في نحو (ارموا).

(5) لأن إثبات شيء من هذه الميزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش ومع همزة الاستفهام جائز حذفها نحو (إنيك خير أم غلامك؟) (الرجل خير أم المرأة).

(6) القطعية أصلية وزائدة كدأَم) و (أخ) و (ليل) و (أعطى) و (أكرم) و (إن) و (وأن) لا تحذف دُرج إذ لا مقتضى له بخلاف الوصلية.

ينظر تاج علوم الأدب 422/1 - 423.

فعل الأمر

فصل

وأمر النفس فالفائب والحاضر غير الفاعل بلام تلي المضارع معرباً اتفاقاً وغيره يسمى مثال الأمر، وهو صيغة يطلب بها الفعل من المخاطب بحذف حرف المضارعة، وله حكم المجزوم وهو مبني في الأصح.⁽¹⁾

فصل

ونون التأكيد خفيفة ساكنة وشديدة مفتوحة مع غير الألف تلحق آخر الطلبات⁽²⁾، وقُلَّت في النفي والمستفهم عنه باسم وفي الاسم ويحتم في مثبت القسم ويكثر في مثل إمّا تفعلن.⁽³⁾

(1) فعل الأمر نوعان: معرب اتفاقاً، وهو أمر النفس والفائب أو الحاضر غير الفاعل ويصور أمراً بلام تلي المضارع نحو: (لأضرب أنا) أو (ليضرب زيدُ عمراً) و (لتضرب أنت) وإعرابه الجزم باللام وهو مبني عند البصريين ولا مقتضى لإعرابه، وهو المسمى مثال الأمر صفة يطلب بها الفعل من الفاعل للمخاطب بحذف حرف المضارعة نحو: (ثم) و(القد) ونحوهما. وعند الكونيين هو معرب لتقدير اللام معه لكن حذفوا لكثرة الاستعمال بدليل أنها قد تعمل محذوفة، كقوله:

عمدٌ تغلّ تغلّ نفسك كلّ نفسي

وحكمه حكم أمر المجزوم فينبى على ما يجزم به، وهو السكون والحذف. ينظر الإنصاف، للمسألة 72. وتاج علوم الأدب 424/1-427. شرح ابن يعيش 35/7-62. وشرح الرضي 228/2.

(2) تختصن بالطلبات لتأكيد الطلب أمراً ونهياً واستفهاماً وتغريضاً وعرضاً وتنبأً.

ينظر تاج علوم الأدب 427/1.

(3) وقُلَّت في النفي نحو: (ما تَفْعَلُ) إذ لا طلب وفي الداعل عليه اسم استفهام نحو: (من يفعل) إذ المسؤول عنه الفاعل لا الفعل وفي مثبت القسم واجبة نحو: (والله لتَفْعَلَنَّ) لقوة الطلب فيه وكثرت مع (إن) الشرطية و(ما).

ينظر تاج علوم الأدب 427/1-428. وشرح الرضي 403/2.

وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم، ومع المخاطبة مكسورة، ومع المذكر المفرد وما في حكمه مفتوح، ومع المثني وجمع النساء ساكن. ⁽¹⁾

وتحذف اللام المعتلة بالواو أو الياء في أمر المذكرين أو المؤنثة، وتُرد مع جماعة النساء وترد معها ذو الألف إلى أصله ⁽²⁾، ويجري عليه حكم الصحيح كـ(أعشين) ولك فلك الإدغام، وتركه كـ(اشددن) ⁽³⁾، والشديدة تثبت وفقاً كالأصل، وفي فعل الاثنين وصحيح المؤنث عكس الخفيفة فيرد ما حذف لها وتقلب مع فتح سابقها ألفاً. ⁽⁴⁾

فصل

وخواص الفعل قد ⁽⁵⁾، ولولا والسين وسوف ⁽⁶⁾، ولحوق ضمير الفاعل وتاء ساكنة تفيد تأنيثه في الماضي والتصرف غالباً وكونه حكماً لا محكوماً عليه.

(1) وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم نحو: (أو لتفودن في بليتنا) وأصله (لتفودون) حذف نون الإعراب ثم الواو لملأ قائما الساكنة من النون المشددة، ومع المخاطبة مكسور نحو: (اضربن يا امرأة) والإعلال واحد وفي المذكر المفرد وما في حكمه مفتوح نحو: (اضربن يا رجل) ومع ضمير المثني وضمير جماعة النساء ساكن وهو ألف تفصل بين التونات نحو: (اضربان يا رجلان) و (اضربان يا نساء).

ينظر تاج علوم الأدب 429/1 - 430. شرح ابن يعيش 38/9.

(2) لزوال التقاء الساكنين.

(3) تقول: (أخشيتُ يا رجل) و (أعشيتُ يا امرأة) و (أخشوتُ يا رجال) و (أعشيتان يا نساء). وأجاز يونس قلب النون من جنس ما قبلها نحو: (أخشوتوا) و (أعشيتي).

ينظر شرح الرضي 407/2.

(4) ولك فلك الإدغام في الجميع نحو: (اشدّدن يا رجل) و (اشدّدن يا امرأة) و (اشدّدن يا رجال) و (اشدّدان يا نساء). والمخففة تحذف في الوقف لشيهاها بالتثوين وإذا حذف رّ ما حُلِفَ لأجلها تقول في الوقف على: (ازمن يا امرأة أو يا رجال) و (ازمني) و (ارمو) فردت الواو والياء المحذوفين لأجلها، والمفتوح ما قبلها تقلب في الوقف ألفاً كالتثوين ومنه: "نسفعاً بالناسية".

ينظر الأشعري 226/3. التصحيح 208/2. شرح ابن يعيش 39/9.

(5) قال الإمام أحمد المرتضى في تاج علوم الأدب 435/1: "ويعضّر الفعل من أوله (قدّ) إذ وضعت لتعريب الماضي من الحال نحو: (قد قامت الصلاة) و (قد عرج الأمير) لمن يتوقع ذلك والتقليل نحو: (قد بعث الجواد) والتحقين نحو: "قد بعث الله المرّوقين".

(6) لو ولولا تخصّص الفعل أوله لاختصاص معناه به، والسين وسوف للاستقبال.

ينظر شرح ابن يعيش 3/7.

الباب الرابع

باب الحرف

والحرف: لفظ وضع لإفادة معنى إضافي في حال إضافته⁽¹⁾، وينقسم إلى عامل وغير عامل ومختلف حاله.

الحروف المشبهة بالفعل

فمن العامل: الحروف المشبهة بالفعل وهي: (إِنَّ، أَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ) تلي الجملة الاسمية فت نصب الاسم وترفع الخبر.⁽²⁾
وقد تنصبهما⁽³⁾ وتكف بهما⁽⁴⁾ غالباً فتدخل على الفعل، ولا يسبق خبرها اسمها

(1) هي حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى ما يليه، وسميت حروف الإضافة، وسميت أيضاً حروف الجر تسمية باعتبار معمولها.
ينظر الوافية ص 299.

(2) هي مشبهة بالفعل من جهة لفظها ومعناها، فلفظها بناؤها على الفتح واتصال الضمير بها وإنما شامت الأفعال لاتصال نون الوقاية بها نحو: (أنتي) ومعناها التأكيد والتشبيه والاستدراك والتسني والترجي فأعطيت بهذا القدر من الشبه حكماً من العمل وهو نصب الاسم ورفع الخبر.
ينظر شرح المقدمة المحسبة 217/1.

(3) إِنَّ وَأَعُوذُهَا تنصب الاسم والخبر في لغة كقوله:
إذا أسود جنت الليل فلتأت ولكن.. شطاك غفافاً إن حراسنا أسداً.
وفي الحديث: "إن قمر جهنم سبعين خريفاً" وقد خرج البيت على الحالية وأن الخبر محذوف أي: تلقاهم أسداً والحديث على أن القمر مصدر قمرت البر إذا بلغت قمرها وسبعين ظرف، أي: إن بلغ قمرها يكون في سبعين عاماً.
ينظر المفتي ص 55، 65.

(4) تكف عن العمل بهما لضعفها إلا نادراً كقوله: "قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا"
يرى ينصب الحمام ورفع على الإعمال والإعمال، وذلك خاص به (ليت) أما الإعمال فلا تخم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا: (ليتما زيد قائم)، ولم يقولوا: (ليتما قام زيد)، وأما الإعمال فللحمل على أحوالها. ينظر شذور الذهب، ص 280 - 281.

إلا حرفاً أو ظرفاً⁽¹⁾، وقد يحذف الخبر بالاسم غالباً⁽²⁾، وتلي ضمير الشأن فيفسر بالجملة خبراً، وتصدر سوى (أَنْ).⁽³⁾
و(أَنْ) المكسورة تختص مواضع الجمل ابتداءً وصلةً وبعد القول وحتى وآلة التنبيه⁽⁴⁾ وما صلح للمفرد والجملة صلح لها، وللمفتوحة كإجابة الشرط بها وبعد الفجائية.⁽⁵⁾

(1) ينتج أن يسبق خبرها اسمها لضعفها إلا حيث الخبر ظرف نحو: "إِنَّ عندك زهداً" أو حرف نحو: "إِنَّ في الدار زهداً" للاتساع فيهما.

ينظر شرح ابن عقيل 310/1.

(2) يجوز حذف خبرها إذا دلت عليه قرينة وكان اسمها نكرة كقوله: (إِنَّ نَجْلاً وَإِنْ مُزْغَلاً).

(3) يجوز اتصالها بضمير الشأن فيأرم خبرها الجملة لتفسره، العلة في ذلك هو أنه إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها في مثل: (إِنَّه زهدٌ قائمٌ) هو أن ضمير الشأن والقصة لا يفسر أبداً إلا بجملة. ينظر شرح المقدمة المحسبة 218/1.

(4) قال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى: "وتختص أَنْ للمكسورة بمواقع الجمل، وهي الابتداء نحو: (إِنَّ زهداً قائمٌ) وبعد القول نحو: (قلت إِنَّ زهداً قائمٌ) إذ تحكي بعده الجمل لا المفردات، وبعد الموصول إذ لا صلة إلا جملة نحو: (جاءني الذي إِنَّ أباه قائمٌ) وبعد حتى الابتدائية وآلات التنبيه لوجوب الجمل بعدها، وهذه هي مواضع كسر همزة أَنْ."

ينظر تاج علوم الأدب 447/1 - 448.

(5) مواضع جواز الفتح والكسر إذا أوجب بها الشرط نحو: "مَنْ يُكْرِهْنِي فَنَافِي أكرهه" لصحة تقدير فأنافا أكرمه أو فأكراما يحصل له، وحيث تعقب إذا الفجائية نحو: "طَلْتُ زهداً كذا فإذا أنه كذا" ومنه:

..... إذا أنه عبد الفقها واللهازم

لصحة تقدير: "إذا هو عبدٌ أو إذا العبودية حاصلة فيه" ويجوز فتحها وكسرها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو: "حلفت أَنْ زهداً قائمٌ" بالفتح والكسر، وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أَنْ بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر إِنَّ قول والقاتل واحد نحو: "خبرُ القول أَيْ أحمد الله."

ينظر شرح ابن عقيل 321/1.

والعطف على اسم الإشارة وبعد أول قولي ويتبع اسمها غير البديل على محله إن تقدم الخبر والّا فلا في الأصح⁽¹⁾، وتدخل اللام المؤكدة على الخبر أو معموله مقدماً أو الاسم متأخراً وعليها مع قلب الهمزة هاء وتخفف فتلغى غالباً، وتلزمها اللام، ويجوز أن تلي أفعال المبتدأ فقط ولصورتها مخففة إدغام.⁽²⁾

وتختص (أنّ) المفتوحة لمجيئها فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وانسباك حرفيها مصدراً، وتخفف فتعمل في ضمير شأن مقدر حتماً غالباً، وتدخل على الجمل الاسمية مطلقاً.⁽³⁾

(1) تعطف على اسم الإشارة نحو: "هذا وإن للطافين لشراً مقاب"، "ذلكم وأن الله موهر" لصحة تقدير ذلك عمراً مخلوف وإن عطف عليه الأمر هو ذلك، وتختص بجواز العطف على عمل اسمها بالرفع "إنّ زيداً قائمٌ وعمرٌ"، والبصريون يشترطون تقدّم الخبر على العطف لئلا يشترك في رفع الخبر عاملان، والكوفيون يرون أن لا عمل لما في الخبر.

ينظر الإنصاف للسالة رقم 33. شرح ابن عبيش 68/8. شرح الرضي 352/2، وما بعدها.

(2) تختص بجواز دخول لام التأكيد في غيرها نحو: (إنّ زيداً لقائم) وعلى معموله إن تقدّم نحو: (إنّ زيداً لعلّماك أكمل) وعلى اسمها حيث تأخر نحو: (إنّ في الدار لزيداً) لإفادتها التأكيد، ولا يجوز تواليها كراهية اجتماع الّتين لمعنى واحد. وقد تدخل عليها مع قلب همزها هاء نحو: (لحقك لا أبا لك تزدبني) وقد تخفف فتلغى غالباً لضعف شبه الفعل حيثنذ ويلزمها اللام لتضمير عن النافية، ويرى البصريون أنها لا تدخل على فعل غير أفعال المبتدأ والخبر محافظة على وضعها، ويجوز الكوفيون دخولها لقوله: "تالله ربك إن قلت لمسلماً"، وقد تخفف فتعمل في ضمير شأن مقدّر لازم لما لقوة شبهها بالفعل.

ينظر تاج علوم الأدب 454/1 - 458.

(3) أي تكون مع اسمها وعبرها مصدراً مؤولاً في عمل رفع أو نصب أو جر، وإذا خفت أنّ المفتوحة بقيت على ماكان لما من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وعبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: (علمت أنّ زيداً قائم) والتقدير علمت (أله زيد قائم).

ينظر شرح ابن عقيل 340/1.

أو الفعلية مع السين أو سوف أو قد أو حرف النفي أو لو أو فعل غير متصرف أو دعاء.⁽¹⁾

ولصورة المخففة أقسام، وقد تقلب همزتها عيناً وترادف لعل، وتختص (كان) بالتشبيه ولو بالصفة نحو: (كأنك قائم) أو التحقيق نحو: (كأنك بالدنيا لم تكن) وتخفف فتلقى غالباً، وقد تنصب الحال.⁽²⁾

(ولكن) للاستدراك متوسط بين كلامين متغايرين معنى إن دقّ التباين⁽³⁾، ويتبع اسمها على محله.

(1) إذا وقع عبر (أن) للمخففة بين جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل فنقول: (علمت أن زيداً قائم) من غير حرف فاصل بين (أن) وعبرها. وإن وقع عبرها جملة فعلية فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفاً أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يوت بفاصل نحو قوله تعالى: "وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى" وإن كان متصرفاً فلا يخلو إما أن يكون دعاءً أو لا، فإن كان دعاءً لم يُفَعَّلَ كقوله تعالى: "والخمسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا" إذا قرأ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاءً فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة: يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل، وقد تقلب همزتها عيناً نحو: "أشهد عرّ محمداً رسول الله"، وقد تأتي للمشددة بمعنى لعل لقوله تعالى: "وَمَا يُشْمِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ" أي: لعلها.

ينظر شرح ابن عقيل 342/1 - 344. شرح ابن عبيش 78/8 - 79.

(2) إذا خففت جاز إلّاوها كقوله:

..... كَانَ ظِيَّةً تَطُوفُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فركان) لمغاة لا عمل لها، وقد تعمل في الحال كقوله: كأنه عارحاً من جنب صفحته، فنصب (عارحاً) على الحال والعامل ما في كان من معنى التشبيه.

ينظر التبصرة 208/1. شرح ابن عقيل 346/1 وما بعدها. شرح ابن عبيش 80/8.

(3) إن دقّ معنى التباين بين النفي والإثبات.

ينظر شرح الرضي 360/2.

وتدخله معها الكلام ك(أن) وتخفى فتلغى حتماً⁽¹⁾.
 و(ليت) لتمي ما يصح⁽²⁾. و(لعل) بلغاتها⁽³⁾ لترجي من الباري، وقد تلي
 (أن) المفتوحة وتنصب الجزئين⁽⁴⁾. وشذّ الجر بها⁽⁵⁾.
 ومنها الناصبة للفعل بنفسها (أن) و (لن) و (إذن) و (كي) وتقدير أن (حتى) ولا
 ما (كي) والجحد والفاء والواو وأو العاطفة في حال.
 فر(أن) تنصبه حيث يعمل فيها العلم وما في معناه، وشذّ الجزم بها⁽⁶⁾.

(1) هذا رأي الكوفيين لأنها عندهم إذا خففت زال شبهها بالفعل فبطل عملها، ويرى صاحب الإنصاف
 أن هذا الرأي باطل لأنها إذا خففت صارت بمنزلة فعل حذفت منه بعض حروفه، وذلك لا يطل عمله.
 ينظر الإنصاف 208/1.

(2) ما يصح تعليقه بالاستحيل.

(3) من لغاتها. لعل، ولعل، وعلّ، وعلّ، وفي تلفظي أنّ لها عشر لغات.

ينظر شرح ابن عقيل 5/3، المغني ص379.

(4) يقرن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى كقوله:

لملك يوماً أنّ تلج ملئّة

وقد تنصب الجزأين، قال بعض أصحاب الفراء، وقد تنصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب
 وحكى: (لعلّ أباك منطلقاً) ويرى ابن هشام تأويله على إضمار بوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون.
 ينظر المغني ص377.

(5) الجزم بها لغة غفيل، ومنه قوله:

لعلّ أبي المغوار منك قريب

وهو كالباء في تحريك.

ينظر شرح ابن عقيل 4/3، 5

(6) عملت (أن) النصب لشبهه بالشدّة مطلقاً، وتختص (أن) بأن التي عمل فيها العلم وما في معناه مؤكدة
 حينئذ لا ناصبة نحو: (علم أن سيكون) وشذّ الجزم بها عند البصريين، أمّا الكوفيون فقد أجازوا الجزم بها.
 سطر الأخوي 213/3.

و (لن) مفردة لتأكيد النفي، وقد تجزم⁽¹⁾، و(إذن) حيث لا توسط بين مرتبطين ولم يلها حال فإن عطف مع عدم الارتباط عملت وإلا فلا، وتلزم معنى الشرط فأجيب بالفاء واللام.⁽²⁾

و (كي) إن علل سابقها بلاحقها⁽³⁾، و (حتى) بلغاتها إن وليت مستقبلاً أو حكايته وإلا ألغيت ولزمت السببية فإن صح التقديران جاز الأمران، ومن ثمة امتنع الرفع في (كان سيرى حتى أدخلها في الناقصة) و(أسرت حتى تدخلها) و(جاء في التامة و (أيهم سار حتى يدخلها).⁽⁴⁾

(1) مرثها ابن هشام في مغنيه بأنها حرف نصب ونفي واستقبال، ولا تنفي (لن) تأكيد النفي أو تأييده علاناً للزعماري. قيل لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في: " فلن أكلم اليوم إنسياً " ولكن ذكر الأبد في: " ولن يمتنوه أبداً " تكراراً والأصل عدمه. وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:

..... فلن يحلّ للعيتين بعدك منظر

قيل الفتحة فيه للاجترار عن الألف ضرورة.

ينظر للمغني ص 374 - 375.

(2) (إذن) لا ينصب بما إلا بشروط: -أن يكون الفعل مستقبلاً - أن تكون مصدرية - ألا يفصل بينها وبين منصوبها، فإذا كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب نحو أن يقال: "أحبك، فنقول: إذن أظنك صادقاً" فيجب رفع (أظن) وكذلك يجب رفع الفعل بعدها إذا لم تنصدر نحو: (زيدٌ إذن يكرُّك) ولا التزامها معنى الشرط دخلت اللام في جوابها ك(لو) والفاء ك(إن). ينظر شرح ابن عقيل 6/3.

(3) (كي) إما تعليلية مؤكدة للوم أو مصدرية مؤكدة بأن، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة، وعن الأعمش أن (كي) جارة دالماً، وأن النصب بعدها بر(أن) ظاهرة أو مضمرة.

ينظر للمغني ص 242.

(4) تأتي لأحد ثلاثة معاني: انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل ومعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلها وما انفردت به (حتى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير حتى أن أدخلها ولإحتمال الدخالة على المضارع المنصوب ثلاثة معاني: مرادفة إلى نحو: (حتى يرجع إلينا موسى) ومرادفة كي التعليلية، ومرادفة إلا في الاستثناء لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان حالاً، ثم إن كانت حالته بالنسبة إلى زمن التكلم الفارغ واجب، وإن كانت حالته ليست حقيقية بل محكية رفع وجاز نصبه إذا لم تقدّر الحكاية.

ينظر للمغني ص 170 - 173.

ولام (كي) مثلها في التعليل، وشذ الجزم بها⁽¹⁾، ولام الجحد بعد النفي ل(كان) والفاء بشرط السببية بين سابقها ولا حقها وإنشائية سابقها وإلا فلا نصب إلا نادراً بل يتعين الاستئناف حيث لا سببية إلا لمانع فنصب وإن عذمت فإن حذفتم والسببية نافية تحتم الجزم⁽²⁾.

(1) نحو: "حتك لتكرمي" انتصاب الفعل بعدها بأن مضرة بعينها وفقاً للجمهور لا بأن مضرة أو ب(كي) المصدرية مضرة خلافاً للسوراني وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين، ولا بما لنيابتها عن أن خلافاً للعلب، ولك إظهار أن نقول: "حتك لأن تكرمي" بل قد يجب، وذلك إذا افترون الفعل بلا نحو: "لئلا يكون للناس عليكم حجة" ولا يوجد من جعلها حازمة.

ينظر الخلاف النصرة ص 151. شذور الذهب 297. المغني ص 277.

(2) وجه التوكيد بما عند الكوفيين أن أصل: "ما كان ليفعل" ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في (ما زيد بقائم) لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيء لإنادته، ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، وتختص الفاء باشتراط السببية بين سابقها ولاحقها وإنشائية سابقها أمراً أو نهيّاً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً أو ترجيحاً أو جحداً أو توبيخاً أو تحضيضاً أو دعاء، نحو: (قم، لا تقم، أقوم ليتك تقوم، ألا تقوم، لعلك تقوم، ما تقوم، هلا قمت، هلا تقوم، أقامك الله، فأقوم) وهو صالح لأن يكون جواباً لكل ما سبقه بتقدير (أن) إذ معنى (قم فأقوم) ليحصل قيامك بقيامي، ولا يتأتى إلا بتقدير (أن) فإن أحفل شرط قلها نصب إلا نادراً كقولهم:

سأترك منزلي لبني هيم .-. وألحق بالمحاضر فاسترحما

وإن حذفتم الفاء وجب الجزم مع السببية إلا في بعض مواقع النهي، وقد تعلل الاستئناف لفساد المعنى معه فتعين النصب مع عدم السببية قال صلى الله عليه وسلم: "لم يلد فيكون مولوداً".

ينظر تاج علوم الأدب 480/1 - 482. شذور الذهب 301 - 303. المغني ص 278 - 279.

والواو بشرط المعية وإنشائية سابقها ويصح الاستئناف بها وأو بشرط معنى إلى أن وإلا فلا استئناف⁽¹⁾، والعواطف للفعل على الاسم تنصبه لوجوب تقدير أن حيثئذ، ويجوز بروزها معها مع لام (كي) ويتحتم إن ولي اللام لا ويمتنع فيما عداه غالباً⁽²⁾.

(1) النصب بعد واو المعية سمع في حصة مواضع هي: -النفى كقوله تعالى: "ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين" - الأمر كقوله:

فقلْتُ أدعي وأدعو إن أُنْدى ∴ لصوت أن ينادي داعيان

- النهي: كقوله:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ∴ عاثر عليك إذا فعلت عظيم

- وتقول: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فإن أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جرمت الثاني وكان شريك الأول في النهي كأنك قلت لا تفعل هذا ولا هذا وحيث فلتقي ساكتان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل برأى مضر وكان النهي حيثئذ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف رفعت الثاني. - التمني كقوله تعالى: " باليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين "

- الاستفهام كقوله:

ألم أكن حاركم ويكون بيني ∴ وبينكم المودة والإحاء.

ينظر شذور الذهب 311 - 314. الأحمري 307/3. التصريح 239/2. شرح ابن عيسى 33/7 وما بعدها.

(2) أي، ويتنصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً لا وجوباً، بعد أربعة أحرف وهي: الفاء، ثم، الواو، أو وذلك إذا عطفن على اسم صريح، ويجوز إظهار أن معها ولام كي وإن وليها اللام يجب إظهار أن كراهية اجتماع لامين فنقول لئلا ويمتنع فيما عدا ذلك إلا شاذاً نحو قوله:

أقضي الليانة لا أرط رية ∴ أو أن يلوم بحاجة لزمائها.

فاستشهد بهذا البيت شذوذاً بإظهار أن بعد أو من غير أن يكون هناك عطف على اسم ظاهر.

ينظر شذور الذهب ص 313. شرح ابن عقيل 17/3. شرح الرضي 250/2.

حروف الجر

ومنها حروف الجر: لفظ يوصل معنى الفعل أو ما في معناه إلى الاسم وهي: من، إلى، حتى، في، الباء، على، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ، وحاشا، وخلا، وعدا وآلات القسم.⁽¹⁾

فريمن) للابتداء مكاناً قبل وزماناً وغاية الفاعل قبل: والمفعول، ومنه التفصيالية وللتبعض، وبيان الجنس وزائدة قياساً في غير الموجب.⁽²⁾ و (إلى) للانتهاء وبمعنى مع⁽³⁾، و (حتى) كـ(إلى) إلا في كون مجرورها آخر جزء ودخول الحد في المحدود ولا تجر مضمراً غالباً.⁽⁴⁾

(1) هي حروف وضعت لإضافة الفعل أو معناه إلى الاسم أول ما يليه نحو: (مررت بزهد) و (أنا مار بزهد) ولهذا سميت حروف إضافة وحروف جر تسمية باعتبار معونها والمراد بمعنى الفعل، اسما الفاعل، والمفعول والصفة للشبهة، وأفعال التفضيل والظروف والجار والمجرور، وأسماء الأفعال، وكل شيء استنبط معنى الفعل. وقد عدتها النحاة ثمانية عشر حرفاً، وهي عند بعضهم عشرون حرفاً بزيادة لمع، ومتى. ينظر شرح ابن عقيل 3/3. الوافية في شرح الكافية ص 299.

(2) لا تزداد (من) في الإيجاب، ولا يوتى بها حارة لمعرفة فلا تقول: "حاشا من زيد" خلافاً للأخفش وجعل منه قوله تعالى: "يُخَفِّرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ" وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم قد كان من مَطَرٍ.

ينظر شرح ابن عقيل 14/3، 15. الوافية في الكافية ص 300.

(3) تستعمل (لـ) لانتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعماله فيما له انتهاء نحو: (سرت من البصرة إلى الكوفة) وتكون بمعنى (مع) وهو قليل كقوله تعالى: "مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ" أي مع الله، وهي الأصل في الغاية لذلك تجر الآخر وغيره.

ينظر شرح ابن عقيل 15/3. الوافية في شرح الكافية ص 301.

(4) (حتى) بمعنى مع كثيراً فلا تجر إلا ما كان آخر أو متصلاً بالآخر كقوله تعالى: "سلام هي حتى مطلع الفجر" وتختص بالظاهر لئلا تختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع للمرفوع والمجرور وللنصب بعد حتى خلافاً للمبرد فإنه حوَّز دخول حتى على الضمير مستنداً بقول الشاعر:

فلا والله لا يقى أناسي . . . فتي حثاك يا ابن أبا يزيد

وهو شاذ عند البصريين.

ينظر شرح ابن عقيل 15/3. الوافية في شرح الكافية ص 301

و (في) للظرفية وبمعنى على أو الباء أو إلى أو مع⁽¹⁾، (فرباء) للإلصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، وبمعنى في أو عن أو من وسببية وللتعدي، وزائدة قياساً وسماعاً.⁽²⁾

و(اللام) للملك والاستحقاق أو الصلاحية أو العاقبة أو التعليل أو القسم أو تقوية العمل وزائدة وبمعنى عن أو على أو في أو إلى أو قبل أو بعد.⁽³⁾

(1) تأتي (في) للظرفية نحو (زيد في المسجد) وهو الكثير فيها، والظرفية هي حلول الشيء في غيره حقيقة نحو: (المال في الكيس) أو مجازاً نحو: (النجاح في الصدق)، وتأتي للسببية أيضاً نحو: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من عشاش الأرض". وتأتي عند ابن الحاجب للظرفية وبمعنى على فقط.

ينظر شرح ابن عقيل 19/3. الوافية في شرح الكافية ص 301.

(2) وزائدة قياساً في خبر (ما) نحو: "وما تركت بظلام للعبيد" وليس نحو: قوله تعالى: "أليس الله بعزيز ذي انتقام" و(هل زيد بقائم) وسماعاً نحو: "كفى بالله" والمفعول نحو: "ولا تلقوا بأيديكم" أو المجرور كقوله:

فأصبحن لا يسألن عن مما به.

أو لبتداً نحو: (بحسبك زهداً) أو خبر المبتدأ كقوله تعالى: "جزاء سيئة بمثلها" ومع (أن) كقوله:

ألا هل أتانا ما حدث جمه . . . بأن أمراً القيس بن عثك يثراً.

وهي في "واستخروا ربهم وسيحكم" تختم الزيادة والإلصاق.

ينظر تاج علوم الأدب 501/1-502. الوافية في شرح الكافية ص 302.

(3) القسم بمعنى واو القسم في موضع التعجب في اسم الله تعالى كقول المذيل شعراً:

الله يبقى على الأمام ذو حيل . . . لشعير به الظيأ والأسر

أي: والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش متحتمن بجمل هذه صفته. وبمعنى (قبل) نحو:

(لحمي بقيناً) أو بعد نحو (لحمي خلون).

ينظر شرح الرضي 329/2. الوافية في شرح الكافية ص 303.

و (ربّ) بلغاتها للتقليل خفيفة وللتكثير مجاز فتصدر وتختص النكرة ويجب حذف متعلقها إن وصف مجرورها بنكرة أو ماضي ويكف ب(ما) فتلي الجمل، وقد تلي ضمير غائب مفرد في الأصح مميّزاً بنكرة وواوها وفاؤها يعملان بتقديرها في الأصح.⁽¹⁾

و (عن) للمجاوزة⁽²⁾، و (على) للاستعلاء، و (لو) مجازاً فيها، وقد يكونان اسمين.⁽³⁾

(1) تأتي (رُبّ) للتقليل، ولما صدر الكلام لكونها لإنشاء التعليل، ولاختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو: (رّبّ رجل كريم اجتمع به) أو جملة اسمية نحو: (رّب رجل أبوه عالم أو فعليه نحو: (رّب رجل عرف أبوه العلم اجتمع به) وأما اختصاصها بالنكرة فلمدم احتياجها إلى المعرفة، وأما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذي هو مدلول ربّ، لأنه إذا وصف الشيء صار أخص بما لم يوصف وأن يكون جواباً فعلاً ماضياً لوصفها للتقليل المحقق ويحذف غالباً لحصول العلم به وقد يظهر، وتدخل رب على مضمّر مبهم نحو (رّبّه رجلاً) وحق هذا الضمير أن يكون مفرداً مذكراً عند البصريين خلافاً للكوفيين الذين قالوا بمطابقة هذا الضمير للتعريف، ويلحقهما ما الكافة وتدخل على الجملة إذا قصدوا التليل النسبة المفهومة من الجمل نحو: (ربما قام زيد، وربما زيد قام) وواوها التي تبدأ بما بمعنى (رّبّ) ولهذا تدخل على النكرة للوصوفة ويحتاج إلى وجوب مذكور وعذوف ماضي كقوله:

ولقد ليس بما أنيس .. إلا اليافور وإلا العيس.

والكوفيون يرون الجر بما وأيّ ذلك البصريون.

ينظر: الوافية في شرح الكافية 304. واتلاف النصرة ص 144-146. وشرح ابن عقيل 27/3 - 31. وشرح الأخوين 239/2. وشرح الرضي 333/2.

(2) تستعمل (عن) للمجاوزة كثيراً نحو: (رسمت السهم عن القوس) ومعنى بعد نحو قوله تعالى: " لتركبن طبقاً عن طبق " أي بعد طبق، ومعنى (على) نحو قول الشاعر:

لاه ابن عتق لا أفضلت في حسب عتي .. ولا أنت دثالي فتخزوني

أي: لا أفضلت في حسب علي، واستعملت (عن) اسماً عند دخول (يرئ) عليها نحو:

ولقد أراني للرماح دهره .. من عن يميني تارةً وأمامي.

أي: من جانب يميني. ينظر شرح ابن عقيل 24/3 - 25.

(3) تستعمل (على) للاستعلاء كثيراً نحو: (زيد على السطح) ومعنى (ل) نحو قوله تعالى: " ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها " أي: (ل) حين غفلة) ومعنى (عن) في قول الشاعر:

إذا رضيت عليّ بنو قشير .. لمعرو الله أعجبي رضاها.

أي: رضيت عني. واستعملت (على) اسماً عند دخول (من) عليها، وتكون بمعنى (فوق) نحو قوله:

غدت برئ عليه بعد ما تم ظموا .. يعلل وعن قُيُضِي بيزاء يَحْمَل.

أي: غدت من فوقه. ينظر شرح ابن عقيل 20/3، 24.

والكاف للتشبيه وزائدة ولا تجر ضميراً، ويكون اسماً⁽¹⁾، و (مد) و (مند) بمعنى
 من أو في ولا تجران ضميراً⁽²⁾، و (حاشا) للتبرئة حرف في الأصح، ومع اللام
 اسم⁽³⁾، و(خلا) و (عدا) يجران حرفين وينصبان فعلين.⁽⁴⁾

(1) وتأتي كذلك للتعليل كقوله تعالى: " واذكروه كما هداكم " أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتوكيد
 كقوله تعالى: " ليس كمثله شيء " أي: ليس مثله شيء، وما زهدت فيه قول رؤية:
 لواجئ الأتراب فيها كالمفق
 أي: فيها المفق. وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الإقط، فقال كهتّن أي: هتناً واستعمل
 الكاف اسماً قليلاً كقوله:

أتبهون ولن ينهى ذوي شعلط . كالطعن يذهب فيه الزئث والفئث
 وقد شدّ جرهما ضمير الغيبة كقوله:
 حلّي الذنابات شمالاً كثيراً . وأمّ أؤ عالي كهنا أو أقرها
 وقوله:

ولا ترى بعداً ولا غلاماً . كه ولا كهتّن إلا حاضلاً

ينظر شرح ابن عقيل 22/3، 23. شرح ابن يعيش 42/8-44. شرح الرضي 343/2
 (2) لا تجر (مند) و (مد) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان، فإن كان الزمان حاضراً كانت بمعنى في نحو:
 "ما رأيته منذ يومنا " أي: في يومنا، وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى (من) نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة)
 أي: من يوم الجمعة.
 ينظر شرح ابن عقيل 9/3 - 10.

(3) (حاشا) تكون تنهية نحو: "حاشا لله" وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، وعند أكثر البصريين
 أنها حرف بمنزلة (إلا) وذهب الجرمي ولطاني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني
 إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً منصوباً جامداً لتضمنه إلا، وسمي " اللهم اغفر لي ولن يسمع
 حاشا الشيطان وأبا الأصم".

ينظر الإنصاف 278/1. وشرح الرضي 244/1. شرح ابن يعيش 47/8. المغني 165، 166.

(4) خلا وعدا إذا لم تسبقهما (ما) المصدرية كانا حرفي جر، وإذا سبقتهما (ما) كانا فعلين وما بعدهما
 منصوب على المفعولية، وأجاز الكسائي الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر.
 ينظر شرح ابن عقيل 201/2.

فصل

وآلات القسم (الباء) و (الواو) و (التاء) و (اللام) و (من) فالباء أمها فيجوز بروز الفعل معها وتجر الضمير والسؤال بها و(الواو) بعكسها، و(التاء) تختص باسم (الله) واللام ما فيه تعجب.⁽¹⁾

و (مَنْ) بلغاتها⁽²⁾، وجواب القسم السؤال يكون أمراً ونهياً واستفهاماً⁽³⁾، واليمين جملة إنشائية يؤكد جملة خبرية مطلقاً⁽⁴⁾، يصحب ماضيها لقد، ومضارعها الميثبت بنون التأكيد واللام والمنفي ب(ما) أو (لا)⁽⁵⁾، وبالتأكيد المضارع بالنون غالباً في الجميع، ويحذف جواب القسم الحشو أو المتأخر وحيث حصل ما ينبئ عنه.⁽⁶⁾

(1) الباء أم آلات القسم بدليل صحة بروز الفعل معها كـ "أقسم بالله" وبدخولها على للضرر نحو: "بك لأفعلن" والسؤال مما نحو: "بالله أخبرني".

ينظر شرح ابن عقيل 10/3. شرح الرضي 334/2.

(2) من لغاتها جواز حذف نونها نحو: (م الله) وقيل أحد لغات لمن. إنَّ من العرب من يقول: "يرى لي لأفعلن ذلك، ومن ربي إنك لأشر" يجعلها في هذا الوضع بمنزلة الواو والباء في قوله: "والله لأفعلن".

ينظر تاج علوم الأدب 520/1 - 521. الكتاب 499/3.

(3) الأمر نحو: "بالله أخبرني" والنهي نحو: "لا تقعد" والاستفهام نحو: "أقام زيد؟".

(4) قال ابن يعيش في شرح المفصل: 102/9 "والقسم عند الجمهور إنما يدعمل على الحمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب ليؤكد مضمونها".

(5) نحو: "ما زيد قائم"، و "لا زيد في الدار ولا عمرو".

(6) يجوز حذف جواب القسم إذا كان حشواً نحو: "زيد - والله - قائم" أو تقدمت الجملة عليه نحو:

"زيد قائم والله" أو حصل مكان جوابه ما ينبئ عنه، كقوله تعالى: "والفجر وليالي عشر" فلا جواب إلا ما دل عليه "الم" تركب فعل ربك بهاء فكانه قال: (لعباتين).

ينظر شرح الرضي 341/2.

حروف القسم

وحروف القسم مع التعويض وعدمه والعمل وعدمه وإذا تعدد المقسم به فالثاني

عطف. (1)

فصل

والجار لا يعمل محذوفاً غالباً ويستلزم متعلقاً إلا الزائد إما موجوداً أو في حكمه

ويحذف حتماً خبراً أو صفة أو صلة وحالاً. (2)

ويقدر فعلاً (3)، والجر بالمجاورة جائز قليل. (4)

(1) قد يحذف حرف القسم ولا عوض عنه لدلالة الحال عليه، وربما عوض منه (ها) التبيه أو همزة الاستفهام أو قطع، وإعماله مع التعويض أقوى ومع عدمه أضعف، وقد اختلف العلماء هل يجوز في القسم إضمار الجار فذهب الكوفيون إلى جواز، وذهب البصريون إلى عدم جوازه إلا بعوض من ألف الاستفهام أو نحوه لأنهم أجمعوا على أن الخفض في الأصل إنما يكون بالحرف فالتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو دلالة معتبرة، فإذا وحّد العوض قام مقامه في الجبر، وإنما جازي قولهم: "الله لأفعلن" لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة، وإذا تعدد القسم به فالأول للقسم والأخرى للمعطف نحو: "والليل إذا ينشئ والنيهار إذا تجلى وما خلق الذكر والأنثى".

ينظر التلاف النصرية في اختلاف نغاة الكوفة والبصرة ص 146 - 147. شرح الرضي 337/2.

(2) الجار لا يعمل محذوفاً إلا في اسم الله تعالى لاختصاصه بأمور: قطع همزته في النداء وتعويضه من حرف ندائه ميماً نحو: "اللهم" وتفخيم لاه حيث لا يلي كسرة. والكوفيون يجوزونه مطلقاً نحو: "للمصحف لأفعلن"، وتستلزم متعلقاً لها إلا الزائد في نحو: "ما زيدٌ بقاتم" ومتعلقها إما موجود (كرمرت بزهد) أو في حكمه نحو: "بسم الله الرحمن" فالتقدير "بسم الله اقرأ" ونحوه، فالنزم حذفه لكثرة الاستعمال وهو كالموجود، ويقدر متأخراً حتماً، ويتحتم حذف المتعلق حيث وقع الحرف خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة نحو: "زيد في الدار" أو "مررت برجل" أو "مررت بزهد في الدار" أو "جاءني الذي في الدار".

ينظر تاج علوم الأدب 526/1 - 527.

(3) لأن أصل التعلق للفعل.

(4) كقولهم: "حجّرتُ صَبَّ غَرَبٍ".

حروف الجزم

ومنها بعض الجوازم: (لم) و (لما) و (لام الأمر) و (لا) في النهي، و (إن) في المجازاة (فرلم) لقلب معنى المضارع ماضياً ومع الاستفهام للتقرير وقد لا تجزم⁽¹⁾. و (لما) لاستغراق نفي الماضي والحال والتقرير والتوقع وبمعنى (إلا) وحين وقد يحذف فعلها⁽²⁾.

و (اللام) لطلب الفعل تكسر وتفتح وتسكن بعد الواو والفاء⁽³⁾، وثم جوازاً ولا تعمل محذوفة غالباً⁽⁴⁾.

و (لا) لنهي المتكلم وغيره، و(إن) تستدعي الشرط والجزاء سبباً ومسبباً وقد يحذفان⁽⁵⁾ وتقلب الماضي مستقبلاً غالباً، ويختص الشك عكس إذا.

(1) وقد لا تجزم ضرورة كقوله:

..... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار.

حيث ترك الجزم بـ (لم) تشبيهاً لها بـ (لا) للنفي مثلها.

ينظر شرح الرضي 251/2. الخصائص 388/1.

(2) بمعنى (إلا) كقول عُمر لأبي موسى: "عزمت عليك لما ضريت كاتبك سوطاً وعزلته عن عملك" ولما

بمعنى حين، كقوله تعالى: "فَزَيَّزْتُكُمْ لَمَّا يَخِثُّكُمْ" وقد يحذف فعلها نحو: "سرحت ولما" أي: ولما تخرج.

ينظر شرح الرضي 251/1.

(3) نحو: "ولتأب" "فليفروا" و "وليقضوا"

(4) ينظر المغني ص 298.

(5) الشرط والجزاء كقول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإن .. كان فقراً معدماً قالت وإن

أي وإن كان كذلك رضيه.

ينظر شرح الرضي 253/2.

أدوات الشرط

فصل

والحق بر(إن) في المجازاة من الأسماء (من) و (ما) و (أي) و (مهما) و (متى) و (أين) و (أنتي) و (أيان) و (حيث) و (إذا) و (إذما) و (إذا).

فر(من) لمن يعلم⁽¹⁾، و (ما) لغيره⁽²⁾، و (أي) لهما⁽³⁾، و (مهما) للمبهم مفردة، وقد يستفهم بها وبمعنى حين⁽⁴⁾.

و(متى) و (أين) و (أنتي) و (أيان) لما مر، ويُجزم في المجازاة بها مطلقاً، و(حيث) و (إذا) مع (ما) فقط، و(إذا)⁽⁵⁾ وحدها في الشرع، وقد يجزم ب(كيف)⁽⁶⁾، والعامل

(1) و(من) الأولى العلم نحو: " ومن يفعل ذلك يلق أثاماً " .

(2) نحو: " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه " .

(3) للعاقل وغير العاقل.

(4) بعضهم يراها مركبة أصلها (ما ما) الأولى شرطية والثانية ملحقة كسائر كُلم الجزاء وقلت ألقها هاه

كراهة اجتماع للثلثين، ويرى الزجاج أنها مركبة من (ته) و(ما) الشرطية، وقد يستفهم بها كقوله:

مهما لي الليلة مهما له . . . أودى بنعلي وسراليه.

وبمعنى حين نحو: " مهما تقدم أتعذ " .

ينظر شرح الرضي 253/2. المغني ص 146.

(5) (حيث) لا تجزم إلا مع (ما) نحو: " حيثما تقعذ أتعذ " و (إذ ما) في الزمان كقوله:

إذ ما أتيت على الرسول فقل له . . . حقاً عليك إذا اطمان المجلس.

وقد يجزم ب(إذا) في الشرع فقط نحو:

..... وإذا تُعيرتكَ مصيبةً فتحتملي.

ينظر شرح الرضي 253/2. المغني ص 131.

(6) مذهب الكوفيين أن (كيف) يجازى بما كما يجازى ب(متى) و(ينما) وشبهها لمشابهتها لها، وذعب

البيروني إلى أنه لا يجازى بما لنقصانها عن سائر أحوالها في كونها لا يكون جوازها إلا نكرة، وسائر أحوالها

تارة يجاب عنها بنكرة وتارة بمعرفة، لأنها لا تتحقق المجازاة بما كما تتحقق المجازاة بغيرها.

ينظر التلaff النصره ص 156.

فيها الجزء⁽¹⁾، وإن كان الفعلان مضارعين أو الأول فالجزم وإن كان الثاني فالوجهان، وتقدر في الماضي، وحيث الجزء ماضي بغير قد لفظاً أو معنى⁽²⁾ امتنع الفاء⁽³⁾، ويجوز في المضارع المثنى أو المنفي بـ(لا)⁽⁴⁾، ويجب في سواهما غالباً، وتقوم إذا مقامها في الاسمية⁽⁵⁾.

فصل

والجازم الآلة في الأصح⁽⁶⁾، وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضى لفظاً أو معنى وكان الجواب للقسم لفظاً وإن توسط بتقديم الشرط أو غيره جاز

(1) أي: العامل في أدوات الشرط الجزاء.

(2) قد الطاهرة نحو قوله تعالى: " إِنْ كُنْتَ تُكْفِرُ فَعْدُ عَلِمْتَ " ومثال للمقدرة قوله تعالى: " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ نُفِذَ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقْتَ " .

ينظر شرح الرضي 263/2.

(3) إذا كان الجزاء مضارعاً منفياً بغير(لا) لم تجز الفاء، نحو: " إِنْ كُنْتَ كُفِرْتَ " أو " لَمْ أَكُنْ " أو " مَا أَقُوْمُ " .

(4) إن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ(لا) فالوجهان نحو: " إِنْ تَقَمَّ أَقَمَّ " أو " لَا أَقَمَّ " أو " فَاقُوْمُ " أو " فَلَا أَقُوْمُ " .

ينظر شرح الرضي 262/2.

(5) وقد تقوم (إذا) مقام الفاء كقوله تعالى: " وَإِنْ تَصِيْبُهُمْ سَيِّئَةٌ مِمَّا قَدَّمْتُمْ أَبْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ " أي:

فهم يقنطون، إن كانت الأداة (إِنْ) والجواب جملة اسمية غير طلبية.

ينظر شرح الرضي 263/2. ضياء السالك إلى أوضح المسالك 47/4، 48.

(6) العامل في الشرط والجزاء آلات الشرط لاختصاصهما إياهما. ويرى المبرد أنك إذا قلت: (إن تأتي أتلك)

فترتأيي بمزومة بـ(أن) و (أتلك) بمزومة بـ(إن تأتي) وتظهر ذلك من الأسماء قولك: (نزد منطلق) فزهد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ.

ينظر المختضب 48/2.

أن يعتبر، ولن يلغى⁽¹⁾، وفي المعطوف على الجزء المجزوم الجزم والنصب والرفع
 لصحة عواملها ويصح البدل من الجزء، ورفع فعل قبله حالاً⁽²⁾، وأن يسبق الشرط
 ومجيئه شرطاً وجواباً لشروط، ورفع مع الفاء استثناءً⁽³⁾.

(1) إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزم المضي لفظاً أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظاً مثل:
 "والله إن أتيتني أو لم تأتني لأتيتك" ويتحتم حذف جواب الشرط لإغثاله عنه، ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار
 الشرط وإلغاء القسم مع تصدروه كقول الأعشى:

لئن مُنيت بنا عن غيب معركة .. لا تُلغنا عن دماء القوم ننتفل

وإن توسط القسم بتقديم الشرط أو غيره جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو: "إن الله أو أنا والله إن
 أتيتني أو تأتني أو إن لم تأتني لا أتيتك أو لأتيتك".

ينظر تاج علوم الأدب 544/1 - 546. شرح ابن عقيل 36/4. شرح الرضي 391/2. ضياء السالك
 50/4-52.

(2) يجوز في المعطوف على الجزء المجزوم الجزم قياساً والنصب بإضمار أن والرفع استثناءً، كقوله تعالى:

"وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء" وكذا للمعطوف على

الشرط نحو: "إن تأتني فتحديثي أكرمك" وقد يجوز بدلاً لا عطفاً كقول الشاعر:

مضى تاتنا تلمم بنا في ديارنا .. نجد حطباً جزلاً وناراً تأججها

ويجوز الرفع حالاً كقوله:

مضى تاتنا تلمم بنا في ديارنا .. نجد حطباً جزلاً وناراً تأججها.

ينظر شرح ابن عيسى 53/7. المقتضب 61/2.

(3) ويجوز تقدم الجزء نحو: "فذكر إن نعت الذكرى" ويصح مجيء الجزء شرطاً نحو: "إن عرحت فمن

يلقي أكرمه" وجواباً لشروط متعددة، ويصح مجيء جواب آلات الشرط بالفاء مرفوعاً مطلقاً استثناءً.

ينظر شرح الرضي 265/2.

الحروف غير العاملة

فصل

وغير العاملة أنواع منها: الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي: أمّا⁽¹⁾، وآلات التنبية⁽²⁾، ولولا⁽³⁾.

(1) أمّا حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرهما سيويه بهما يك من شيء، والمتكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمت الغاء نحو: (أمّا زيدٌ فمتطلق) والأصل (مهما يك من شيء، فزيدٌ متطلق) فأنيبت (أمّا) مناب (مهما يك من شيء) فصار (أمّا زيدٌ متطلق) ثم أخرجت الغاء إلى الخبر فصار (أما زيد فمتطلق) وقد تحذف الغاء في الشعر كقوله:

فأما القتال لا قتالٌ لديكم . ولكن سراً في عراضي المواقب.

وحلفت في الشر أيضاً بكثرة كقوله عز وجل: " فأما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم " أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم.

ينظر شرح ابن عقيل 42/4 - 44.

(2) آلات التنبية هي: (أما) و (ألا) و (ها). ف(أما) الاستفتاحية فوضعت لتنبية المخاطب حتى يسمع ما يأتي بعدها كقوله:

أما والذي أبكى وأضحك والذي . أمات وأحيا والذي أمرؤ الأمر.

وقد تلويها (إن) المشددة فتكسر وتفتح، فتكون (أما) بمعنى حقاً، ويصح بعد (ألا) و(ها) الجملتان ك(أما) " ألا إن عاداً كفروا ربهم " " ألا يا أسجدوا".

ينظر تاج علوم الأدب 552/1 - 553. شرح الرضي 3/1، 11.

(3) (لولا) و (لوما) كلاهما في الزمن الماضي، وهما شرطيتان، وتعرّب كل منهما حرف امتناع لوجود أي امتناع شيء بسبب وجود غيره، فهما خاصتان بالشرط الامتناعي، فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً، ولو كان ضميراً متصلاً، فإنما وإن كانت حرف جر لا تتعلق بشيء إلا أن مجرورها في محل رفع بالانتداء، ولابد لهما من جواب، ويصح حذف الجواب إن دل عليه دليل كقوله تعالى: " ولولا فضل الله عليكم ورحمته وإن الله تواب حكيم " وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولاً نحو قوله تعالى: " لولا أن ترث الله علينا لخسف بنا ".

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 74/4.

وحتى⁽¹⁾، واللام المؤكدة⁽²⁾، و واو الحال⁽³⁾، وإن ولكن⁽⁴⁾، مخففتين، (وأنا) للتفصيل يلتزم حذف فعلها والتعويض منه بينها وبين (أنا) جوابها جزء منه مختلف في العامل فيه، وأما التنبهات وهي (ألا) و(أنا) و(ها) فتأتي بعدها الجملتان وتكسر بعدها إن وتفتح مع أنا بمعنى حقاً ولولا تليها إن بعدها الجملة ابتدائية وقد يحذف معها الخبر واللام تصدر الجملة لتوكدها وقد تلي سوف وواو الحال وإن ولكن ابتدائتان أيضاً.

حروف العطف

ومنها حروف العطف: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم ولا وبلا ولكن، يعطف إعراب لا حقها على سابقتها، فالأربعة الأول للجمع فالواو للجمع مطلقاً ولا ترتيب في الأصح وحالية وزائدة في الثمانية⁽⁵⁾، والفاء للترتيب والتعقيب غالباً إنما

(1) حتى إذا كملت بعدها الجملة فهي ابتدائية كقوله:

فيا عجباً حتى كليبٌ تُسَبِّني
وحيثنِي تفيد التحير كالبيت أو التعظيم كقوله:

فما زالَ القتلُ نَحْبُ دِمَائِهَا .. بدجلة حتى ماء دجلة أشكل.

وقد يحذف معها الخبر نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها". ينظر تاج علوم الأدب 553/1 - 554.

(2) هي لام الابتداء تصدر الجملة لتوكيدها نحو: "لأنتم أشد رهبة" ويصح دخولها على سوف كقوله تعالى: "ولسوف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"، ومنعه الكوفيون وقدروا الآية "لأنتم سوف يعطيك" ينظر شرح ابن عيسى 25/9.

(3) واو الحال نحو: "جئتكم والناس يضحكون".

(4) وإن للمخففة تأتي مؤكدة وشرطية وزائدة مع (ما) الثانية، أما (لكن) فقد أجاز يونس والأعشى إصصالها مخففة. ينظر شرح ابن عيسى 80/8. شرح الرضي 360/2.

(5) واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالخريزي، ومن النحاة كابن خالويه، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، ثمانيه مستدلين بقوله تعالى: "الثانيون الماهدون الساجدون الرامعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والم حافظون لحنود الله". ينظر للمفني ص 474.

لمضمون جملتين أو صفتين أو مجرد كلام أو تفصيل مجمل سابق. والسببية للتعقيب لا العطف وتعليلية وزائدة، وثم بلغاتها للترتيب بمهلة⁽¹⁾، ولو مجازاً أو لمجرد التدرج في الارتقاء، وقد تلي الثالثة⁽²⁾ همزة الاستفهام، و(حتى) ك(ثم) وفي المهملات خلاف وتعطف الأقل على الأكثر من جنس أعلى أو أدنى.

و(أو) في الخبر والاستفهام للشك أو التشكيك وللإباحة مع الأمر فيما أصله الحظر⁽³⁾، أو إلاً فالتخيير معه ومع التمني والتحضيض، وبمعنى الواو و(إما) ك(أو). ولكن تلزم سبق المعطوف عليه والعطف بالآخيرة لا الأولى ولا الواو وتلزم مع (إما) غالباً وتجاوز مع (أو) و (أم) متصلة ومنفصلة، وتلزم المتصلة همزة الاستفهام وتليها مثل ما يليها، وبعد التسوية تلزم أحد المستويين والآخر الهمزة في الأصح وجوابها بالتعيين دون نعم أو لا.⁽⁴⁾

والمنفصلة نقيض ذلك وتقدير ب(بل) والهمزة حتماً وجوازاً و(بل) فقط حتماً، ولا يعطف بها مفردة، و (لا) و(بل) لتعيين أحد الأمرين ف(لا) لعطف مفرد أو مضارع على موجب خبراً أو أمراً فيتم النفي وتكرر مع الواو. و(بل) تثبت للاحقها في الخبر الموجب أو الأمر ما سكت عنه في السابق، ومع النفي والنهي يحتمل إثبات اللاحق ونفيه ولا تعقب استفهاماً غالباً، وتمتنع في النهي والترجي والتحضيض

(1) تم للترتيب مهلة واحتمر التاء والميم لمسابتها الفاء فالميم بالمخرج، والتاء بالبدلية كالجذث والحدف وثوم وفوم. وعاء لم يفتح التاء وتسكينها.

ينظر المفني ص 219.

(2) يقصد بالثلاثة: الواو، والفاء، و(ثم).

(3) أي: الحظر للإباحة ك(أخذ هذا أو هذا).

(4) ينظر شرح الرضي 377/2. المفني ص 63.

والدعاء والعرض، وقد تأتي للإضراب، و(لكن) من معناها وتعطف المفرد والجمل في الخبر وإذا سبقتها الواو فالعطف بها.⁽¹⁾

حروف الإيجاب

ومنها حروف الإيجاب: ف(نعم)⁽²⁾ بلغاتها مقررّة لسابقها.
[وقيل: بل تختص بالإنشائية⁽³⁾، وقيل تجيء بمعنى (بلى)، ف(بلى)⁽⁴⁾، وهي مختصة بإيجاب النفي و(إي)⁽⁵⁾ إثبات بعد الاستفهام، و(أجل) و(جبر) و(إن) تصديق للمخبر بأيّ خبر، و(جئني)⁽⁶⁾ مبني على الكسر يأتي في القسم.

(1) ينظر شرح الرضي 374/2 - 379.

(2) من لغاتها فتح النون (نعم) وكسرهما (نيم) وكسر العين وسكونها مع فتح النون (نثم) (نثم) وقيل إن كسر العين لغة كنانة، وفيها لغة أخرى في (نعم) بالحاء. ومن حروف الإيجاب (بلى) وهي مختصة بإيجاب النفي و(إي) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم عذوقاً فله نحو: (إي والله) و(أجل) و(حق) و(إن) تصديق للمخبر بأيّ خبر، وأجاز الجوهري إعابة الاستفهام ب(أجل) و(حق) مبني على الكسر يأتي في القسم نحو: (حق لأفعلن) أي نعم والله لأفعلن، ويأتي في غيره.

ينظر تاج علوم الأدب 575/1 - 577. شرح ابن يعيش 125/8. شرح الرضي 382/2. المغني 451.

(3) وقد تأتي بعد الخبر مثبّتاً.

ينظر شرح الرضي 382/2.

(4) حرف جواب أصليّ الألف، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله.

ينظر المغني ص 153.

(5) حرف جواب بمعنى (نعم) فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستعبر، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم نحو: (إي والله).

ينظر المغني ص 106. شرح الرضي 383/2.

(6) بالكسر حرف جواب بمعنى نعم، وقد تكون (أن) حرف جواب بمعنى (نعم) عداً لأبي عبيدة.

ينظر المغني 56، 105.

حروف التحضيض

ومنها حروف التحضيض: (هَلْ) و(أَلْ) و(لَوْلَا) و(لَوْما) للتحضيض في المستقبل والتوبيخ في الماضي.⁽¹⁾

حرف التوقع

ومنها حرف التوقع (قَدْ) ومعناها التحقيق والتقريب ومع المضارع للتقليل.⁽²⁾ [ومنها بعض حروف الشرط، وجمليتها (إِنْ) و(أَمَّا) و(لَوْ) في الماضي، وتلزم الفعل لفظاً وتقديراً].⁽⁴⁾

حروف الاستقبال

ومنها (السين) و (سوف) للمهلة.⁽⁵⁾

(1) (لَوْلَا) و (لَوْما) للدلالة على التحضيض، ويختصان بالفعل نحو: "لَوْلَا ضُرْتُ زَيْدًا" و"لَوْما قُلْتُ بِكَرًا" فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإذا قصدت بهما الحث على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر، وبقية الأدوات حكمها كذلك. ينظر شرح ابن عقيل 45/4.

(2) ما بين المعكوفين زيادة من نسخة (ب) لأنها سقطت من النسخة الأصلية.
(قد) حرفية واسمية، اسم مرادف لـ(حسب) واسم فعل مرادفة ليكتفي والحرفية مختصة بالفعل كالجزء لا تفصل ولها خمسة معان: التوقع، وتقريب الماضي من الحال، التقليل، التكثير، التحقيق.
ينظر للمعنى ص 227-232.

(3) ما بين المعكوفين زيادة من نسخة (ب).

(4) من خصائص (لَوْ) أن تكون شرطية وذلك نحو: "لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ" وهي تختص بالفعل فلا تدعمل على الاسم ولا يليها في الغالب إلا ماضياً في المعنى، وإن وقع بعدها مضارع فقلب معناه إلى الماضي.
ينظر شرح ابن عقيل 40-38/4.

(5) السين المفردة: حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزاء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من (سوف) خلافاً للكوفيين ولا مدّة الاستقبال معه أضيف منها مع سوف خلافاً للبصريين، ومعنى قول المبرزين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أمّا قلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. أمّا سوف فهي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها.
ينظر للمعنى ص 184-185.

حرفا الاستفهام

ومنها حرفا الاستفهام: (الهمزة) و(هل) لهما صدر الكلام، وتلزمان الجمل والهمزة أعم وتأتي للإنكار دون هل.⁽¹⁾

حروف التانيث

ومنها حروف التانيث وهي: (التاء) و (الألف المقصورة والممدودة) فالتاء قد تبرز وتستتر.⁽²⁾

وكل مؤنث معنوي يتحتم بروز التاء، والألف المقصورة تأتي للتانيث في المصادر والأسماء.⁽³⁾

وما برزت فيه العلامة فللفظي وإلا فمعنوي يعرف بتصغير أو نحوه.⁽⁴⁾

(1) الهمزة وهل لهما صدر الكلام، وما يدلعلان على الجملتين الاسمية نحو: أزيد قام، وهل زيد قائم؟ والفعلية نحو: أقام زيد، وهل قام زيد؟ إلا إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلاً جاز استعمال الهمزة ولم يجر استعمال هل إلا على الشذوذ، والهمزة أكثر تعرفاً في الاستعمال من هل. ينظر الوافية في شرح الكافية ص 327، 328.

(2) التاء أكثر في الاستعمال من الألف، ولذلك قُدرت في بعض الأسماء ك(عين) و(كيف). ينظر شرح ابن عقيل 74/4.

(3) للألف المقصورة أوزان مشهورة وأخرى نادرة، فمن المشهورة يُعْمَلِي، فُعْلِي، فُعْلَى، وَمُعَالِي، فُعْلَى وَمُعْلَى. ينظر شرح ابن عقيل 78/4-79.

(4) يقصد ما ظهرت فيه علامة التانيث يعرف تانيثه بتصغير أو تكسیر أو وصف ونحوها. ينظر تاج علوم الأدب 595/1. شرح الرضي 169/2.

فصل

وما يازانه حيوان ذكر فحقيقي وإلا فغير⁽¹⁾، وإذا أسند فعل أو شبهه إلى الحقيقي لزم التاء، وإلا فمختير مع المظهر لا المضمر غالباً، وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وإلا فالضمير في أولي العلم المصحح جمعهم (فعلوا) أو المكسر (فعلت) أو (فعلوا) وفي النساء والأيام (فعلت) و(فعلن) غالباً.⁽²⁾

ومنها نونا التأكيد والتوئين: وقد مرت.

ومنها لام التعريف وميمه⁽³⁾، وهو إمّا للجنس أو العموم أو العهد.⁽⁴⁾

حروف النسب

ومنها حروف النسب، وهي: ياء مشددة تلحق الاسم لتفيد نسبه إلى مدلول المجرد عنها، وقد تكون النسبة لفظية بياء زائدة ك(كرسي) ولصيغة ك(براز).⁽⁵⁾

(1) الحقيقي ك(امراة) و(ناقة) وغير الحقيقي ك(ظلمة) و(عين).

(2) ما لا يعقل جمعه وضمير جمعه كاللوث وإن كان مذكراً.

ينظر شرح ابن يعيش 106/5.

(3) لأن اللام وحدها أداة تعريف عند الخليل وسيبويه، وتحل مكانها الميم (م) (أم)، وهي لغة أهل اليمن: "ليس من أمر أمصيام في أسفر".

ينظر شرح ابن عقيل 161/1. شرح ابن يعيش 17/8. شرح الرضي 130/2. الكتاب 226/4.

(4) و (أل) التعريف تكون للعهد كقولك: "لقت رجلاً فأكرمت الرجل" ولاستفراق الجنس نحو: "إن الإنسان لفي غشٍ" ولتعريف الحقيقة نحو: "الرجل غير من المرأة".

ينظر شرح ابن عقيل 162/1.

(5) ينظر شرح ابن عقيل 127/4-141. وشرح ابن يعيش 13/6.

فصل

فإن نسبت إلى مثنى أو مجموع حذف علامتها غالباً وتنسب إلى صدر المركب كـ(مركب مزجاً) والمضاف إلى الأشهر وأول المستويين ولا تغير مفرد صُحح أو في حكمه والمعتل لأمأ.⁽¹⁾

الثلاثي تقلب إلى الواو، وفي الرباعي مخير بينه وبين الحذف ويتعين حذف الخامسة.⁽²⁾

والألف التي للتأنيث تقلب واواً، وتحذف غالباً والممدودة إلى الأصلية بنفي وتختير في المنقولة والملحقة بين البقاء والقلب إلى الواو، ويتعين القلب إلى الواو وفي التي للتأنيث.⁽³⁾

(1) يحذف من المنسوب إلى ما فيه علامة تنبيه أو جمع تصحيح فإذا سميت رجلاً (زبدان) قلت (زبدئي) وفيمن اسمه زيد قلت: (زبدئي) وإذا نسب إلى الاسم المركب فإن كان مركباً تركيب جملة أو تركيب مزج حذف عجزه وألحق صدره بآء النسب فنقول في تأبط شرّاً (تأبطي) وفي بعلبك (تقلي). وإن كان مركباً تركيب إضافة فإن كان صدره ابتأ أو أباً أو كان معرفاً بعجزه حذف صدره وألحق عجزه بآء النسب فنقول في ابن الزبير (زبري) وفي أبي بكر (بكري) وفي غلام زيد (زبدئي) وللمعتل لأمأ كالصحيح. ينظر شرح ابن عقيل 137/1-139.

(2) يخير في الرابعة بين الحذف والطلب كـ(قاضي) و(قاضي) ويتعين الحذف في الخامسة كـ(منتمي). ينظر شرح ابن عقيل 139/4. شرح ابن يعيش 150/5 - 151.

(3) ما آخره ألف تأنيث تقلب واو كـ(غصوني) ورابعة منقولة كـ(تلهوني) ويخير في التي للتأنيث كـ(خُلئي) ويجوز الفصل كـ(خيلوني) ويتعين الحذف في متحرك الحشو كـ(جنزئي) ويخير في المنقولة والملحقة كـ(كسائي) ويتعين القلب في المألوف كـ(حراوي) وتحذف من المنسوب تاء التأنيث كـ(فاطمي) في فاطمة. ينظر تاج علوم الأدب 606/1 - 607.

فصل

وترد اللام المحذوفة إن عوض منها وتخير في المبنى، ولا ترد الفاء وتحذف تاء التانيث ولو في نحو أخت، وتحذف ياء فعيلة وواو فعولة لا مذكورها غالباً فيهما وإذا نسبت إلى منسوب حذف الأولى كشافعي، ويفتح الحشو المكسور كـ(نمرّي) وهي⁽¹⁾ كـ(تاء) التانيث في التطرف ونحوه.

حروف الردع

ومنها للردع كلا بمعنى حقاً⁽²⁾، وللتنكير (أي) مطلقاً وإن لمعنى القول⁽³⁾.
وللمصدر (ما) و (أن) للفعلية والمشدّد الاسمى⁽⁴⁾.

(1) يقعد باء النسب كـ(تاء) التانيث في تطرفها والإعراب عليها وتميزها الواحد من الجمع.
ينظر شرح ابن عقيل 139/4 - 141. شرح ابن بيمش 145/5 - 155.

(2) هي مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، وإنما شددت لأمها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمة وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيويه والخليل والبريد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر ويميزون الوقف عليها والابتداء بما بعدها. ورأى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها.
ينظر المغني ص 249 - 250.

(3) (أئي) حرف تفسير نقول: "عندي عسجد أي ذهب" وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل وتقع تفسيراً للحمل وإذا وقعت بعد نقول وقيل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو: "نقول استكتمته الحديث" أي سأله كتمانته بضم التاء.
ينظر المغني ص 106 - 107.

(4) الحروف المصدرية (ما) و(أن) و(رأى) فالأولان للفعلية نحو: "أتيتك ما وقعت" و "أعجبني أن وقعت" والمشددة للاسمية نحو: "أعجبني أنك قائم".
ينظر شرح الرضي 386/2.

الحروف الزائدة

وللزيادة سبعة⁽¹⁾: (إن) مكسورة مع (ما) النافية وقلّت مع المصدرية، و(لما) فالمفتوحة مع (لما) وقلّت مع الكاف، و(ما) مع اسم الشرط وبعض الجارة، وقلّت مع المضاف، و(لا) مع الواو بعد النفي وبعد (أن) المصدرية، وقلّت قبل القسم وشذت مع المضاف و(من) و(الباء) و(اللام) وقد مرّت.
وأما العاملة في حال، دون أخرى فتسعة منها: حرف الندبة وهو (واها)⁽²⁾ وللنداء (أيا) ويختص النداء (أيا) و (هيا) للبعد ونحوه.

المنادى

فصل

والمنادى من طلب إقباله برأيتها) ولو مقدراً، فالمضاف والاسم الطويل⁽³⁾ والندبة المحضة ينصب تفعل مقدّر بعدها في الأصح، وينى ما عداها على ما يرفع ك(يا زيد) و (يا رجل) و (يا زيدان) و (يا زيدون) ولتابعه المفرد حكمه بدلاً وتبقى غير معرفتين ب(لام) أو تأكيد معنوي ويتحتم إعرابه كإعراب متبوعه المعرب والمبنى يتبع على لفظه أو محلّه.⁽⁴⁾

(1) هي: (إن) و(أن) و(ما) و(لا) و(ين) و(الباء) و(اللام).

ينظر شرح الرضي 384/2.

(2) تستعمل (وا) للندبة وقد تستعمل للنداء.

ينظر شرح الرضي 381/2.

(3) الاسم الطويل للشبه بالمضاف ويسمى مطوّلاً ومطوّلاً، وهو كل اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول وإما معطوف وإما نعت.

ينظر شرح الرضي 134/1 - 135.

(4) نحو: (يا تميم أجمعون وأجمعين) و(يا حارث بكر) و (يا زيد الطويل) رثماً ونعياً.

ينظر تاج علوم الأدب 616/1.

لكن في النسق المعرّف باللام خلاف⁽¹⁾.

والتابع المضاف ونحوه ينصب وفي المضاف إلى ياء النفس ست لغات⁽²⁾، وفي المضاف إلى المضاف إليها بعضها وكلها في يا ابن عم، و يا ابن أم خاصة ويزاد الفتح وقالوا: يا أبي و يا أمي و يا أبتَ و يا أمتَ بالفتح والكسر والألف لا الياء⁽³⁾.

وفي مثل: يا تيم تيم عدي⁽⁴⁾، النصب والضم ولا تلي آلتِه لام تعريف غالباً بل يتوصل برأي مع (ها) بتبنيه أو اسم إشارة أو مجموعهما⁽⁵⁾، وترفع حمّاً وتابعة غالباً، وقد يتوّن المبنى ضرورة⁽⁶⁾.

(1) قال الإمام أحمد بن يحيى للرمزي في تاج علوم الأدب 617/1: "كذلك البدل والنسق مع اللام نحو: يا زهد الحارث أو والحارث إلا أن الخليل في النسق يختار الرق، وأبا عمرو بن العلاء يختار النصب، وللمرود إن كان اللام غير لازم كالحارث فكالحليل وإن لزمت كالصق فكأي عمرو والسيد ركن الدين عكس ذلك والأقرب أن البدل كالمطف في ذلك".

(2) نحو (يا غلامي) بفتح الياء وسكونها وحذفها مع ضمّ الميم وكسرها أو إلحاق ألف أو ألف وهاء سكت. (3) نحو يا (أبتا) و (أمتا).

(4) يا تيم تيم عدي لا أبا لكم . لا يُلْقِيَتَكُم في سوء عَمُر

والبيت من البسيط لجرير والشاهد فيه أنه يجوز في تيم الأول الضم والنصب.

ينظر الديوان 285. شرح ابن عقيل 223/3. المجمع 122/2.

(5) كرّها أبتها و يا ذا و يا هذا و يا أبهذا (الرجل).

(6) عند الخليل تبقى الضمة لبقاء مقتضى البناء وأبي عمرو النصب إذ لا يتون إلا معرباً وإعرابه النصب وجاء الوجهان في قوله:

سلام الله يا مطراً عليها . . . وليس عليك يا مطرُ السلام.

ينظر شرح الرضي 133/1.

ويجوز حذف المنادى مطلقاً⁽¹⁾، وحرف النداء إلا مع الجنس والإشارة والاستغالة والندبة⁽²⁾، ويختار فتح العلم الموصوف بـ(ابن) مضافاً إلى علم.⁽³⁾

فصل الترخيم

ويرخم المنادى بحذف آخره، وفي غيره ضرورة⁽⁴⁾، ولا يرخم مندوب أو مستغاث ولا مركب جملي ولا إضافي غالباً، ولا نكرة مذكرة، ولا الثلاثي في الأصح⁽⁵⁾ وتحذف زيادتان في حكم الواحدة مطلقاً والأخيران مما قبل آخره مدة فيما فوق الرباعي في الأصح، والاسم الثاني من نحو يعلبك وإلا فحرف واحد وهو في حكم

(1) يجوز حذف المنادى مثل "ألا يا أسعدوا" و"يا حسرة على العباد" أي يا قوم حسروا.

ينظر تاج علوم الأدب 624/1-625.

(2) لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو: "وا زيدا" ولا مع الضمير نحو: "يا إنيك قد كفتيك" ولا مع المستغاث نحو: "يا لزيد" أما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً فنقول في "يا زيداً أقبل زيد أقبل" وفي يا عبد الله اركب "عبد الله اركب". لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل وكنا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النحويين منعموه، ولكن أحازه طائفة منهم، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى:

"ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" أي يا هؤلاء، ومع اسم الجنس قولهم: "أمتيخ ليل" أي يا ليل.

ينظر شرح ابن عقيل 211/3 - 212.

(3) نحو: "يا زيد بن عمرو" لكثرة دوره.

ينظر شرح الرضي 141/1. شرح ابن يعيش 5/2.

(4) لا يرخم غير المنادى إلا ضرورة كقوله:

ألا أضحت جبالكم رماً . وأضحت منك شاسعة أماما.

(5) لا يرخم مندوب أو مستغاث لمخالفته المقصود لأن المقصود من مد الصوت به تطويله ولا مركب جملي

لوجوب حكايتها ولا نكرة لئلا تزد النكرة إماماً، ولا المضاف لبعده ولا الثلاثي لئلا يحذف به.

ينظر تاج علوم الأدب 627/1 - 629.

الثابت في الأفصح أو كالمستقل فيقل، وقد ينوّن الترقيم فثبت حكمه.⁽¹⁾
وكالداء الاختصاص في الحركة لا الآلة.⁽²⁾

فصل المستغاث والمندوب

وللمستغاث ب(يا) والمندوب ب(يا) أو (وا) حكم المنادى في البناء والإعراب
ويحتتم إلحاقها مع (يا) ألفاً وجوازاً مع (وا) وقد تقلب من جنس حركة سابقه
وتحذف مع التنوين وتلحق آلة التكلم والخطاب والغيبة في المضاف إليها لأن
صفة المندوب خلاف يونس.⁽³⁾

(1) إن كان آخره زائدتان في حكم الواحدة كآلف ممدودة أو شبهها ك(عمران) وعلامتي التنبيه والجمعين
السالمين وهما النسب، أو حرف صحيح قبله مدّة وهو فوق الرباعي ك(عتار) و (منصور) حذف حرفان
وإن كان مركباً حذف الآخر ك(يا تغل) و (يا حسنة) ولأفحرف واحد ك(يا حار) في (حارث) ويعلّ الملّ
فيقال: (يا غمي) لتطرف الواو وضمت سابقها و(يا كزاً) لتحرك حرف العلة وانفتاح سابقه. وقد ينوّن الترقيم
فيحري حكمه على حرفه.

ينظر شرح الرضي 153/1. شرح ابن عييش 23/2.

(2) الاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

الثاني: أنه لا بد أن يسبقه شيء.

الثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

ينظر شرح ابن عقيل 246/3.

(3) تنمّق (وا) في باب الندبة، وهي أكثر استعمالاً من (يا) وإنما تدخل (يا) إذا أمن اللبس كقوله: "وقعت
فيه بأمر الله يا عمرا". ويتخير في المتحرك غير المتّون بين بقاله وبين قلبه من جنس حركة سابقة نحو: "واعبد
المطلباً أو المطلبية" "وأغلام أحمده أو أحمديه" ويحذف تنوين المتّون ويلحق الألف فيفتح سابقها ك(يا غلام
زبداه) ولا تلحق الألف صفة المندوب نحو: "وا زيد الطويله" خلافاً ليونس الذي يجوز إلحاقها لأنها عنده
كالضاف إليه.

ينظر شرح الرضي 159/1. ضياء السالك إل أوضح المسالك 238/3 – 239، 284.

وتلحقه (ها) السكت جوازاً إلا في الوصل غالباً⁽¹⁾، ولا يندب إلا المعروف ومن في حكمه⁽²⁾، وتمتنع الألف إن ولي المستغاث لام الجر وتفتح معه وتكسر مع المعطوف عليه إن لم تُعَدَّ بـ(يا) مع المستغاث له⁽³⁾.

الحروف المشبهة بـ(ليس)

ومنها: (ما) النافية للجملة الاسمية فالحجاز ترفع بها الاسم وتنصب الخبر إن لم يتقدم ولا وليها (إن) ولا يتنقض نفياً بـ(إلا) ولا يخبر عنها بماضي، ولا يسبقها معمول ما بعدها⁽⁴⁾، وإذا جرَّ خبرها بالباء احتمل معطوفه الحركات؛ فإن كان موجِباً

(1) يجوز نحو هاء السكت جوازاً في الوقت لا الوصل إلا نادراً كقوله:

يا مرزبانه بحمار عفره

أو الضرورة الشعرية كقول المتنبي:

"واحرّ قلساه...."

يظهر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 285/3 - 286.

(2) الصلة المشهورة تندب نحو: "وَأَمْ مَنْ حَفَرَ بئر زمزماه". والصلة المشهورة هي المعروفة بالارتباط بالموصول بين المتحاطبين بحيث يتعين بها الموصول.

يظهر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 283/3.

(3) يظهر شرح الرضي 133/1. ضياء السالك على أوضح المسالك 283/3، 284.

(4) الحروف العاملة عمل ليس وهي: (ما، لا، لات، إن) (ما) عند بني تميم لا تعمل شيئاً فنقول: (ما زيد قائم) ولغة الحجاز عاملها عمل ليس بشروط: ألا يزداد بعدها إن، وألا يتنقض النفي بـ(إلا) وألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور. ألا تنكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، ألا يبدل من خبرها موجب.

يظهر شرح ابن عقيل 270/1 - 272.

أو يبرز فاعله فالرفع⁽¹⁾.

المبرد: و(إنّ) النافية ك(ما) في العمل⁽²⁾.

ومنها: (لا) فمرادفة ليس ك(ما) ولا تعمل إلا في الشعر، وقد تتبع بالتاء فلنزم لفظ حين، وقلّ الجر بإضماره، والتي لنفي الجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ك(إنّ) في الأصح واسمها المفرد مبني على ما ينصب به لتضمنه معنى من الجنسية⁽³⁾ وقد يتوّن نحو: (لا رجل إلا رجلين لا مسلمين) والمضاف وشبهه معرب نصباً بها فإن فصل اسمها أو كان معرفة يتحتم الرفع، والنكرتين غالباً نحو: " قضية ولا أبا حسن لها " متأوّل، ونحو: (لا أبا له) (ولا غلامي له) كالمضاف بخلاف لا أبا فيها⁽⁴⁾.

(1) تدخل الباء على خبرها ك(ليس) نحو: " وما ريك بظلام للميد ". فيجوز في المعطوف عليه الجر كلفظه والنصب للمحل الأقرب والرفع للأبعد، كقوله:

..... فلبسنا بالجبال ولا الحديدنا

إلا أن يبرز فاعل المعطوف فالرفع ليس إلا، نحو: (ما زيد بقالم ولا قاعدٌ عمرو) لئلا تعملها مع سبق خبرها اسمها إذ هي مقدّرة مع العطف، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع نحو: (ما زيد بقالم ولا قاعدٌ) لانتقاض النفي.

ينظر تاج علوم الأدب 641/1 - 642. شرح ابن عقيل 270/1-276.

(2) يرى المبرد أن (إنّ) في معنى (ما) في العمل قال: " ومنهن أن تكون في معنى (ما) نحو: (إنّ زيدٌ في الدار) أي: (ما زيد في الدار) وقال عز وجل: " إنّ الكافرون إلا في غرور ".

ينظر المقتضب 188/1.

(3) المنصوب بما مضى معنى (يرى) الجنسية بدليل إزادة الاستفراق.

(4) لمشاركة لا (أبا له) للمضاف نحو: (لا أبا له) في أصل معنى المضاف، وأصل معنى المضاف التعصيص ثم لما حذف اللام وأضيف صار المضاف معرفة، فني (أبوه) تخصيص أصلي وتعرف حادث بالإضافة و(أب له) لمشاركة في التعصيص الذي هو أصل معناه.

ينظر شرح الرضي 266/1.

وإذا كرر اسمها المبني أو وصف بمفرد يليه جاز بناء الثاني ونصبه ورفع، فإن
أضيف أو فصل أو عطف على اسمها ولم بعدها فالرفع أو النصب وفي الحولقة
فتحهما ورفعهما، ورفع الأول ونصب الثاني ورفع، ورفع الأول على ضعف وفتح
الثاني، وقيل: "إلا حظية فلا آية" ⁽¹⁾، وإذا وليتها الهمزة أفادت الاستفهام أو
التمني أو العرض والعمل بحاله وإذا وليت معمولها لغيرها لم تؤثر، والفعل الماضي
معها كالنكرة لكن تلزم التكرير غالباً، وقد يحذف خبرها كثيراً كـ(لا بأس) واسمها
كـ(لا عليك). ⁽²⁾

(1) نصب حظية وآية على تقدير إلا أكن حظية فلا أكون آية يضرب في الأمر بمبادرة الناس ليدرك بعض
ما يحتاج إليه منهم.

ينظر مجمع الأمثال 30/1.

(2) بنو نعيم يوجبون حذف خبر (لا) لدلالة لا عليه فمثل: (لا رجل ظريف) عندهم محذوف الخبر وظريف
صفة رجل وقد اختلف في ذلك فقبل: إنهم لا يشتون الحر في اللفظ فقط؛ لأنه عندهم واجب الحذف
وقيل: بل لا يشتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً، فمعنى لا أهل ولا مال عندهم اتنى الأهل والمال فلا يحتاج
إلى تقدير الخبر.

ينظر شرح الرضي 112/1. شرح الكافية لابن مالك ص 126.

الباب الخامس

باب المرفوع

الفاعل

والمرفوع الفاعل وما أشبهه، فالفاعل: ما تقدمه فعل أو شبهه، أو أسند إليه، وهو رافعه⁽¹⁾، ويجب سبقه المفعول إن أعربا تقديرًا، ولا مميز له، أو اتصل بفعله أو أريد الحصر⁽²⁾، وتأخره إن اتصل مفعوله دونه أو اتصل به ضميره أو أريد حصر الفاعل⁽³⁾، والأصل أن يلي فعله فلا يسبقه ويصح ظاهرًا ومبهمًا ومضمرًا ومفردًا أو متنى أو مجموعًا ولا يجيء لفعل فاعلان، فإن تأخر ظاهرًا امتنع الضمير، وقد يحذف فعله وجوبًا إن فُسر وجوازًا لقريئة⁽⁴⁾، ويحذفان كـ(نعم) لمن قال: (أقام زيد؟).

(1) ذهب المصنف مذهب البصريين في هذه المسألة؛ لأن الكوفيين لا يحدون بتقديم المسند لأن الاسم إذا تقدم قد يعرب عندهم فاعلاً نحو: (زيدٌ قام) و(زيدٌ) فاعل لا مبتدأ.

ينظر شرح ابن عقيل 61/2. شرح ابن يعيش 113/2.

(2) أي: يجب تقدم الفاعل وتأخير المفعول إذا غلب التباس أحدهما بالآخر كما إذا غلب الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول نحو: (ضرب موسى عيسى) أو كان الفاعل ضميرًا نحو: (ضربت زيداً) أو انحصر به (إلا) أو (إنما) نحو: (ما ضرب زيد إلا عمراً) و(إنما ضرب زيد عمراً).

ينظر شرح ابن عقيل 82/2-84.

(3) يجب تقدم للمفعول على الفاعل إذا اتصل مفعوله دونه كـ(أكرمني زيدٌ) وإذا اتصل به ضمير المفعول كـ(ضرب زيداً غلامه) أو حصر الفاعل كـ(ما ضرب زيداً إلا عمرو) و(إنما ضرب زيداً عمرو).

ينظر شرح الرضي 73/1.

(4) يحذف فعله وجوباً عند البصريين إذا فُسر نحو: " وإن أحد من المشركين استنارك " وجوازاً لقريئة تنى عنه نحو: (زيدٌ) لمن قال قل قام.

ينظر شرح ابن عقيل 71/2. شرح الرضي 76/1.

فصل التنازع

ويصح تنازع العاملين لمعمول واحد وإن اختلف العمل، البصريون: إعمال الثاني أولى فيضمّر الفاعل في الأول مطابقاً في الأصح، ويحذف المفعول إلاّ لمانع فيذكر الكوفيون: بل الأول فيضمّر الفاعل في الثاني حكماً والمفعول اختياراً إلاّ لمانع فتظهر ابن الحاجب: وليس من التنازع:

..... كفاني ولم أطلب قليل من المال.⁽¹⁾

وفيه نظر ويتحتم استتار الفاعل في التكلم ونحوه كما مرّ، وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لأمن اللبس.⁽²⁾

(1) عجز بيت لأمرئ القيس، والاستشهاد بالبيت في قوله: كفاني ولم أطلب قليل من المال، وهو شاهد للكوفيين، لأن الشاعر أعمل أول الفعلين وهو قوله: (كفاني) في الاسم المتأخر فرقه به، والدليل عندهم أنه لو أعمل الثاني وهو أطلب لنصب الاسم به لأنه يطلب مفعولاً، وذهب الإمام أحمد بن يحيى المرتضى مذهب البصريين وابن الأثيري وردوا قول الكوفيين بأن كلامهم غير صحيح، لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين للتقدمين طالباً للمعمول مع صحة للمعنى على فرض عمل أيهما فيه. ينظر تفاصيل المسألة في الإنصاف للمسألة رقم (13) 83-85. وينظر: شرح الرضي 81/1. الخزانة 327/1. للفي م 338. للقتضب 76/4.

(2) كقولهم: "حرق الثوب المسمار" و"كسر الزجاج الحجر"، وقال الشاعر:

مثل القناقل هداجون قد بلغت . نجران أو بلغت سواء تم هجر

وهذا لا ينقاس بل يقتصر فيه على السماع.

ينظر شرح ابن عقيل 123/1.

فصل النائب عن الفاعل

والمشبه بالفاعل إما مفعول أو مبتدأ أو خبر، فالأول ما حذف فاعله لغرض⁽¹⁾ وأسند إليه الفعل المضارع فرفع، ويصح في كل مفعول إلا له ومعه، والآخر من متعلق باب علمت وأعلمت ومصدراً غير مخصص ولازم الظرفية، وإذا وجد المفعول به تعين وإلا استوت وأول مفعولي (أعطيت) أولى ويضم أول الفعل غالباً وسابق آخره يكسر في الماضي ويفتح في المضارع ويصح في اللازم كالمعتدي فيتعلق بمصدره أو متعلقه⁽²⁾.

(1) ما حذف فاعله بجملة أو لمخالفته أو إجلال له أو للمفعول فيحذف الفاعل تحقيراً له نحو:

"فَإِذَا أَمَرَ" أو إماماً أو اختصاراً.

ينظر شرح الأعموني 75/2.

(2) ينوب عن الفاعل كل مفعول إلا الظروف اللازمة للظرفية ك(إذ) و (إذا) و (عند) و (لدى) إذ لا تخرج عن الظرفية والمصادر المخصصة بصفة أو نوع ك(سبحان الله) و (معاذ الله) لا تنزاه العرب النصب بها، ويجب إقامة المفعول به إن وجد، ويجوز إقامة للمفعول الأول أو الثاني إذا كان من باب أعطى بشرط أمر اللبس وعند الكوفيين إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول.

أما إذا كان الفعل متعدي إلى اثنين من باب ظن، أو إلى ثلاثة مفاعيل فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني.

ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن عقيل 104/2. شرح الأعموني 66/2. شرح الرضي 84/1. شرح ابن عيسى 83/6.

فصل المبتدأ والخبر

والمبتدأ: لفظ لم يعمل فيه لفظي، واسند إليه أو صفة تلت مصدرأ، ورفعت منفصلاً⁽¹⁾.

والخبر: هو المجرد المسند إلى المبتدأ، ويتحتم كون المبتدأ اسماً أو في معناه معرفة أو نكرة مخصصة لصفة ولو معنوية أو مقدرة أو يتضمنها مصدرأ ودخوله عليها أو مجيئها جواباً أو تعجب أو سبق الخبر أو تفصيلها المجل أو تضمنت الفاعلية أو العموم أو أضيف إلى نكرة أو أتت بعد فاء الجزاء أو لولا أو مقارنة للتعريف⁽²⁾.

(1) نحو (أفانم أنت) (أفانمان أنتما) فإن (أنتما) فاعل وإن كان مضمراً.

(2) في حكم المعرفة النكرة للمخصصة إذا بوصف لفظي نحو: "ولعبت مؤمن" أو معنوي ك(رجل قائم) أو مقدر ك(السمن منوان بدرهم) أي منه، أو بغيته مع مصدر نحو: (أرجل)، ما رجل لرجل)، أو متضمناً له نحو: (من عندك) (من يأتي أكرمه) أو مضاهياً للنفي ك(كم) الخفية، أو جواباً ك(إن رجلاً في الدار) جواب ما رجل فيها، أو جواب استفهام كجواب (أرجل في الدار أم امرأة) أو تعجباً نحو: (ما أحسن زهداً) أو بمعنى الفاعل نحو: (شراً أمر ذا ناب) أو مشبهاً للفاعل بتقدم حكمه عليه ظرفاً نحو: (عندي رجل) أو حرفاً نحو: (في الدار رجل) أو جملة نحو: (قام أبوه رجل) أو مراداً به العموم نحو: (ويل له) و(سلام عليك) أو تفصيلاً نحو: (الناس رجلان: رجل كذا ورجل كذا) أو مقارناً للمعرفة نحو: (أفضل منك أفضل مني).

ينظر تاج علوم الأدب 682/2-684. شرح ابن عقيل 196/1-204.

فرع:

ويحتتم تقديمه حيث استوتاً في التصريف أو تضمن مصدراً أو أخبر عنه مفرداً
الفصل⁽¹⁾، وتقديم الخبر حيث الخبر يصح المبتدأ أو يتضمن مصدراً أو ضميراً
وإن آخر لم يعد على مذكور أو تكون عن أن ومخير فيما عدا التحتين.⁽²⁾
ويلزم عائد من الخبر غالباً ولو مقدراً وعموماً⁽³⁾، والمبتدأ الموصول أو الموصوف
بفعل أو ظرف فصيح أن يلي خبره الفاء⁽⁴⁾، ولو مع أن أو إن أو لكن لا غير.⁽⁵⁾

(1) ينظر تفاصيل ذلك في شرح الأعمشوني 220/1. شرح ابن عقيل 207/1 وما بعدهما. شرح الرضي 97/1.

(2) يقصد بالتحتين: تحتم تقدم المبتدأ وتحتم تقدم الخبر.

(3) العائد إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد قائم أبوه) أو مقدراً نحو: (اللسن منوان بدرهم) التقدير منوان منه بدرهم. أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: (زيد نعم الرجل). وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط.

ينظر شرح ابن عقيل 184/1 - 185.

(4) تضمن المبتدأ معنى الشرط يصحح دخول الفاء في خبره، وذلك في الموصول بفعل أو ظرف مثل: (الذي يأتيني أو في الدار فله درهم) وفي النكرة للموصوفة بما نحو: (كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم) والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عائداً وصلته مستقبله كما في أسماء الشرط وفعل الشرط نحو: (من ضرب أضرب) وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى: "إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات" لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن، وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبله كقوله تعالى: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم".

ينظر شرح الرضي 101/1.

(5) لا يمنع اقتران خبره بالفاء ولو مع (أن) و(إن) و(لكن) كقوله تعالى: "إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم" وقوله تعالى: "واعلموا أنما غنتم من شيء فإن الله خمسة" ومع لكن قول الشاعر:

..... ولكن ما يُفْعَضُ فسوف يكون

ينظر تاج علوم الأدب 691/2 - 692. شرح الأعمشوني 225/1.

فروع:

ويجوز حذف المبتدأ أو الخبر مع قرينة وتجب في الخبر عن مصدر أو نحوه عامل في حال والمعطوف على المبتدأ بالمعية والمخبر به عن مقسم به وتصح بعده، ومجنيته مفرداً، أو أي جملة غالباً⁽¹⁾.

وما يشبه الفاعل خبر (إنَّ) و (لا) الجنسية، واسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) والمضارع المجرد عن الناصب والجازم.

(1) قد يحذف المبتدأ جوازاً لدلالة القرينة عليه كقوله: المستهل: (الهلل والله) ويحذف الخبر جوازاً نحو: (عرجت فإذا السبع)، ويحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) نحو: لولا علي لهلك عمر، وفي الخبر عن المصدر العامل في حال كـ (ضربي زيداً قائماً) أي: حاصل إذا كان قائماً، فالتائب حال. وفي المطف على المبتدأ بالمعية نحو: "كل رجل وضيعته" أي: مقرونان والتائب للمعية، وفي المبتدأ المقسم به نحو: "لعمرك لأفعلن" فحذف الخبر وجوباً، وسدّ جواب القسم مسدّه والجملة اسمية وفعلية وشرطية وظرفية نحو: زيد أبوه قائم، أو قام أبوه، أو إن تعطيني يشكرك أو عندك أو في الدار، وقد منع أكثر المتأخرين الشرطية، أمّا الظرفية فالخلاف فيها راجع إلى تقدير المتعلق أهو اسم بمعنى مستقر أو فعل بمعنى استقر، فعلى الأول يكون الخبر مفرداً وعلى الثاني يكون جملة، والخلاف في تقدير المتعلق هنا هو خلاف بين البصريين والكونيين عندهم منصوباً بالمخالفة فإذا قيل: زيد خلقك فمخالفته له عملت النصب.

ينظر تاج علوم الأدب 963/2 - 965. شرح الرضي 92/1. شرح ابن عبيش 88/1، 90.

الباب السادس

باب المنصوبات

المفعول وشبهه

المفعول وشبهه وحقيقته المفعول المطلق، وبه وفيه وله ومعه، وغيره الحال والتمييز والاستثناء واسم (إنّ) و (لا) الجنسية، وخبر (لا) و (ما) قد كان. فالمطلق: اسم غير الزمان وعن مدلولي فعل مؤقت مذكور لم يوقف فهمه عليه وهو أصل الفعل في الأصحّ يجيء توكيداً له أو لبيان عدده أو نوعه وقد يجيء ولا فعل له ونحوه.⁽¹⁾

فصل

ويحذف فعله حتماً قياساً حيث يجيء تفصيلاً لما فيه طلب أو علاجاً مشبهاً به تالياً لجملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه أو مبنياً عن خير اسم عين فكرر أو حصراً أو توكيداً لجملة ناصة على معناه ويسمى توكيداً لنفسه.⁽²⁾

(1) المصدر الذي لا فعل له مثل: (ويحه وويله ووييه وويسه).

ينظر شرح الرضي 118/1-119.

(2) يحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع منها: إذا وقع المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي نحو: (قيماً لا تعوداً) والدعاء نحو: (سقياً لك) وإذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو: (أتوانياً وقد علاك المشيب). ويحذف أيضاً إذا وقع تفصيلاً لما قبله ما تقدمه كقوله تعالى: " حتى إذا أنزعتموهم فشذوا الوثاق فإتانا مناً بعد وإتانا فداءً ". كذلك يحذف إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً نحو: (زهدٌ سرّاً سرّاً) و(ما زهدٌ إلا سرّاً) و(إنما زهدٌ سرّاً). ومن المهلوف عامله وجوباً المؤكّد لنفسه والمؤكّد لغيره. فالمؤكّد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: (له عليّ ألفٌ عرفاً). والمؤكّد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمل وتحتل غيره نحو: (أنت ابني حقاً) ويحذف إذا نُصِبَ به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى نحو: (لربك صوتٌ صوتٌ حمار) (وله بكاءٌ بكاءٌ النكلى). ينظر شرح ابن عقيل 150/2-155.

أو تصير الجملة به ويسمى تأكيداً للغيره أو مثني نحو: ليك وسعديك، وسماعاً فقط (كسقياً) و(رعياً) ونحوها، وجوازاً للقرينة عنه كخبر متقدم ويمتنع في غيرها وقد ينوب عنه جامداً يفيد بنوعه أو عدده أو هيئته أو آله أو كليته أو بعضيته أو إشارته أو ضميره⁽¹⁾، وقد ينوب الجامد والصفة عن فعله⁽²⁾، وقد يضاف كـ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾⁽³⁾ وقد يلام فعله وزناً واشتقاقاً، ويخالفه فيهما أو في أحدهما⁽⁴⁾.

فصل المفعول به

والمفعول به: هو ما وقع عليه فعل حقيقة أو حكماً (ضربت زيداً) أو (كلمته) وناصبه الفعل⁽⁵⁾، ويجوز حذفه مع القرينة، وقد يحذف سماعاً⁽⁶⁾، لا لعله، وقياماً

(1) ينظر تفاصيل ذلك في شرح ابن عقيل 146/2-147. شرح الرضي 115/1. شرح ابن بعش 122/1.

(2) قد ينوب الجامد ك(زناً وحذلاً) أو صفة نحو: "أثاماً وقد قعد الناس" و "هنيئاً مرهاً".

(3) "صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً" البقرة: 138.

(4) قد يلام المصدر فعله وزناً واشتقاقاً ك(طلبت طلباً) ويخالفه فيهما ك(قعدت جلوساً) وفي الوزن فقط ك(قعدت قعوداً) وفي الاشتقاق فقط ك(مشيت عنفاً) ويخالف القياس في نحو: "أنتكم من الأرض نباتاً".

ينظر شرح الرضي 116/1

(5) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً نحو: (ضربت زيداً عمراً) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: "قلنت زيداً قائماً" تنصب (زيداً) بالياء و(قائماً) بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً. انظر الإنصاف 78/1-79.

(6) يجوز حذفه لقرينة تنبي عنه كقولك: للمتبيء للحج: "مكة ورب الكعبة". وقد يحذف سماعاً وهو ما اطرد حذفه في لسانهم لا لعله نحو: "امراً ونفسه" أي دع، و "انتهاوا غيراً لكم" أي: واقصدوا غيراً لكم، و "اهلاً وسهلاً" أي: لقيت ووطئت.

ينظر شرح الرضي 129/1. شرح ابن بعش 125/1.

لا عما نابت عنه كحرف النداء أو كالتحذير ولمفسر نحو: (زيداً ضربته) وهو كل اسم تلاه اسم مستقل عنه بضميره أو متعلقه لو سلب عليه هو أو مناسبه لنصبه مع صحة المعنى فيتحتم النصب حيث تلا استفهاماً بغير الهمزة (كرهل) أو (أين زيداً ضربته؟) أو تلا ما يختص الفعل (كرإن) و(هلاً⁽¹⁾)، ويختار فقط إن تلاه طلب أو تلا استفهاماً بالهمزة لم يفصل بينهما بغير ظرف أو ولي نفيّاً أو حيث أو (إذا) الشرطية أو عطف جملة فعلية غالباً⁽²⁾

ويستوي الرفع والنصب حيث عطف على اسمية خبرها فعل، فإن ولي العاطف (إنما) أو (كان) أو (حتى) ولم يغن سابقها عن لاحقها ترجح الرفع، وكذا لو قعد

(1) يحذف الفعل وجوباً لعله في مواضع منها: الأول: المنادى نحو: "يا عبد الله" والعلّة نيابة (يا) نيابة. الثاني: حيث يفتره مفسر، وذلك مع كل اسم بعده عامل مشتغل عنه بضموه أو متعلقة لو سلب عليه هو أو مناسبة لنصبه نحو: "زيداً ضربته" أو "أنا ضاربه" أو "مررت به" أو "حبست عليه" أو "ضربت غلامه" ويجب نصب ما جمع القيود، وهي حيث تلا استفهاماً بغير الهمزة نحو: "هل زيداً ضربته" و"أين زيداً ضربته" للزومه الفعل، وذلك لأن الاستفهام قرينة موجبة للنصب مانعة من الرفع، أو تلا ما يختص الفعل نحو: "إن زيداً ضربته ضربته" و"هلاً زيداً ضربته" للزومهما الفعل.

ينظر تاج علوم الأدب 712/2 - 714.

(2) يختار نصبه إذا تلاه فعل طلبي نحو: "زيداً أضربه" أو "لا تضربه" أو سبقه استفهام بالهمزة غير مفصول بينهما بغير ظرف، نحو: "زيداً ضربته"، ويرى سيوبه إن فصل بغير ظرف نحو: "أأنت زيداً ضربته" ترجح الرفع كما لا استفهام فيه، فتكون الجملة خبراً عن الضمير نحو: "أأنت أبوك منطلق" فإن فصلت بظرف نحو: "أكل يوماً زيداً تضربه" اختير نصبه اتفاقاً أو ولي حرف نفي نحو: "ما زيداً ضربته" أو (إذا) الشرطية نحو: "إذا زيداً ضربته ضربته" أو حيث نحو: "حيثما تضربه أضربه" لأن هذه بالفعل أحصى أو عطف على جملة فعلية نحو: "قام زيدٌ وعمراً ضربته" لتناسب المعطوفة سابقها.

ينظر تاج علوم الأدب 714-716. شرح الرضي 174/1.

الموجب والمرجح والمستوي النصب إن ثلثه قرينة الرفع، فإن احتل الضابط أو فسد المعنى بالنصب أو غلب سماع الرفع تعين⁽¹⁾، والفاء في: ﴿لَمْ أَزْنِي وَأَزْنِي قَاتِلِدُوا﴾⁽²⁾ جزائية⁽³⁾، ويقدر الناصب بلفظ المفسر ثم معناه الخاص ثم العام ثم الملازمة وإذا لم يشتغل المفسر تعين النصب به.

(1) ذكر النحويون في مسائل هذا الباب خمسة أقسام: الأول: ما يجب فيه النصب وهو الواقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كادوات الشرط نحو: (إن) و (حيثما) فتقول: "إن زيدا أكرمت أكرمك" و "حيثما زيدا تلقه فأكرمه" فيجب النصب في المثالين، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات وأحازه بعضهم. الثاني: ما يجب فيه الرفع، وهو الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كـ(إذا) التي للمفاجأة فتقول: "عرجت فإذا زيدٌ بضربه عمرو" برفع (زيد) ولا يجوز نصبه لأن إذا هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً ولا مقترناً، أو ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يملأ ما بعدها فيما قبلها، كادوات الشرط والاستفهام وما التافية. كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده. الثالث: وهو ما يختار فيه النصب: وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو: "زيداً اضربه، وزيداً لا تضربه، وزيداً رحمه الله" فيجوز فيه الرفع لنصبه والمختار النصب. ويختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام نحو: "أزيداً ضرته؟" بالنصب والرفع والمختار النصب. ويختار النصب إذا وقع الاسم للمشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو: "قام زيدٌ وعمراً أكرمت" فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار النصب. لتسلف جملة فعلية على جملة فعلية، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو: "قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمت" فيجوز رفع (عمرو) ونصبه والمختار الرفع.

الرابع: ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع، وذلك كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا يوجب رفعه أو يرححهما وذلك نحو: "زيدٌ ضرته" فيجوز فيه رفع زيد ونصبه والمختار رفعه. الخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء وهو الذي إذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفتروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: "زيد قام وعمرو أكرمت" فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للمعجز. ينظر شرح ابن عقيل 109/2-110.

(2) النور: 2

(3) الفاء في قوله تعالى: "الزانية والزاني فاجلدوا" لمعنى الشرط قال الفراء: "رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: "كل واحد منهما" ولا ينصب مثل هذا لأن تأويله الجزاء ومعناه والله أعلم متى زنى فافعلوا به ذلك". ينظر معاني القرآن للفراء 244/2.

فصل

ويجب تقدم عامله حيث يصح إضافته إليه أو كان مصدرأ أو تعجبأ أو صلة أو جواب قسم أو هو لام تأكيد والمفعول (أن) المفتوحة أو معمول صلة إن الناصبة ويجب تقديمه عليه.

أما الاختصاص أو تضمنه مُصَدَّرًا وعمل فيه ما يلي جواب إِمَّا غالباً⁽¹⁾، ويجوز الأمران إن فُقدَ الموجبان⁽²⁾، وقد يتقدم على فاعله حتماً وجوازاً وقد يحذف منوباً أو منسياً⁽³⁾.

فصل المفعول فيه

والمفعول فيه هو اسم زمان أو مكان وقع فيه فعل مذكور أو مقدّر وكل منهما مهم ومختص كالزمان واليوم والجهات الست، والدار ونحوها، ويتحتم إضمار (في) فيما بني⁽⁴⁾.

(1) ويجب تقدّم عامله حيث تصح إضافته إليه نحو: " أنت مثل ضارب زيدا " أو كان مصدرأ نحو: " ضربتك زيدا " أو فعل تمعّب نحو: " ما أحسن زيدا " أو صلة نحو: " الذي ضرب زيدا " أو جواب قسم نحو: " والله ما ضربت زيدا " أو بعد لام تأكيد نحو: " لسوف يرضي زيدُ عمرأ " . أو يكون للمفعول (أن) المفتوحة نحو: " كرهت أنك قائم " أو مفعولاً لصلة (أن) الناصبة نحو: " أريد أن أضرب زيدا " . أو للاختصاص ك: " إنّاك نعيد " أو تضمن ما يجب تصدّره نحو: " مرّ صريرٌ ومن تضرب أضرب " وحيث يكون معمولاً لما يلي الفاء في جواب (أنا) نحو: " فأما البييم فلا تقهر " .

ينظر تاج علوم الأدب 719/2-723. شرح الرضي 128/1.

(2) للموجبان فقد موجب تقديمه وموجب تأخيره عنه.

(3) جواز حذفه منوباً نحو قوله تعالى: " يسقط الرزق لمن يشاء ويقدر " أي: يُلْغِزُهُ. أو منسياً نحو: " فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع " .

ينظر شرح الرضي 131/1.

(4) ينظر شرح الرضي 186/1. شرح ابن عبيش 44/2.

ومبهم المكان وما حمل عليه من المختص والعكس في مختص المكان لا المحمول، ويجوز الوجهان في مختص الزمان ومبهما غير ما مر وبعض المكان.

فروع:

وما لزم إضمار (في) معه لزم الظرفية غالباً ويلزمها صباح مساء، و" بين بين" وما عُيِّن من (ضحوة) و (بكرة) و (سحر) و (سُحير) و (عشيّة) و (عتمة) و (عشاء) و (ضحى) و (مساء) و (صباح) و (نهار) و (ليل) ك (ذات يوم) أو (ليلة) أو (مرة) في لغة غير شتعم⁽¹⁾، وكل صيغة زمان أو مكان أقيمت مقامه ومن المكان (عند) و (سوى) و (بين) ومع المبني منه بلفاتها⁽²⁾، لزوماً وفيها ما لا ينصرف ك (سحر).⁽³⁾

فروع:

ويتحتم حذف ناصب الظرف خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً أو مفسراً لا في غيرها إلا لقرينة وتبرز مع ضميره غالباً⁽⁴⁾، ولا تغبر بالزمان عن الجثث، ومن ثمة لم يجز نصب اليوم من نحو: "الأحد اليوم" ويصلح مبهم المكان لا مختصة ولا تجر إلا بـ(من)، و" شرقي الدار" ونحوه كالمبهم وداخلها وخارجها كالمختص ويجوز إضافة الجهات الست وقطعها، ولا يكون خبراً ولا صلة إن بنيت، وقد ينوب (في) عن الظرف.⁽⁵⁾

(1) لأن (شتعم) بصرفونها.

(2) المبنيات لزوماً (لدى) و (حيث).

ينظر شرح الرضي 188/1-190.

(3) (سحر) لا ينصرف للمدل التقديري.

(4) جواز حذفه لقرينة تنبي عنه ك: "يوم الجمعة" جواب "متى سرت؟" وروى بروز (ب) مع ضميره ك: "سرت فيه".

ينظر شرح الرضي 191/1. شرح ابن عيسى 46/2.

(5) ينظر تفاصيل ذلك في شرح الأشعري 124/2. وشرح الرضي 189/1.

فصل المفعول له

والمفعول له هو المعلن به لا بآلة حدث يشاركه في الفاعل والزمان حقيقة أو حكماً وشرط نصبه تقدير اللام، ويختار في النكرة وبروز آلة التعليل في المعرفة باللام ويستوي الأمران في المضاف.⁽¹⁾

فصل

والمفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظي أو معنوي فينصب إن تعذر العطف، وإلا فالوجهان في الأصح، ولا يجي بعده فعل إلا مع فاعله ويعمل فيه اللازم، وقد يسبق مصاحبه، ولا يشترط فيه جواز العطف في الأصح⁽²⁾ وهو قياسي⁽³⁾، وقد يضم ناصبه، وهو ما قبل الواو في الأصح.⁽⁴⁾

(1) إذا اكتمل حدة اختيار النصب في النكرة والجر بأحد حروف التعليل في المرفوع باللام ك: "ضربتك للتأديب" واستوى الأمران في المضاف ك: "ضربتك تأديبك".

ينظر تاج علوم الأدب 734/2-735.

(2) لا يجوز تقدّم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقاً، ومنع جمهور النحويين تقدّمه على صاحبه وأجازوه ابن جني. ينظر الخصائص 383/2.

(3) ذهب أكثر النحويين إلى كونه قياساً، وقال بعضهم هو مسماع.

ينظر شرح الرضي 198/1

(4) اختلف في ناصب المفعول معه فقيل: إنّ الناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه، وزعم قوم أن الناصب له هي (الواو). وقد يضم ناصبه حيث شُيخ من كلام العرب نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: "ما أنت وزنداً" و "كيف أنت وقصعة من ثهد" فعرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير "ما تكون وزنداً؟" و "كيف تكون وقصعة من ثهد" فزهد وقصعة منصوبان بـ(تكون) المضمرة.

ينظر شرح ابن عقيل 173/2-174.

فصل الحال

والحال: لفظاً يبين هيئة لمعمول فعل لفظي أو معنوي حال حدوثه أو ما في حكمه ولو مثل: ﴿إِذْ يُوسُفُ حَنِيفًا﴾⁽¹⁾ ونحوه، وما أضاف هيئة صبح حالاً ولو جامداً كما جاء تشبيهاً، وفي مفاعله تفصيل ومجمل أو غيره⁽²⁾، وتفصيل الشيء على نفسه باعتبار حاله، وتصح جملة مع رابط وهو في المضارع المثبت فقط، وفي غيره إما هو أو الواو أو هما مع قد في الماضي⁽³⁾، ولو مقدرة⁽⁴⁾، وقد يحذف عاملها لقربة تنبئ عنه، ويتحتم حيث تؤكد جملة اسمية لا فعلية وحيث ينوب عن خبر أو مصدر يدل عن الفعل، وتبين ازدياد تمن أو توبيخاً على فعلت ويمتنع فيما عداهما وتقدم على عاملها اللفظي لا المعنوي⁽⁵⁾، ولا تسبق صاحبها المجرور مطلقاً

(1) "بل ملة إبراهيم حنيفاً" البقرة 135.

(2) قال الرضي في هذه للسائلة: "الجمهور شرطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق قالوا: لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق فقالوا: في نحو: "هذا أطيب بساً منه رطباً" هذا مبسراً أطيب منه مرطباً، أي كائناً بساً وكائناً رطباً.... لأن الحال هو المبين للهيئة... وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق".

ينظر شرح الرضي 207/1.

(3) الرابط في الحال الجملة إما الضمير وحده نحو: "جاء زيد يضحك" أو الضمير مع الواو نحو: "جاء زيد وما يضحك أو قد ضحك" و"جاء زيد ويده على رأسه" فإن لم يكن ضميراً تعينت الواو نحو: "جاء زيد وما يضحك عمرو أو قد ضحك عمرو".

ينظر تاج علوم الأدب 747/2. وينظر شرح الرضي 211/1.

(4) كقوله تعالى: "أَوْ خَاءُؤُكُمْ خَعِرَتْ سُذُورُكُمْ" النساء: 90. أي: قد حصرت.

ينظر الإنصاف 252/1.

(5) المعنوي: هو الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه كالظروف للتضمنة معنى الاستقرار واسم الإشارة و(ليت وكان ولملئ).

ينظر شرح الرضي 204/1.

فصل

وعاملها الفعل وما أشبهه أو تضمنه من إشارة أو حرف أو جامد، وشرطها مجيئها لكرة موضحة هيئة فاعل فعل معرفة أو لكرة مخصصة أو مناجزة عنها، والمخالف متأول ولا يصح من مضاف إليه ليس المضاف جزء منه وقد يجي المصدر حالاً والحال تمييزاً أو العكس⁽¹⁾، ومتعدد لواحد أو أكثر متفق الإعراب ومختلفة، وقد يحذف لقرينة تنبي عنه.⁽²⁾

التمييز

فصل

والتمييز لفظ يرفع إبهام لفظ أو إضافة تجي بعد تمام نون أو تنوين أو إضافة أو ضمير ونسبة⁽³⁾، فحسبة المفعول والمجمل إما مفرد مقدار فيفرد حتماً تمييزه

(1) قد يصح تقدير الحال تمييزاً والعكس نحو: "وكفى بالله حسيباً" و"لله درة فارساً" لأن بعضهم يعدونه حالاً، أي: ما أعجبه في حال فروسيته، ويؤيد قول الأكثرين تصريحهم ب(من) في "لله درة من فارس" والتمييز عن المفرد مقدّر ب(من).

ينظر شرح الرضي 222/1.

(2) قد يتعدد الحال نحو: "طعمت الزمان حلواً حامضاً" وقد تأتي حال واحدة لصاحبين مختلفين إعرابين كقول الشاعر:

مضى ما تلقى فرقتين ترثفُ

الشاهد: (فردين) حال من الفاعل والمفعول.

وقد تأتي حالين نحو: "لقيته مصعداً منحدراً (للفاعل والمفعول).

وقد تحذف لقرينة نحو (بلى) جواب: "ما لقيت زهداً راكباً".

ينظر تاج علوم الأدب 762/2، 763. شرح الرضي 200/1.

(3) التمام يعني استيفاء المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله عما بعده بحيث لا تصح إضافته إلى ما بعده إذا المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والذي يتم به، الاسم أربعة أشياء، التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة.

ينظر ابن يعيش 71/2.

بجنس إن لم يقصد الأنواع.⁽¹⁾

لا تغير الجنس، فإن نَوْن أو بني جازت إضافته إلى تمييزه وإلا فلا، وكالمقدار
"خاتم حديد" أو إضافته أكثر وإما جملة أو شبهها ك(طاب)، أو "زيد طيب
نفساً" و"لله ذره فارساً" فإن صح إجراؤه على ما ينصب عنه وعلى متعلقه جاز
أن تكون له ولمتعلقه، ولا تسبق مميزه مطلقاً في الأصح.⁽²⁾

(1) الخلاصة: أن التميز من النسبة إما أن يكون اسماً أو صفة، والاسم إما أن يصح جملة لما انتصب عنه
أولاً فإن صح جملة لما انتصب عنه وهو زيد في "طاب زيد أباً" ولتعلقه وهو (أباً) أي: إن صح أن يكون
نفس متعلقه جاز أن يكون لأي منهما فيكون الموصوف بالطيب زيداً أو أباً زيد.

أما إن لم يصح جملة لما انتصب عنه فإنه يتعين لمتعلقه كما في طاب زيد داراً فيتعين أن يكون التميز للدار
دون زيد، وإن كان التميز صفة كما في "طاب زيد فارساً" فإنها لا تجيء أصلاً صالحة لما انتصب عنه
ولتعلقه بل تجيء إلا لما انتصب عنه التميز، فيتعين أن يكون (فارساً) مميزاً أو حالاً.
ينظر شرح الرضي 221/1-222.

(2) الخلاصة: أنه يفرد تمييز المقادير حتماً إن كان جنساً لصحة تناوله القليل والكثير ك(رطل) (منوان)
(صاعان) "على التمرة مثلها نبدأ" إلا أن تقصد الأنواع ك(أعسال) ويجمع غير الجنس ك: "أرطال أتواباً"
وإن كان المحمل بتنين أو نون الشبهة جازت الإضافة ك(رطل زيت) و (منوا سمّن) وإلا فلا ك(عشرين درهماً)
وكل المقادير "خاتم حديد" وغوه والخفض فيه أكثر لحصول المقصود بالأقل بخلاف (زينة) و (ويحة) فيتعين
النصب، وإذا حصل الإجمال في النسبة صح تمييزها جملة كانت ك: "طاب زيد نفساً"، و "زيد طيب نفساً
أو أباً أو شبهها" ك: "محبني طيبه أباً" وغوه.

ينظر تاج علوم الأدب 764/2-765.

(مائة) و (ألف) (مئتان) و (ألفان) فيهما ثم على ما تقدم، وفي (لماني عشرة) فتح الياء وإسكانها وشذ حذفها بفتح النون⁽¹⁾، ومميز من (الثلاثة) إلى (العشرة) مخفوض مجموع أو في حكمه إلا في (ثلاث مائة) إلى (تسع مائة) ومميز (إحدى عشرة) إلى (تسعة وتسعين) منصوب مفرد، ومميز (مائة) و (ألف) وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد غالباً، وحيث المعدود مؤنث واللفظ مذكر أو العكس فالوجهان ولا يميز (واحد) و (اثنان) غالباً لاستغناء النص عنهما.⁽²⁾

فروع:

ونقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره (الثاني) و (الثانية) إلى (العاشر والعاشرة) لا غير⁽³⁾، وباعتبار حالة الأول فالأول إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة، ومن ثمة قيل (ثالث اثنين) في الأول أي: مصيرهما وفي الثاني (ثالث ثلاثة) أي: أحدهما ونقول: (حادي عشر) (أحد عشر) على الثاني خاصة، وإن شئت (حادي عشر أحد عشر) إلى (تاسع تسعة عشر) فتعرب الأول.⁽⁴⁾

(1) في ثمانى عشرة لثتان فتح الياء وهو الأكثر وتسكينها فمن فتحها فإنه أجراها بجرى أعوانها من نحو: ثلاثة عشر وأربعة عشر لأن الالة واحدة، ومن أسكن فإنه شبهها بالياء في معدي كرب وقالى قلا.

ينظر ابن يعيش 27/6.

(2) لا يقال واحد رجل ولا اثنا رجل، لأن التمييز الأول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنين.

ينظر شرح الرضي 156/2.

(3) أي: أخيف إلى ما هو أقل من الممدود الذي اشتق منه بواحد ليكن أن يصير مثل المشتق منه، ومعناه ثالث اثنين، مصير الاثنين ثلاثة، وهو اسم فاعل من ثلاثهما. ينظر الواقي في شرح الكافية ص 224.

(4) باعتبار حاله أي يضاف إلى عدد مساوٍ للعدد الذي اشتق منه ليكون له معنى. ونقول: (حادي عشر أحد عشر) إلى تاسع عشر تسعة عشر لصحة للمعنى وإن شئت قلت هذا المعنى بعبارة أخرى (حادي أحد عشر) بمحذف عشر الأول حيث يستغنى عنه بتكرره ثانياً إلى تاسع تسعة عشر، فيعرب الأول لعدم موجب البناء وهو التركيب ويسمى الجزئان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما.

ينظر شرح ابن يعيش 35/6 وما بعدها. الواقي في شرح الكافية ص 224.

المستثنى

والمستثنى هو المخرج من متعدد بـ(الأ) وأخواتها وينقسم إلى متصل ومنقطع وهو المخرج لفظاً ولما يدخل⁽¹⁾، وآلاته حروف وأسماء وأفعال، وهي العاملة في الأصح.⁽²⁾

فروع:

ويتحتم النصب بعد إلا غير الصفة في الموجب أو ما في حكمه، وحيث سبق المستثنى، أو يكون منقطعاً غالباً، وفي (ليس) و(لا يكون) و(ما خلا) و(ما عدا). ويتحتم جره بـ(غير) و(سوى) بلغاتها⁽³⁾، يجوز الجر والنصب بـ(خلا وعدا) و(حاشا) و(بله) ويختار البدل في غير موجب ذكر فيه المستثنى منه فإن تعدّر على اللفظ فعلى المحل في نحو: " ما جاءني من أحد إلا زيد " ويستوي الرفع

(1) لأن للمستثنى للقطع هو الذي ذكر بعد إلا أو إحدى أخواتها ولم يكن عرجاً نحو: " جاءني القوم إلا حمراً " فالحمار هو المذكور بعد إلا غير عرج عن القوم لعدم تناول القوم إياه.

ينظر الوافية في شرح الكافية، ص 135.

(2) ذهب الكوفيون إلى أن إلا في الاستثناء هي العاملة في المستثنى بنفسها، لأنها مركبة من (إن) و (لا) فحفظت (إن) وأدغمت في اللام فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ(إن) واتبعوا في غيره اعتباراً بـ(لا) وهذا قول الفراء ومن تابعه منهم. وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (الإ) مطلقاً وإليه ذهب الزجاج والمبرد. وحكى الكسائي أنه قال: إنما نُصِبَ المستثنى في (قام القوم إلا زيدا)، لأن المعنى (قام القوم إلا أنّ زيدا لم يهم) وحكى عنه أيضاً أنه قال نُصِبَ تشبيهاً بالمفعول. وحكى عن أبي العباس أنه قال: العامل معنى (الإ) ومعناها استثنى. وذهب البصريون إلى أنّ العامل فعل بتوسط (الإ).

ينظر التلاف النصرة في اختلاف لحاة الكوفة والبصرة، ص 174.

(3) ينظر الوافية في شرح الكافية ص 139. شرح ابن يمين 83/3.

والنصب إن تقدّم على صفة المستثنى منه ويعرب على حسب العامل إذا قرّغ له بحذف المستثنى منه من غير الموجب غالباً ويضاهي المقرّغ ما وليه (لاسيما)⁽¹⁾ حتماً له الحركات.

وقد تحمل (الاً) على (غير) في الصفة وغير عليها في الاستثناء مطلقاً في الأصح⁽²⁾، وقد تكرر (الاً) إمّا توكيداً فتبدّل ما بعد الأول صفة أغنى عنه، ويجوز النصب فإن لم يُغن عطف (الواو) ولغير توكيد فيستثنى كل من سابقه إن أمكن وإلاً شغل العامل بأحدهما إن كان مقرّغاً وينصب ما عداه فإن لم يشغل نصب جميعها إن تقدّمت وإلاً فلاحدّها ماله لو كان وحده ولما سواه النصب.⁽³⁾

(1) جرت عادة النحويين أن يذكروا (لاسيما) مع أدوات الاستثناء مع أنّ الذي بعدها منه على أولوته بما نسب إلى ما قبلها، فليست بمعنى (الاً) ولا هي من هذا الباب، وعند ابن يعيش أنه لا يستثنى به (لاسيما) إلا فيما يراد تعظيمه.

ينظر شرح الكافية 724/2. وينظر الاستثناء ص 111. شرح ابن يعيش 86/3.

(2) أصل غير أن يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو: "جاءني رجل غير عائل" إلا أنّها تحمل على (الاً) في الاستثناء وأصل (الاً) أن يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفاً، وأصل الحرف ألا يكون صفة، إلا أنّها تحمل على غير في الصفة، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء.

ينظر الرواية في شرح الكافية ص 140.

(3) فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو: "عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين" استثنى كل واحد منها مما قبله وأسقط الأول والثالث وما أشبهها في الوترية، وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الثاني والرابع وما أشبهها في الشفعية فما اجتمع فهو الباقي في الاستثناء.

ينظر شرح الكافية 713/2.

فروع:

ولا يلي إلا صفة لما قبلها والموهم يجعل حالاً⁽¹⁾، إن أمكن وإلا فصفة لموصوف بعدها، ولا يليها ماضٍ إلا وقد سبقها مثله أو مع (قد) غالباً.⁽²⁾

ولا يستنى بأداة واحدة شيان بغير عطف⁽³⁾، وقد يلي (إلّا) (ما خلا) و (ماعدًا) و (حاشا) الجازة، وقد يوصف المستنى بـ(ليس) و (لا يكون) فيطابقان الموصوف، وأمّا اسم إن وأخواتها، واسم لا والمنادى وخبر ما و(لا) فقد مرّت وخبر كان سيأتي.

(1) نحو (ما أرسل الإبل إلا العراك).

(2) لا يليها إلا ماضٍ نحو: " ما أنعم عليه إلا شكر " أو مع قد غالباً نحو: " ما الناس إلا قد عمروا " لتفريقها إياه من الحال. ينظر تاج علوم الأدب، 793/2.

(3) نحو: " ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً " على أن كلا الاسمين مستثنى بـ(إلّا) المذكورة. ينظر شرح الرضي 240/1.

الباب السابع

باب المجرور

والمجرور لفظ نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً مطلقاً أو تقديرأً مراداً إن جرد المضاف من التنوين لأجلها تعريفاً بها أو تخصيصاً أو تخفيفاً⁽¹⁾، وهو العامل في الأصح فإن غير صفة مضافة إلى معمولها فمعنوية تعرف أو تخصص وإلا فلفظية للتخفيف فلا يوصف بها معروف غالباً.

والحرف المقدر في المعنوية (اللام) أو (من) أو (في) ولاقتضائها التعريف أو التخصيص امتنع معها تعريف المضاف في الأصح، وجاز في اللفظية (الضارباً زيد) ونحوه للتخفيف لا (الضارب زيد) في الأصح، ونحو: (الضاربك) ليس بمضاف أو محمول على (ضاربك).⁽²⁾

(1) مثال حرف الجر لفظاً "مرتت يزيدي" ومثاله تقديرأً: "غلامٌ زيدٌ وسامٌ فضةٌ" والمقصود من قوله: "مراداً" أي: المراد في العمل، ويحذف التنوين لأجل الإضافة، لأن التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف إليه، والإضافة تؤذن بعدم تمام المضاف إلا بالمضاف إليه، ولأجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني الشبهة والجمع.

ينظر الواقي في شرح الكافية ص 135.

(2) جاز الضارباً زيد والضاربو زيد لإفادته التخفيف، وهو حذف التنوين، وامتنع أن يقال: "الضاربٌ زيدٌ" لعدم وجود التخفيف بهذه الإضافة، والقراء جوزوه بناءً على أن الإضافة سابقة على الألف واللام أو حملاً على الضارب الرجل، والضاربك.

ينظر الواقي في شرح الكافية ص 157.

فعرع:

ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا العكس، وما أوهمه فيها فمتأول⁽¹⁾، وإذا أضيف الاسم الصحيح ونحوه إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة فإن كان (يا) أدغمت أو واولاً قلبت يا، وأدغمت وفتحت للساكين، وإن كان ألفاً ثبتت في الأفصح، والأسماء الستة مرت، وتصح الإضافة إلى الجمل، والمسمى إلى اسمه، وإلى الشيء الأدنى ملابسة لا مماثل للمضاف إليه عموماً وخصوصاً وموهمة متأول، ولا فصل إلا بظرف أو حرف غالباً، وقد يحذف المضاف مع قرينة وعدمها والمضاف إليه وهما جميعاً⁽²⁾.

(1) لأن الصفة يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، فلو كانت الصفة مضافة إليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الإعراب، وهو بخلاف المطلوب، ولا تضاف الصفة إلى موصوفها، لأن الصفة يجب أن تكون متأخرة عن الموصوف فلو أضيفت إلى الموصوف كانت متقدمة عليه.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 159. وينظر شرح الرضي 285/1 وما بعدها.

(2) يحذف المضاف إليه ك: " يومئذٍ " ويحذفان معاً كقول أبي داؤود الإبادي:

أما من رأى لي رأي يزي شريف . أسأل البخاز فأتحنى للعقيق

أي: أسأل شقياً شحابة البحار.

ينظر تاج علوم الأدب 810/2.

الباب الثامن

باب المجزوم

والجزم في الفعل حذف حركة أو حرف لعامل وقد مر، والعين المعتلة تحذف

في الجزم كـ(لم يَلْ) وربما اتفق حذف حرفين كـ(لم أبل)⁽¹⁾ و (لم يك).

ومعنى الأمر والنهي، ولفظ الأمر قد يجزم نحو: ﴿اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ﴾⁽²⁾.

(1) لم (أبل) أصله أبالي.

(2) "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً" البقرة: 67 بسكون الراء في (يأمرُكم) حيث جزم لتضمنه "اذبحوا"

وهي قراءة أبي عمرو حيث قيل إنما تخفيف، وهي لغة بني أسد ونجيم وبعض نجد.

ينظر إنشاف فضلاء البشر 136.

الباب التاسع

باب العامل

والعامل ما يقوم به المقتضى للإعراب من معنى أو فعل أو حرف أو اسم
فالمعنى: رافع المبتدأ⁽¹⁾ والخبر، والمضارع المجرد عن الناصب والجازم⁽²⁾.

الأفعال الناقصة

والفعل أنواع:

الأول: الأفعال الناقصة بانتقار فاعلها إلى خبر، وعدم المفعول المطلق، والدلالة
على الحدث والعمل في الفضلات غالباً، والبناء للمفعول أو التعجب⁽³⁾، وهي

(1) هناك خلاف بين النحاة حول رافع المبتدأ والخبر، فالكويتيون يرون أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ
فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلّفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه
يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ
والمبتدأ يرتفع بالابتداء، ولكل حجة.

ينظر الإنصاف 44/1.

(2) ذهب الكويتيون إلى أن الأفعال المضارعة أهرت، لأنها دخلتها المعاني المختلفة والأوقات المطوّلة
ولتحردها من النواصب والجوازم. وذهب البصريون إلى أنها معربة إتا لشياعها وإما لدخول لام الابتداء عليها
وإتا لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته وسكناته.

ينظر التلاف النصرة ص 127.

(3) سميت بالأفعال الناقصة لأنها ناقصة عن الأفعال بانتقار فاعلها إلى الخبر وبأن لا مفعول مطلق لها
وعدم دلالتها على الحدث، وعملها في الفضلات كالحال، وفي الظرف عند المحققين، وبأن لا تبنى للمفعول
ولا يحدف خبرها ولا يبنى منها تعجب، وأجاز الزجاج ما أكون زهداً.

ينظر تاج علوم الأدب 819/2.

محصورة: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحي، ظل، بات، آضى، عاد، عدا، راح
ما زال، ما فتى، ما برح، ما انفك، ما دام، ليس.
وقيل: بل كل ما أفاد تقرير الفاعل على صفة⁽¹⁾.

فصل

وعملها: رفع الاسم ونصب الخبر، ولهما حكم المبتدأ والخبر غالباً فيجوز
سبق الخبر على الاسم، عليها فيجوز في (كان إلى راح) ويمتنع فيما لزم أوله (ما)
مطلقاً في الأصح⁽²⁾، واختلف في (ليس)⁽³⁾، وحيث أحدهما نكرة أعرب وجعل
الأعراف اسماً حتماً غالباً⁽⁴⁾.

(1) أي الأفعال الناقصة وضمت لتقرير الفاعل على صفة غنوصة نحو: (كان زيدٌ علماً) فكان جعل زيد
على صفة كونه علماً في الزمان للماضي.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 282. وينظر شرح الرضي 290/2.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقدم خبر (ما زال) عليها وما كان في معناها من أحوالها وإليه ذهب ابن
كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز
تقدم خبر (ما دام) عليها، ولكل فريق حخته.

ينظر الإنصاف 155/1. ابن يعيش 113/7.

(3) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقدم خبر (ليس) عليها وإليه ذهب المبرد من البصريين، وذهب
البصريون إلى جواز تقدم خبر ليس عليها كما يجوز تقدم خبر كان عليها.

ينظر الإنصاف 160/1. ابن يعيش 113/7، 114.

(4) الذي يجعل منها اسماً هو الذي يقدر للتكلم أن المخاطب يعلمه، والذي يجعل غيراً هو الذي يقدر
أنه يجمله.

ينظر شرح جل الزجاجي 402/1.

فصل

وكان لثبوت الخبر للاسم فيما مضى منقطعاً أو دائماً وبمعنى ثبت أو صار وتضمن ضمير الشأن وزائدة قيل ومضارعها⁽¹⁾، وتعمل محذوفة أو في نحو: (سيفاً سيفي) ويجب حذفها مع التعويض في نحو: (أنا أنت منطلقاً انطلقت).⁽²⁾ ويصح اسمها وخبرها ضميرين وتلغى وسطاً.⁽³⁾ و(صار) للانتقال وتامة ولا يخبر عنها وعمّا أوله (ما) بـماض و(أصبح) إلى (مازال) لاقتران الخبر بأوقاتها وبمعنى صار وتامة غالباً، ومازال وأخواته لاستمرار الخبر للفاعل وتامة ولا تدخل إلا على خبرها غالباً، و (مادام) لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ولا يلي خبرها (إلا).⁽⁴⁾

(1) جواز أبو البقاء زيادة مضارعها كقول حسان:

كَأَنَّ سَيْفَهُ مِنْ بَيْتِ رُلِي . . . يَكُونُ مَرَاوُجُهُ عَسَلَ وَمَاءُ

يرفع مزاج.

ينظر تاج علوم الأدب 826/2، 827.

(2) قال ابن مالك: وبعد أن تعويض (ما) عنها ارتكب كمثل "أنا أنت برأ فاقترب" (كان) تحذف بعد (أن) المصدرية ويعوض عنها (ما) ويبنى اسمها وخبرها والأصل أن كنت برأ فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، وهو التاء، فصار: أن أنت برأ، ثم ألحق (ما) عوضاً عن (كان) فصار أن ما أنت برأ ثم أدغمت التون في الميم فصار أنا أنت برأ.

ينظر شرح ابن عقيل 264/1، 265.

(3) قد يكون اسمها وخبرها ضميرين متصلين نحو:

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنه . . . أخوها غلظة أمة بلهاجها

وتختص بمجواز إلغائها وسطاً اتفاقاً نحو: "قائم كان زيد".

ينظر تاج علوم الأدب 829/2.

(4) لا تدخل (إلا) في خبرها إذ معناها الإثبات فمعنى "ما زال زيد كذا" ثبت ولا يصح ثبت إلا كذا إذ لا يفيد لذلك خطاً الأصمعي والجرسي (ذو الرثة) على قوله:

خارجيخ ما تَنَكُّكُ إلا شناعة

ينظر شرح ابن عيشر 106/7، 107.

و (ليس) لنفي مضمون الجملة حالاً وقيل مطلقاً، وقد تضمن ضمير الشأن، وقد يحذف خبرها وقد يليه الواو في نحو: (ليس زيدٌ إلاّ ويفعل)، وقد يشاركها (ما) أو كان منفية.⁽¹⁾

أفعال المقاربة

فصل

وأفعال المقاربة خمسة: تستدعي اسماً وخبراً كالتناقضة، لكن الخبر فعل مضارع غالباً.

وفائدتها رجاؤه أو قرب وقوعه والأخذ منه، فالترجي (عسى) بلغتيها⁽²⁾، وهو فعل ماضٍ لا مضارع له يلزم خبره غالباً، وفي توجيه (عسيت) و (عساك) إلى آخره خلاف.

وللقرب (كاد) فلا يصحبها (أن) غالباً ونفيها لنفي القرب مطلقاً في الأصح. و(كرب)⁽³⁾ بلغتيها (ك) كاد وجعل وطفق وأخذ، للأخذ في الفعل ولا مضارع لها ولا يصحبها (أن) و(أوشك) للقرب يصحبها (أن) جوازاً.

الثاني: أفعال القلوب

(علمتُ) (رأيتُ) (وجدتُ) للعلم، و (خلتُ) و (حسبتُ) و (ظننتُ) للظن و(زعمتُ) و (أنبتُ) و (ثبتُ) و(أريت) و(أعلمت) و(حدثت) و(أخبرت) و(خبرت) لأنها تلي الجملة الاسمية لتفيد ما هي عنه فتصعب الجزئين، وقد

(1) وقد يشاركها (ما) نحو: " ما زيدٌ إلاّ ويفعل كنا " وكان منفية نحو: " ما كان زيدٌ إلاّ ويفعل كنا " .

(2) يفتح السين وكسرهما.

(3) يفتح الراء وكسرهما.

ينظر شرح ابن عقيل 300/1.

تحذفان لا أحدهما، وتلغى إن توسطت أو تأخرت غالباً، وحتماً إن دخلت على الاستفهام أو نفي أو لام ابتداء.⁽¹⁾

وباب أعطيت عكسها في ذلك، وقد يكون مفاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد لا أفعال الجوارح، وقد يتضمن القول معنى الظن فتنصب⁽²⁾، والأغلب حكاية ما بعده.

فإن أريد بـ(علمت) عرفت⁽³⁾، و(رايت) أبصرت⁽⁴⁾، و(ظننت) اتهمت⁽⁵⁾ و(وجدت) أصبت⁽⁶⁾، فمفعولها واحد، وقد تنصب ثلاثة في معنى الاثنين.

(1) يجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً فصارت كالخشو مثل: (زيدٌ علمت قائمٌ) أو (زيدٌ قائمٌ علمت) وإعمالها لقوة تصرفها، وإلغائها حتماً بحرف الاستفهام نحو: "علمت أنهدٌ عندك أم عمرو" أي: علمت ما يجاب به ذلك أو النفي، نحو: "علمت ما زيدٌ عندك" أو اللام نحو: "علمتُ لزيدٌ عندك" إذ للثلاثة صدر الكلام فلا تصير حشواً.
ينظر تاج علوم الأدب 843/2.

(2) قد يجري القول المضارع مستفهم عنه للمخاطب يجري الظن فتنصب مفعولين كقوله:

مَنْ يَقُولُ الْقُلُومَ الزَّوْاسِمَا

يُذْنِبِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

حيث أجرى (تقول) يجري (ظن) ونصب للمفعولين هما وهما: (القلُوم) وجملة يذنبين، ولا يجري القول يجري الظن إلا بشروط أربعة هي: - أن يكون الفعل مضارعاً - أن يكون للمخاطب - أن يكون مسبوقةً باستفهام - ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف أو مجرور أو معمول الفعل وسليم تجري القول يجري الظن مطلقاً من غير شرط.

ينظر شرح ابن عقيل 48/2، 50. الأشموني 63/2.

(3) نحو: "علم زيدٌ الحق".

(4) نحو: "راى زيدٌ عمراً".

ينظر شرح ابن عقيل 55/2.

(5) ظننت زيدا، أي: اتهمته.

(6) نحو: "وجد زيدٌ ضالته" أي: أصابها.

الثالث: أفعال توقف فهمها على متعلقين مختلفين لتنصيبهما إما بتجردها كركسوت) أو بزيادة ك(أُولِيت) و (أُعْطِيَتْ) و (استغفرت) و (أخبرت) ونحوها. الرابع: ما توقف عقليته بثلاثة لزيادة فيه وهو: (أعلم) و (أرى) و (نبأ) و (ألبأ) و (أخبر) و (خبر) و (حدث).

فأول مفعولاته يجوز الاختصار عليه لا الأخيران.⁽¹⁾ وقد تفني (أن) المفتوحة وجزأها عن الآخرين لا المكسورة إلا عن الثالث فقط غالباً ويصح الثالث جملة.⁽²⁾

الخامس: له متعلق واحد فلا يلغى وإن تأخر، وقد يحذف مفعوله.⁽³⁾

(1) إذا كان للفعل غير مفعول ثم رددته إلى ما لم يسم فاعله أتمت للمفعول الأول مقام الفاعل ورفضته وتركته ما بقي منها منصوباً على حد اتصابه قبل البناء لما لم يسم فاعله، وذلك أن الفعل إذا ارتفع به فاعل ظاهر فجميع ما يتعلق به بعد سوى ذلك الفاعل منصوب.

ينظر شرح ابن عبيش 73/7.

(2) وقد تفني (أن) للشدة عن الآخرين إذ يصح انسياكها مصدرًا نحو: "أعلمت زيدا أن عمرًا قائمٌ" أما للمكسورة تفني عن الثالث فقط إذ لا يصح انسياكها نحو: "أعلمت زيدا أنه قائمٌ"، فإن كان الثاني معنى امتنع المكسورة لا المفتوحة نحو: "أعلمت زيدا شأنك أنك قائمٌ" إذ التقدير: أعلمته قيامك ويجوز كون الثالث جملة كخبر المبتدأ نحو: "أعلمت زيدا عمرًا قام أبوه" أو "أبوه قائمٌ".

ينظر تاج علوم الأدب 850/2. وينظر شرح الرضوي 276/2.

(3) يجوز حذفه منبأً نحو: "يسط الرزق لمن يشاء ويقدر" أي: يقدره، و "إلا من رحم ربك" أي: رحمه، أو منسباً نحو: "فلان يعطي ويصل ويقطع" قال:

فإن تعدل بالحل من شروعه . إلى الضيف يخرج في عراقهيا نصلي.

الشاهد: حذف مفعول (يجرح) وذلك لتضمين الفعل معنى اللازم.

ينظر شرح ابن عبيش 39/2.

السادس: يتعدى بحرف جر أو تضعيف أو همزة، ويصح العطف على المجرور بالنصب على المحل، وبالحركات إن بني للمفعول، وقد يتعدى تارة بنفسه، وتارة بالحرف.⁽¹⁾

فعل ما لم يسم فاعله

السابع: فعل ما لم يسم فاعله فضمَّ أوله وكسِرَ، وفتح ما قبل آخره، ويضم الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس، ومعتل العين الأفصح في قيل ويح. وجاء الإشمام والواو ومثله باب اختيار وانقيد دون أستخير وأقيم.⁽²⁾

فعلا التعجب

الثامن: فعلا التعجب ما (أفعله) و(أفعل به) لا يتصرفان فلا يسبقهما معمولهما ولا يبنى منهما اسم فاعل ولا مفعول، ولا مصدر لهما، وفي تحقيق تقدير كل منهما خلاف⁽³⁾.

(1) ما يتعدى إلى واحد بحرف جر أو تضعيف أو همزة نحو: "مررت بزيد" و"نزلت على عمرو" و"كريم الله وجهه" و"أكرم زيد عمراً" ويصح العطف على المجرور بالنصب على المحل إذ معنى مررت جاوزت فإن بني للمفعول جاز في العطف الجر على اللفظ والرفع على المحل الأقرب والنصب على المحل الأبعد، وقد يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ك(شكرت زيدا) و(شكرت له) و(كلته) و(كلت له) و(زنته) و(زنت له) و(رحمته) و(رحمته إليه).

ينظر تاج علوم الأدب 852/2.

(2) معتل العين لا يجيء فيها إلا الكسر الخالص.

ينظر شرح الرضي 272/2.

(3) اختلفوا في (ما) فهي عند سيبويه غير موصولة ولا موصولة، وهي مبتدأ ما بعده خبره، وعند الأنصاف موصولة صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام كأنه قيل أي شيء أكرمه.

ينظر شرح ابن عيسى 148/7، 149. شرح الرضي 309/2.

ولا يبينان إلا من ثلاثي سبويه أو رباعي أوله همزة⁽¹⁾، ولا من لون ولا عيب غالباً⁽²⁾ بل يتعجب منهما بأشد ونحوه، ولا يبينان للمفعول ولا من متعلٍّ إلا مع تقديره لازماً ولا يفصل بينهما وبين معمولهما غالباً، ولا بين ما فعلها غالباً، ولا يلحقهما ضمير تنية أو جمع وتابع المجرور تعتوره الحركات إلا البدل⁽³⁾.

أفعال المدح والذم

التاسع: أفعال المدح والذم.

نعم ونس بلغاتهما⁽⁴⁾، وساء، وحبذا، تفيد مدحاً أو ذماً عاماً حيث عُرِفَ فاعلهما باللام أو بالإضافة إلى المعرّف أو كان مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة أو بهما) وبعبده المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر محذوف المبتدأ، وشرطه مطابقة الفاعل فلا يصح جنساً آخر، و ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾⁽⁵⁾ متأول، وقد يحذف

(1) أجاز سبويه بناء التعجب من (أفعل) قياساً ومنعه للمرد وابن السراج والأخفش والمازني والفارسي في الجميع وفصل بعضهم فمفعله إذا كانت الهمزة للنقل لأنها إذا ذاك حرف معنى وأجازه إذا كانت لغیر النقل لأنها لا معنى لها.

ينظر الكتاب 73/1. شرح الرضي 308/2.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كثيراً من سائر الألوان، ولكل فريق حجه.

ينظر الإنصاف 148/1.

(3) أي أحرمت على تابعه إلا البدل الحركات فالجر على اللفظ والرفع والنصب على المثل.

(4) جاء في (نغم) فتح النون وكسر العين وكسرهما وفتح النون وكسرهما مع سكون العين، وكذلك في بس.

(5) الأعراف 177. متأول بتقدير: ساء مثلاً مثل القوم.

المخصوص إذا علم⁽¹⁾، وفاعل جذا لا يتغير ومخصوصه كمخصوص نعم، ولا يصح نكرة بحال.⁽²⁾

فروع:

ولا يؤكد فاعلها، وقد يوصف ويعمل في الفضلة، ولا يسبقها معمولها، ولا يلحقهما ضمير تنبيه أو جمع.⁽³⁾

اسم الفاعل

أما الحروف فسبعة وأربعون قد مرّت.

وأما الاسم فأنواع: نوع سبق، وواقع موقعه، ولا أيهما.

فالأول: اسم الفاعل: لفظ مشتق ليعبر به عن محدث أصله، وهو كـ(ضارب) ومن غيره ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر غالباً كـ(مخرج) و (مخرج) و (مستخرج) ويعمل عمل فعله بشرط مجيئه للحال أو الاستقبال في الأصح، والاعتماد على صاحبه خبراً له، أو صفة أو صلة أو على الهمزة أو (ما) في الأصح، وعدم تصغيره قيل: وتكسيره، وما وضع منه للمبالغة كـ(ضّراب) و (ضروب) و (مضراب) و(علم) و (حذر)⁽⁴⁾، ومثناه ومجموعه مثله وله حكم فعله.⁽⁵⁾

(1) مثل: "نعم العبد" أي: أيوب.

(2) أي: يعرب كإعراب مخصوص نعم.

(3) لا يؤكد فاعلها تركباً معنوياً أما لفظياً فيؤكد نحو نعم الرجل الرجل عالةً. لا يلحقها ضمير تنبيه أو جمع هذا عند غالب النحاة، إلا أن ابن مالك في شرحه للكافية قال: "حكى الكسائي عن بعض العرب: نهما رجلين ونعموا رجالاً".

ينظر شرح الكافية 111/2.

(4) مثل ضروب بنصل السيف سوق سمانغا.

(5) وحذرُ أموراً لا تضرُّ وآمنُ.....

(5) أي حكمه حكم فعله في التعدي واللازم.

ويعمل الماضي مع اللام، ويجب إضافته حيث المعمول ضميره⁽¹⁾، ولا يضاف
المعرّف بالألف واللام إلا إلى مثله أو مضاف إلى مثله في الأصح⁽²⁾، ويجوز
إضافة العامل⁽³⁾ وجر المعطوف على معموله المعرّف المضاف إليه، وإن لم يعرف
وإذا جرى على غير من هو له برز فاعله⁽⁴⁾، ويصح تقديم معموله⁽⁵⁾.

الثاني: اسم المفعول

اسم المفعول: اسم مشتق يعبر به عن وقع عليه الحدث، وهو من مجرد الثلاثي
على مفعول ومن غيره كالمضارع بميم مضمومة، وفتح ما قبل الآخر وهو في العمل
والاشتراط كـ (اسم الفاعل).

الثالث: الصفة المشبهة بالفاعل: اسم مشتق لمن ثبت له مستمراً بني من فعل
لازم فيعمل عمله لكن في السبب لا الأجنبي، وفي الحال لا الاستقبال⁽⁶⁾.
ولا يفصل عن معمولها بأجنبي، ولا يسبقها عكس اسم الفاعل لضعفها، وصيغها
سماعية ويفضل إعمالها مجيئها معرفة باللام ومجردة⁽⁷⁾، ومعمولها مضاف أو
باللام أو مجرد⁽⁸⁾، صارت ستة، والمعمول في كل واحد مرفوع ومنصوب ومجرور

(1) نحو: الضاربك

(2) نحو: " الضارب الرجل، والضارب غلام الرجل "

(3) نحو: " هل هنّ كاشفاتٍ ضربه ".

(4) نحو: " زيدٌ هند ضارها هو ".

(5) نحو: " أنا زيدا ضاربٌ " . قال

..... كريمٌ رؤوس الدارعين ضروباً.

ينظر تاج علوم الأدب 877/2.

(6) تنفص عن اسم الفاعل بأنها تعمل في السبب دون الأجنبي، وفي الحال دون الاستقبال.

ينظر شرح الكافية 1058/2.

(7) مثل: " زيدٌ الحسنى الوجه " و " ربحَ حسنٌ الوجهه ".

(8) مضاف مثل: (وجهه) باللام مثل: (الوجهه) وبمجرداً مثل: (وجهه).

صارت ثمانية عشرة وتفصيلها " حسنٌ وجهه " ثلاثة (حسنٌ الوجه) ثلاثة (حسنٌ وجه) ثلاثة، ومع تعريف (حسن) باللام كذلك اثنان (الحسنُ وجهه) (الحسنُ وجه) واختلف في (حسن وجهه) والباقي ما فيه ضمير أحسن وما فيه ضميران حسن وما يعطل فقيح.⁽¹⁾

فروع:

وفي معمولها الرفع بالفاعلية، ونصب المعرفة لشبه المفعولية والنكرة تمييزاً في الأصح واسما الفاعل والمفعول اللازمين كالصفة فيما ذكر.

الرابع: اسم التفضيل: اسم مشتق يفيد زيادة المتصف به في أصل معناه بني مما بني منه فعل الصجب لا من غيره غالباً، ويعمل كالصفة إلا رفع المظهر، وينصب الفضلات لا المفعول الحقيقي.⁽²⁾

وإذا جرى لفظه صفةً لشيء ومعناه صفة لمتعلق ذلك الشيء لا له والمتعلق منفصل على نفسه إذا تعلقت بغير ذلك الشيء نفيّاً رفع الظاهر لإفادته معنى فعل حينئذ نحو: " ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " أو " أحسن في

(1) والباقى متنوعة فما تضمن ضموراً واحداً فهو أحسن إذ لا حشو فيه كـ " الحسن وجهاً " فلا ضمير إلا الفاعل فربط بينها وبين الموصوف (والحسن وجهه) بالرفع فالرابط الضمير في (وجهه) وما فيه ضموران حسن (والحسن وجهه) بالنصب وليس بأنضل إذ الضمير في (وجهه) لا فائدة فيه ولا يبيح إذ لم يضاف إلى نفسه ولا خلا عن الرابط، وما لا ضمير فيه يبيح نحو: (الحسن وجهه) بالرفع بالفاعلية إذ لا رابط حينئذ. ينظر تاج علوم الأدب 881/2.

(2) يعمل في الظروف والحرف والحال والتمييز نحو: (هو أكرم عندك) أو يوم الجمعة أو في بيته أو مسافراً أو نفساً.

ينظر شرح الرضي 220/2.

عينه الكحل من عين زيد " أو " ما رأيت كعين زيد أحسن منها الكحل " .⁽¹⁾

فرع:

وقد تغير فيه صيغة أفعل، ويفيد معناه وتعمل عمله كـ(خير) و(شر).⁽²⁾

فرع:

ويستعمل مضافاً أو معرفاً باللام أو مجرداً عنهما مع (من) فإن أضيف وقصد به الزيادة على من أضيف إليه اعتبر كونه منهم فيمتنع " يوسف أحسن إخوته " ويصح فيه الإفراد، ومطابقة من هو له.⁽³⁾

وإن قصد الزيادة المطلقة تعينت المطابقة.

قيل: وجاز " أحسن إخوته " وتعين في ذي اللام مطلقاً، والذي مع (من) مفرد مذكر لا غير ويعتبر مشاركة المفضل للمفضل في الأصل تحقيقاً أو تقديرًا⁽⁴⁾

(1) في (أحسن) لفظه صفة لرجل ومعناه، وهو الزيادة في الحسن صفة لمتعلق الرجل وهو الكحل، والكحل مفضل على نفسه إذا كان في غير عين زيد، فوجب رفع الكحل فاعلاً لـ(أحسن) إذ لو رفع بالابتداء لُغِيعِلَ بينه وبين معموله، وهو منه بأجنبي وهو الكحل فهو أجنبي لعدم عمله فيه ولقوة دلالة على الفعل هنا إذ هو بمعنى حُسن.

ينظر شرح الرضي 223/2.

(2) حذفت الألف من خير وشر لكثرة الاستعمال.

(3) الأكثر أن تقصد به الزيادة على من أضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم تحقيقاً، فلا يجوز " يوسف أحسن إخوته " لخروجه عنهم بإضافتهم إليه لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه، ويجوز في هذا الإفراد لشبهه بـ(أفعل من) بإفادته الزيادة والمطابقة لمن هو له في التأنيث والتثنية والجمع لشبهه الوجه الثاني بالإضافة.

ينظر شرح الرضي 217/2.

(4) تحقيقاً كـ " زيد أفضل من عمرو " أو تقديرًا كقول علي رضي الله عنه: " لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان " .

ينظر شرح الرضي 215/2.

ولا يجمع بين اللام ومن ولا يخلو منهما ومن الإضافة غالباً⁽¹⁾.

فروع:

وما تغير فيه أفعال منع الصرف إلا (أَوَّل) فقد يمنع ويصرف، ويبني على الضم⁽²⁾.

فروع:

وقد يأتي على صيغته ما ليس منه (كسوى) و (حسنى)⁽³⁾.

الخامس: المصدر: وهو المشتق منه الفعل، وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس وأكثر ما استعمل من الثلاثي (فعل) و (فعللة) و (فعلين) و (فعلان) و (فعال) و (فعالة) كل واحد منها مثلث الفاء و (فعل) و (فعللة) بفتح الفاء وفتح العين وكسرها فيهما و (فعل) بضم الفاء وفتح العين وتكسر الفاء، و (فعول) بفتح الفاء وضمها وفتح العين وتكسر الفاء.

و (فعول) بفتح الفاء وضمها، و (فعلين) و (فعلان) بفتح الفاء والعين.

وقياس: الثلاثي ما كان على (مفعل) بفتح الميم والعين أو كسر العين وجاء على مفعول ومفعول له.

(1) قوله غالباً لأنه إذا علم للمفضل عليه كقول الفرزدق:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا .. بيتاً دعائلةً أعزُّ وأطول.

ينظر شرح الرضي 214/2.

(2) (أول) على ثلاثة أضرب تكون صفة على تقدير من، وتكون ظرفاً، وتكون اسماً إذا حذفت منها ياء.

ينظر شرح ابن عبيش 98/6.

(3) قال ابن عبيش: " وأما حسنى فيمن قرأ: " وقولوا للناس حسنى " وسوى فيمن أنشد:

ولا يجوزون من حسن بسوى

فليستا بتأنيبي أحسن وأساء، بل هما مصدران كالرجعى والبشرى.

ينظر شرح ابن عبيش 100/6.

وأما الرباعي: فقياسه ذو ميم كاسم المفعول فيه كـ(المدحرج) و (المقاتل) ونحوهما وغيرهما أن تزيد قبل آخر ماضيه ألفاً وتكسر أوله كـ(أخرج) (إخراجاً) ونحوه. فإن توسطه متحركان كسر أولهما كـ(اقتدار) ونحوه، وجاء كـ(فاعل) مفاعلة، و(فعل، تفعيل، وتفعله) وتفعّل تفعّل وتفعّل تفعّل.

فروع:

ويعمل عمل فعله منكرّاً أو معرفّاً بشرط مجيئه ظاهراً موحداً غير محدود، ويضاف إلى فاعله لا مفعوله غالباً ويعطف على لفظ ما أضيف إليه ومحلة.⁽¹⁾ ولا يلزم ذكر فاعله ولا يضمن فيه ولا يسبقه معموله غالباً ولا يفصل عنه والعمل له في (سقياً زيداً).⁽²⁾

وأما اسم الفعل: فقد مر، وأما الواقع موقع الفعل وهو الظرف والحرف خبراً وصفة

(1) يعمل عمل فعله ماضياً وغيره، إذ هو بمناء ومنكرّاً نحو: "أو إطمأّن لي يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة" ومعرفّاً باللام نحو:

ضعيفُ النكاية أعداءه .: يحال الفرارُ براخي الأجل.

ويعمل مضافاً إلى الفاعل نحو: "بحبني ضربك زيداً" لا إلى المفعول إلا إذا تمّ نحو: "دقّ الثوب القصار".

وشروط عمله مجيئه ظاهراً موحداً غير محدود فلا يصح "مروري بنهد حسن وهو يعمرُ قبيح" لإضماره ولا يعمل مع ذكر فعله نحو: "ضربت ضرباً زيداً" بل العمل للفعل.

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1015/2.

(2) ينظر شرح الرضي 197/2.

وصلة وحالة⁽¹⁾، واسم الإشارة⁽²⁾، وأما الآخر فاسم المضاف⁽³⁾، يعمل في
المضاف إليه الحرف ولا يسبق المضاف معمول المضاف إليه إلا (غير) إذ قد
تكون بمعنى (لا) كـ (ليس).⁽⁴⁾

(1) لوقوعه موقع (استقر) و (مستقر).

(2) نحو " هذا زيدٌ قائماً " التقدير المشار إليه قائماً زيدٌ

(3) يعني ليس بمشتق ولا واقع موقعه فهو للمضاف في نحو:

" غلام زيد " حيث هو العامل في المضاف إليه.

(4) ينظر شرح ابن عيسى 61/6. شرح الرضي 197/2.

الباب العاشر

باب التابع

والتابع: ما أفاد تأكيد سابقه أو إيضاحه أو مشاركته في الحكم.
والعامل فيه عامل متبوعه مطلقاً ويصح الفصل بينهما لا بأجنبي أو تأكيد أو صفة
مبهم، ولا يسبق معموله متبوعه.⁽¹⁾

فصل التأكيد

وهو أنواع: التأكيد هو ما يقرر أمر متبوعه في الشبه أو الشمول لفظاً أو معنى
فاللفظي تكرير لفظ الأول مطلقاً، والمعنوي (نفسه) (عينه) (كله) (كلاهما)
(كلتاها) (أجمع) (جمعاء) (أجمعون) (جمع) (أكتع) (أتبع) (أصبح).
فالأولان⁽²⁾: يعمان باختلاف الصيغ والضمير أو الضمير فقط وتجران تالياً⁽³⁾، ولا
تبعان تابعاً.

(1) يجوز فصل متبوعه ما لم يكن الفاصل أجنبياً محضاً، ولم يكن تأكيداً لتوكيد، ولا نعت مبهم نحو:
"جاءني شرٌّ في الدار من الزهدين أجمعين"، ويمتنع "جاءني الزهيدون كلهم إسوتك أجمعين" و "جاءني هذا
أخوك الرجل"، ولا يسبق معمول تابع متبوعه، نحو: "جاءني عبرك رجلٌ عامٌ". وقد أجاز الكوفيون نحو:
"هذا طعامك رجلٌ يأكل" أي: "هذا رجل يأكل طعامك" ووافقهم الزعزعي في تقدم معمول الصفة
على الموصوف، فعلق "في أنفسهم" من قوله تعالى: "وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً" بصفة القول، قال:
"فإن قلت: لم تعلق قوله: "في أنفسهم" قلت بقوله: "بليغاً" أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في
قلوبهم".

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1151/2. شرح الرضي 328/1. المجمع 116/2.

(2) يقصد النفس والعين.

(3) نحو: "جاء زيد بنفسه أو بعينه".

و (كل) بالضمير فقط⁽¹⁾، والثالثان للمثنى فقط⁽²⁾، والبواقي بالصيغ فقط⁽³⁾، ولا يؤكد بـ(كل) و(أجمع) إلا ما يصح تفريفه حساً أو حكماً⁽⁴⁾، ولا يؤكد ضمير متصل مرفوع بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بمنفصل غالباً⁽⁵⁾، ويصح تأكيد المنصوب والمجرور بالمرفوع، ولا تؤكد النكرة في الأصح ولا يعطف مؤكد على مثله، ولا يتحد تأكيد معطوف ومتبوعه عن لم يتحد معنى عامليهما، وقد يتبع (كل) وأخواتها (أجمع) وأخواتها متطابقين للتقرير فقط، و(أكتع) وأخواه اتباع لا جمع فلا يتقدم وذكرهما ضعيف⁽⁶⁾ لك. ويمتنع (قوموا كلنا)⁽⁷⁾ لك، والسهل والجبل ونحوه كـ(كل) ولفظ (كلا) و(كلتا) مفرد بدليل ﴿مَأْنَتْ أَكْهَآ﴾⁽⁸⁾.

(1) أي: (كله) و (كلهم) و (كلهن).

(2) الثالثان يقصد بهما: كلا وكلتا تخصص للمثنى.

(3) أي: باختلاف الصيغ نحو: (أجمع) و (جمعاء) و (أجمعون) و (تجمع).

(4) حساً نحو: "أكرمت القوم كلهم" أو حكماً نحو: "اشترت العبد كله".

(5) لئلا يجري التأكيد على ما هو كالجزم من الفعل نحو: "ضربت أنت نفسك" إلا أن يكون ضمير موصول، نحو: "جاءني الذي قام نفسه".

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1181/2. شرح الرضي 336/1.

(6) إن هذه الألفاظ المؤكدة لها ترتيب في اللسان العربي والإحلال به لحن وذلك للترتيب أن يذكر أولاً: كل ثم أجمع ثم أكتع ثم أبع ثم أبعص، والثلاثة الأخيرة أتباع لأجمع، بخلاف لابن كيسان فقد حوّل الابتداء بكل واحد منهما، وذكر (أكتع) وأخواته بدون أجمع ضعيف، لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولأنها أتباع له.

ينظر الوافية في شرح الكافية ص 178-179.

(7) وعند ابن مالك مجتمع "قوموا كلنا" ويجوز "قوموا بنا جميعاً كلنا" بالرفع ووجه الفرق منع تأكيد المخاطب بالتكلم، وجواز تأكيد التكلم بمثله.

ينظر شرح الكافية لابن مالك 1182/2.

(8) الكهف: 33. كلا وكلتا مفرد لرجوع الضمير إليه مفرداً.

ينظر شرح الرضي 301/1.

النعته

الثاني: النعت:

تابع يفيد مزية مطلقة لسابقه توضيحاً أو تخصيصاً أو لمجرد ثناء أو ذم أو تأكيد⁽¹⁾ مشتق أو نحوه⁽²⁾، ويصح وصف النكرة بالجمل وبحالها وحال متعلقها⁽³⁾، والوصف بالمفرد للمعرفة والنكرة إما سماعي شائع، كوصف بمصدر الثلاثي أو بالعدد أو غير شائع كمصدر الرباعي والمقدار والجنس أو قياسي كالمشتق واسم الإشارة والموصول غالباً والمنسوب " وما شئت من كذا " أو (أي) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، و(ذو) بمعنى صاحب، ولا يرفع الظاهر إلا المشتق

(1) منها ما يفيد التخصيص وذلك إذا كان نعتاً للنكرة نحو: " جاءني رجل طويل"، ومنها أن يكون مجرد التثناء نحو: " بسم الله الرحمن الرحيم" ومنها أن يكون مجرد الذم نحو: " زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين" إذا كان زيد معلوماً قبل ذكر هذه الصفات، وإن كان غير معلوم لا يكون مجرد الذم بل للذم والتوضيح ومنها أن يكون للتوكيد وذلك إذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المنعوت كقوله تعالى: " نفخة واحدة" فإن الواحدة تدل على ما يدل عليه نفخة، لأن التاء في نفخة للواحدة فيدل على الوحدة.

ينظر الوافية في شرح الكافية 166.

(2) اشترط بعض النحاة أن يكون النعت مشتقاً وليس بواجب لأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموماً.

ينظر الوافية في شرح الكافية 167.

(3) يوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب نحو: " مررت برجل أبوه عالم " و " مررت برجل قام أبوه " و " مررت برجل إن قام أبوه قمت " و " مررت برجل في الدار " وإنما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية، لأن الوصف عن المعنى خبر عن الموصوف، ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة لترتبط الجملة بتلك النكرة، ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو: " مررت برجل عالم " ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو: " مررت برجل حسن غلامه " ف(حسن) وإن كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمجاز فإنه صفة لمتعلقه، وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة.

ينظر شرح الكافية 167-168.

غير (أفعل) ومن الجامد نحو: " وكلُّ الرجل " و " مثل الرجل " ونحوه. مررت بالرجل كلُّ أو وجد أو حقَّ الرجل، ورجل أسد أو رجل صدق أو سوء.⁽¹⁾

فروع:

ومن وُصف بحال نفسه طوبى منعوته إعراباً وتعريفاً وتنكيراً وتذكيراً وثانياً، وفي الأفراد وفرعيه وبحال متعلقه تتبعه في الثلاثة الأول، وفي الباقي كالفعل، ومن ثمة حُسِّن " قام رجلٌ قاعدٌ غلمانةً " وضعف (قاعدون) ويجوز قعود.⁽²⁾

والمضمر لا يوصف ولا يوصف به، والموصوف أخص أو مساوٍ، ومن ثمة لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بمضاف إلى مثله، والتزم وصف الإشارة بذي اللام والإبهام، ومن ثمة ضعف (هذا الأبيض) و (حَسُنْ بهذا العالم)⁽³⁾، ويمتنع حذف الموصوف غالباً ولا يسبق منعوته إلا حيث يحصل بياناً أو ضرورة.⁽⁴⁾

(1) قال الرضي: " ومعنى كل الرجل أنه اجتمع فيه من خلال الخبر ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى جد الرجل أي كان ما سواك هزل وحق الرجل أي ما سواك باطل، ومن للتيسر أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو صدق وسوء، نحو: " عندي رجل رجل صدق " و " حار حمار سوء ".

ينظر شرح الرضي 305/1.

(2) قال الرضي في هذا: " لأن الاسم للمشابه للفعل إذا كرس خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته، لأن الفعل يكسر، فلم يكن في " تعود غلمانة " شبه اجتماع فاعلين كما في " قاعدون غلمانة " لمشايمته ليقعدون غلمانة الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ".

ينظر شرح الرضي 311/1.

(3) لأن الأبيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال أن يكون رجلاً أو امرأة أو غير ذلك ولدلالتة على الجسم جاز على ضعف، وحسن أن يقال: مررت بهذا العالم، لأنه نعلم منه أنه إنسان ورجل ".

ينظر الوافية في شرح الكافية 170.

(4) ينظر شرح الكافية لابن مالك 1063/2.

وإذا كانت جملاً فصلت بالواو⁽¹⁾، وفي تعدد المفرد الوجهان، ويجوز القطع لمدح أو ذم لا لتأكيد⁽²⁾، ولا يشترط التكرير ويجب إن اختلف منعوتاه إعراباً أو تعريفاً وتكريهاً⁽³⁾، ويصح التفضيل ولا يتبع ما بعد المقطوع، وإذا ولي النعت (لا) أو (ما) وجب تكريرهما⁽⁴⁾، وإذا تعدد المنعوت واختلفت نعوته وجبت الواو، فإن اتفقت جاز الجمع وتغلب التذكير والعقل، وقد تتبع⁽⁵⁾ على المحل ومنه تابع غير المنصرف كما مر.

ويصح تقدير النعت المعطوف المقطوع مبتدأ وخبراً⁽⁶⁾.

(1) نحو: "رجلٌ أبوه عالم وأخوه كريمٌ".

(2) لا يقطع ما جاء للتأكيد مثل: "نفخةٌ واحدةٌ" لمنافاة الغرض به.

ينظر شرح الرضي 316/1.

(3) تعين القطع بتقدير (أعني) أو (هما) نحو: "هذا زيدٌ ورجلٌ العاقلين ويجوز العاقلان على القطع ويجوز أن تفرد لكل صفته نحو: هذا زيدٌ العاقلٌ ورجلٌ جاهلٌ".

ينظر تاج علوم الأدب 929/2.

(4) إذا ولي النعت (لا) أو (إنا) وجب تكريرها نحو: "لا فارضٌ ولا يخرٌ"، و "لا مقطوعةٌ ولا تمتوعةٌ" و "زيدٌ رجلاً إنا جاهلٌ وإنا عاقلٌ".

ينظر شرح الرضي 316/1.

(5) إذا تعدد المنعوت واختلفت نعوته وجبت الواو نحو: "جاء زيدٌ وعمرو العاقل والجاهل" فإن اتفق الوصف جاز الجمع فتقول: "العاقلان أو الجاهلان" ويغلب التذكير والعقل نحو: "زيد وهند العاقلين" أو "زيد وفرسه الحسنين".

ينظر تاج علوم الأدب 928-929/2.

(6) يصح النعت المعطوف المقطوع مبتدأ وخبر مع تعدد النعوت نحو: "مرت برجال شاعرٍ وكاتبٍ وعالمٍ" فالرفع على تقدير بعضهم أو منهم شاعر، وقد ينبع على المحل الأقرب والأبعد.

ينظر شرح الرضي 316/1.

عطف البيان

وهو تابع جامد أو نحوه غير وصف يوضح متبوعه ولو دونه وبطلت إضافته ويصح بدلاً ومع تكرير العامل ويفصله من البدل صحة مجيئه بياناً بما أضيف إليه اسم الفاعل، وإن لم تصح إضافته إليه بخلاف البدل.⁽¹⁾

البدل

الرابع البدل: وهو التابع المقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، فإن تضمن معنى المتبوع فبدل كل وبعضه بدل بعض ومعنى فيه بدل اشتمال وغيره بدل غلط ويصحان في كل من هذه معرفتين ونكرتين ومختلفين وظاهرين ومضميرين ومختلفين.⁽²⁾

(1) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو: "ضربت أبا عبد الله زيداً" قال ابن عقيل: "واشقى المصنف -ابن مالك- سألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان: الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة مفعلاً والمتبوع منادى نحو: "يا غلام يعمراً" فيتعين أن يكون (يعمراً) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على تية تكرار العامل فكان يجب بناء (يعمراً) على الضم. الثانية: أن يكون التابع حالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل) نحو: "أنا الضارب الرجل زيد" فيتعين كون (زيد) عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل، لأن البدل على تية تكرار العامل. والمسألة فيها خلاف فهذا الرضي يقول: "لا أرى عطف البيان إلا البدل".

ينظر شرح ابن عقيل 181/3-182. شرح الرضي 337/1.

(2) لا يدل المضمّر من المضمّر، ونحو قمت أنت، ومررت بك أنت تؤكد اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك إناك عند الكوفيين، ولا يدل مضمّر من ظاهر، ونحو: رأيت زيداً إنا من وضع النحويين وليس بمسموع، ويجوز عكسه مطلقاً إن كان المضمّر لغائب نحو: "وأستروا النحوى الذين ظلموا" في أحد الأوجه أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض كـ(أعجبتني وجهك) أو بدل اشتمال كـ(أعجبتني كلالك) أو بدل كل مقيد للإحاطة نحو: "تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا" ويختص إن لم ينفذها علائقاً للأخفش فإنه أجاز رأيتك زيداً ورأيتني عمراً.

ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك 230/3-232.

فروع:

وله مثل إعراب سابقه ولا ينوي بالسابق الطرح⁽¹⁾، وتصح في الفعل إن اتحد المعنى والجملة من المفرد⁽²⁾، لا ظاهر من مضمحل بدل الكل إلا من الغائب ويجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة، ويصح بدل الكل من المخاطب غالباً⁽³⁾، وإذا فصلت العدد جاز جعل التفصيل بدلاً فيستوعب والقطع فلا يجب⁽⁴⁾، وقد يعاد العامل معه ويجب حيث المعمول ضميراً بدلاً من مجرور وفي الأسماء ما يصح بدلاً وتأكيذاً كالسهل والجميل⁽⁵⁾.

(1) قال المبرد في المقتضب: "لو كان البدل يطل المبدل منه لم يجوز أن تقول: (زيد مررت به أبي عبد الله) لأنك لو لم تعد بالماء قتل: (زيداً مررت بابي عبد الله) كان خلفاً لأنك جعلت (زيداً) ابتداء ولم ترد إليه شيئاً فلبدل منه مثبت في الكلام، وإنا سمى البدل بدلاً لدخوله لما عيل فيه ما قبله على غير جهة الشركة وكان سيويه يختار ما مررت بأحد إلا زهد غير منك، لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعت، والنعت فضلة يجوز حذفها". ينظر للمقتضب 399/4.

(2) يصح بدل الفعل من الفعل كقوله تعالى: "ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف" والجملة كقوله تعالى: "أمدكم بما تفلحون أمدكم بأنعام وبنين" وقد تبدل الجملة من المفرد كقوله:

إلى الله أشكو بالمدنية حاجاً . وبالشام أصرى كيف يلتقيان

ينظر ضياء السالك إلى أوضح للسالك 233/3-234.

(3) يجب وصف النكرة المبدلة من المعرفة لتقاربهما مثل: "ناحية كاذبة" ويجوز بدل الكل من المخاطب إلا أن يكون بأمر المخاطب أو المضارع المنسوب إليه.

ينظر شرح الرضي 241/1. الجمع 127/2.

(4) الذي يفصل به عدد مذكور إن كان وائياً بما في المذكور من الأعداد حاز فيه الاتباع على البدل والقطع رفعاً.

ينظر شرح الرضي 342/1.

(5) وقد يعاد مع البدل عامل متبوعه كقوله تعالى: "بجفلاً لئن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوجِمَ" ويجب حيث العامل حرف جر والمعمول ضمير نحو: "مررت بزيد به" على إبدال الضمير وهو الماء في به من زيد وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه، ومن الأسماء ما يصح بدلاً وتأكيذاً نحو: "السهل والجميل". ينظر شرح الرضي 333/1.

عطف النسق

الخامس: عطف النسق: وهو التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط أحد ألفاظه، وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل إلا مع فصل أو طول غالباً ويعاد الجار مع المعطوف على مضمير مجرور في الأصح. ⁽¹⁾ ويجب مشاركته لمتبوعه في الإعراب والإستاد وعود الضمير.

فأما قولهم: " الذي يطير فيغضب زيد الذباب " فالفاء سببية، ومن ثمة لم يجز في " ما زيد بقائم أو قائماً ولا ذاهب عمرو " إلا الرفع ⁽²⁾، ويشاركه في صحة تقديم المعمول وحذفه، وبصحان مفردين وجمليتين مطلقاً ومفرد على جملة والعكس، ويمتنع العطف على عاملين مختلفين في نحو: " صَرَبَ زيدٌ في الدارِ وغفرو الحجرَ " إلا في نحو: " في الدار زيدٌ والحجرُ عمرو " في الأصح. ⁽³⁾

تم الكتاب عن الملك الوهاب، وكان الفراغ من رقبه ضحوة يوم الأربعاء لعنه 13 من شهر صفر الخير سنة ثمانين وستين بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الكرام بخط مالكه الفقير إلى عفو الله السيد علي محمد أبي الحسن الشامي، وفقه الله لصالح العمل وعصمه من الخطأ والزلل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين.

(1) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه المسألة في الإنصاف 463/2 وما بعدها.

ينظر شرح الرضي 321/1.

(2) لتعدّ المعطوف لفقد الضمير في (ذاهب) العائد إلى ما عاد إليه ضمير (قائم).

ينظر شرح الرضي 321/1.

(3) لأنهما كالواحد.

فهرس المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب والرسائل الجامعية

- 1- اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت (ط1) 1407هـ، 1987م.
- 2- أئمة اليمن، محمد بن محمد بن زبارة الصنعاني، المطبعة الناصرية، تعز، اليمن.
- 3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ محمد عبد الغني الدمياطي، دار النلوة الجديدة، بيروت.
- 4- أساس البلاغة، الإمام جبار الله أبو القاسم الزمخشري، دار صادر للطباعة، بيروت، 1385هـ، 1965م.
- 5- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ ، 1985م.
- 6- الاستفتاء في أحكام الاستثناء، للقرافي، تحقيق، د. طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية، 1402هـ، 1982م.
- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ ، 1987م.
- 8- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر(ط6)، 1394هـ.
- 9- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى بني العلي، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ ، 1982م.
- 10- البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، مصر، 1348هـ.
- 11- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، دراسة وتحقيق: د. نوري الهي، وزارة الثقافة، صنعاء، 1425هـ ، 2004م.

- 12- البصرة والذاكرة، للصيمري، تحقيق: د. فحي أحمد مصطفى، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1402هـ ، 1982م.
- 13- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي 1387هـ ، 1967م.
- 14- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهرى، دار الفكر، بدون.
- 15- خزنة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ.
- 16- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، 1952م.
- 17- ديوان الفرزدق، لمحمد أحمد الصاوي، القاهرة، 1354هـ.
- 18- شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، بدون.
- 19- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل المصري، دار الطلائع، 2004م.
- 20- شرح الأشموني لألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، مطبعة الحلبي 1366هـ.
- 21- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق، 1982م.
- 22- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ ، 1975م.
- 23- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي، أوليست، دار الكتب، بيروت، بدون.
- 24- شرح الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، بدون.
- 25- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، بدون.
- 26- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن با بشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، 1977م.
- 27- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، 1410هـ ، 1981م.
- 28- فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، للعلامة عبد الواسع الواسعي، مطبعة حجازي، القاهرة، (ط2) 1366هـ ، 1947م.

- 29- الفوائد الضيائية (ملا جامي)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، بدون.
- 30- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، (ط2)، 1420هـ، 2000م.
- 31- الكافية في النحو، لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبدالله، (ط1)، دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، 1407هـ، 1986م.
- 32- الكتاب، لسيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1397هـ، 1977م.
- 33- الكشف، للزمخشري، دار الفكر للطباعة والنشر. بدون.
- 34- كنز الحكماء، للحسن ابن الإمام المهدي، مخطوط، الجامع الكبير، صنعاء، رقم 115، تاريخ.
- 35- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، (ط3)، 1414هـ، 1994م.
- 36- ما ينصر وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى محمد قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1391هـ، 1971م.
- 37- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت، 1416هـ، 1996م.
- 38- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، للحبشي، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، بدون.
- 39- معاني القرآن، للقرآء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (ط2)، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
- 40- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (ط6)، دار الفكر، 1985م.
- 41- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، طبع القاهرة، 1323هـ.
- 42- المقتضب، للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1388هـ.

- 43- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، (ط1)، دار الباز، بيروت، 1407هـ، 1987م.
- 44- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، للرصاص، تحقيق: فطوم علي حسن الأهدل، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة صنعاء، 1996م.
- 45- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، بدون.
- 46- الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الاسترأبادي، تحقيق: عبد الحفيظ شلي، 1403هـ/1983م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	1
الدراسة.....	2
الصرىف بالمؤلف.....	3
اسمه وكنيته.....	3
مولده ونشأته.....	3
شيوخه.....	3
تلامذه.....	4
مصنفاته.....	5
وفاته.....	6
التحقىق.....	7
تولىق نسبة الكتاب.....	8
النسخ المتمدة فى التحقىق.....	9
منهج الباحثة فى التحقىق.....	11
مقدمة المؤلف.....	15
باب علوم العربية.....	16
باب الاسم.....	17
فصل العرب.....	18
الممنوع من الصرف.....	19
الأسماء السمة.....	24
المشى.....	25
الجمع.....	26
جمع التكرىر.....	27

29.....	المضمر
31.....	التحذير
33.....	أسماء الإشارة
33.....	الموصول
36.....	المبني من الظروف
40.....	الاستفهاميات
42.....	اسم الفعل
43.....	المركب
43.....	الأصوات
44.....	المبني والمعرّب
44.....	العلم
45.....	التوئين
46.....	باب الفعل
47.....	الفعل المضارع
49.....	فعل الأمر
51.....	باب الحرف
52.....	الحروف المشبهة بالفعل
59.....	حروف الجر
64.....	حروف القسم
65.....	حروف الجزم
66.....	أدوات الشرط
69.....	الحروف غير العاملة
70.....	حروف العطف
72.....	حروف الإيجاب
73.....	حروف التخصيص

73	حروف التوقع
73	حروف الاستقبال
74	حرفا الاستفهام الهمزة وهل
74	حروف التأنيث
75	حروف النسب
77	حروف الردع
78	الحروف الزائدة
78	المنادى
80	فصل الترخيم
81	المستغاث والمتدوب
82	الحروف المشبهة بـ(ليس)
85	باب المرفوع
85	الفاعل
86	فصل التنازع
87	فصل التائب عن الفاعل
88	فصل المبتدأ والخبر
91	باب المنصوبات
91	المفعول وشبهه
82	المفعول به
95	فصل المفعول فيه
97	فصل المفعول له
97	فصل المفعول معه
98	فصل الحال
99	التمييز
101	أسماء العدد

103	المستثنى.....
106	باب المجزور.....
108	باب المجزوم.....
109	باب العامل.....
109	الأفعال الناقصة.....
112	أفعال المقاربة.....
112	أفعال القلوب.....
115	فعل ما لم يسم فاعله.....
115	فعلا التعجب.....
115	أفعال المدح واللم.....
117	اسم الفاعل.....
124	باب التابع.....
124	التوكيد.....
126	النعته.....
129	عطف البيان.....
129	البدل.....
131	عطف النسق.....
132	فهرس المراجع.....
136	فهرس الموضوعات.....



مركز خالد بن الوليد
للتجارة والتسويق
صنعاء الدائري الغربي
أول شارع الرباطات، ٢١٥٦٩٩

للطباعة والنشر والتوزيع
الجمهورية اليمنية - صنعاء
جوار وزارة العدل ص.ب (٢٣٧٠)
تلفاكس: ٢٢٤٦٩١ - ٢٢٧٨٥٥

K
KHALID BIN AL-WALID
KHALID BOOK STORE
012334333 - صنعاء - اليمن

فروع شاملة
جوار براهوسنتو
للفنون، ٠١٦١٧٦٦١

مكتبة خالد بن الوليد
للطباعة والنشر والتوزيع - فرع عدن
كسريتر - جوار فندق الصامر
للفنون، ٠٢٦٨٧٠٦ - ٢٦٩٨١٠ / ٠٢

كاتب الكتب الحديثة
للطباعة والنشر والتوزيع
ج. ي. - صنعاء - الدائري الغربي
للفنون، ٢١٥٦٤٣ - ص.ب (٢٣٧٠)

